الموسم الثاني
للانصات المركزي

قرار المحكمة الاتحادية وخيارات إقليم كردستان وسوء تقدير التحالف الثلاثي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الاحد
2022/04/24
No. : 7648

البيت السياسي الكردي:
من الاتفاق إلى التصدُّع

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني يجدد دعمه لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين
- الملتقى في بغداد.. منح الفرصة للجماهير باتخاذ القرار وصناعة المستقبل
- الاتحاد الوطني يشارك في مراسيم إحياء ذكرى إبادة الأرمن
- العمليات التركية تتسبب في تهجير مئات العوائل
- هوشيار زيباري يحذف تغريدة هاجم فيها الحشد الشعبي مرة اخرى
- النفط الاتحادية: لا نقبل أن يباع نفط الاقليم بأقل من سعر سومو
- في عيد الصحافة الكردية.. "كردستان" تعود للصدور من القاهرة
- الرئاسات تعزي بذكرى استشهاد أمير الفصاحة والبيان
- واشنطن: ملتزمون بدعم العراق ونشجع الحوار بين بغداد وكردستان
- توقعات بحل الانسداد السياسي بعد عيد الفطر

قضايا كردستانية

- قرار المحكمة الاتحادية وخيارات إقليم كوردستان
- البيت السياسي الكردي العراقي: من الاتفاق إلى التصدع

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- سؤدد السهلي : تعطل تشكيل الحكومة يكشف أدورا مثيرة للقوى الأجنبية
- محمد حسن الساعدي: العراق بين علمنة الحكم وفضاء الإسلام
- عادل الجبوري: قنبلة المياه الموقوتة.. متى تتفجّر بين بغداد وأنقرة؟
- فراغ السلطة وتهديدات طهران.. أبرز تحديات سفيرة واشنطن الجديدة

المرصد التركي و الملف الكردي

- منظومة المجتمع الكردستاني: على شعب كردستان رؤية تعاون البارتي مع تركيا
- مراد قره يلان: إنها معركة مصيرية والحزب الديمقراطي شريك لتركيا
- عملية «المخلب - القفل»: تركيا تستكمل شريطها الأمني
- د.محمد نور الدين : تركيا والمصالحات الإقليميّة: سوريا لا تزال استثناءً

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبدي: الهجمات التركية تهديدٌ للأمن والسلام
- بيان الى الرأي العام: حرب شاملة تقودها الفاشية التركية على الشعب الكردي
- الإدارة الذاتية تدعو القوى الدولية إلى تحمل مسؤوليتها حيال العدوان التركي
- محمد أمين: التعاون في أعلى درجات الخيانة!!
- رؤوف قره قوجان: حرب الخيانة من 1992 وحتى 2022

رؤى و قضايا عالمية

- روبرت سكيدلسكي: الوعد الزائف بالسلام الديمقراطي
- هشام ملحم: لا مجال للحياد في أوكرانيا
- الباحث لطفي حاتم: التيار الديمقراطي وإعادة بناء الدولة الوطنية
- حسن منيمنة: حول عالمية القيم الإنسانية

العدد:7648-24-04-2022

الاتحاد الوطني يجدد دعمه لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين

وجه بافل جلال طالباني برقية تهنئة الى الصحفيين بمناسبة الذكرى السنوية ليوم الصحافة الكردية وايقاد الشمعة الـ(١٢٤) لميلاد أول صحيفة كردية. فيما يأتي نص البرقية:

بمناسبة الذكرى السنوية ليوم الصحافة الكردية، أتقدم بأزكى التهاني الى الصحفيين آملا لهم النجاح والتطور المطرد.

من المؤسف وإذ نحيي ذكرى هذا اليوم التاريخي مازال هناك عدد من المعتقلين داخل السجون في بادينان ولم يطلق سراحهم، حيث اعتقلوا بسبب حرية الرأي وبذريعة خرق القانون وضرب القيم الوطنية، وقد انعكس هذا الامر بصورة سلبية على اقليمنا أمام المجتمع الدولي.

مهمة الصحفيين ان يكونوا مرآة حقيقية للمجتمع وان ينشروا الاخبار والمعلومات بشكل صحيح وبمصداقية، ان يكونوا مراقبين دقيقين للعلاقة بين المواطن والسلطة، ان ينتقدوا الفساد وغياب العدالة وان يكونوا خندقاً حقيقياً لحقوق المواطنين.

الاتحاد الوطني الكردستاني سيبقى كما كان دوماً، داعماً ومساندا للصحفيين وابوابه مفتوحة أمام جميع الملاحظات والمقترحات، نحن نعتبر توسيع حدود حرية العمل الصحفي من مهامنا، سنكون المدافعين الاشداء عن حقوق الصحفيين.

بافل جلال طالباني

المناطق الواقعة تحت سلطة الاتحاد الوطني الكردستاني، عاصمة لحرية التعبير

*** كما هنأ المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، الخميس، الصحافيين والاعلاميين بمناسبة يوم الصحافة الكردية، وايقاد الشمعة الـ(١٢٤) لميلاد أول صحيفة كردية، حيث استطاع الأمير مقداد مدحت بدرخان إصدار جريدة «كردستان» من العاصمة المصرية القاهرة في ٢٢ نيسان العام ١٨٩٨.

وجاء في برقية تهنئة المكتب السياسي: بهذه المناسبة نذكر، ان الاتحاد الوطني الكردستاني ومنذ تأسيسه اضافة الى نضاله السياسي والمسلح، يؤمن بتهيئة ظروف وارضية ملائمة لتطوير الصحافة الكردية، ولهذا وبعد الانتفاضة عمد الاتحاد الوطن الى فتح ابواب نشر واصدار الصحف الحرة والاهلية واصبحت المناطق الواقعة تحت سلطة الاتحاد الوطني الكردستاني، عاصمة لحرية التعبير تعمل خلالها عدد من الصحف والمجلات والقنوات المسموعة والمرئية الخاصة والمستقلة دون اي رقابة.

وتابع، ان تهيئة ارضية ملائمة تشمل الاسس التي خطها فقيد الامة الرئيس مام جلال في المحطات كافة بشكل اكد خلالها على حرية العمل الصحافي، معتبرا نفسه حاميا لنا، وهذا كان له الدور البارز في تطوير القافلة بشكل أكبر.

وفي هذه المناسبة نجدد دعمنا للعمل الصحافي الكردي الصادق والتأكيد على مصداقية مصادر الخبر وتوضيح الحقائق.

الخلود لروح الامير مقداد مدحت بدرخان، رائد قافلة الصحفيين والذين قدموا الخدمات في هذا المجال الى شعوبهم.

رئيسة برلمان كردستان تجدد دعمها لحرية الصحافة والصحفيين

ووجهت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان رسالة في الذكرى السنوية للصحافة الكردية، وإطفاء الشمعة الـ٢٤ لتأسيس نقابة صحفيي كردستان.

وقالت رئيسة برلمان كردستان في رسالتها: بمناسبة الذكرى (١٢٤) للصحافة الكردية وإطفاء الشمعة الـ(٢٤) لتأسيس نقابة صحفيي كردستان، نتوجه بأجمل التهاني والتبريكات إلى جميع صحفيي كردستان وإعلامييها.

واضافت: في هذه الذكرى الميمونة نكرر دعمنا لحرية الصحافة والصحفيين ممن يعمل بمسؤولية وجرأة وناطق للحقيقة نتمنى أن تؤدي هذه الذكرى إلى تطور حرية الصحافة، وتثبيت الأسس العامة للديمقراطية وحقوق الإنسان. فعلى امتداد التأريخ، ولحد الآن واجهت الصحافة الكردية عشرات العراقيل والمواقف الصعبة، ولكنها تجاوزتها على يد صحفيين أكفاء ومهنيين، حتى وصلت لمستواها اليوم، ففي إقليم كردستان توجد الآن العشرات من الصحف والمؤسسات الإعلامية، كما نجد إعلاميين أكفاء ومجدين، لهم دورهم في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقالت: بهذه المناسبة نوجه رسالتنا إلى الأكاديميين وأساتذة الجامعة والخبراء، وجميع أصحاب الأقلام البارزة والمميزة، للقيام بدورهم الإيجابي باتجاه البناء وترسيخ دعائم الإعلام المسؤول، بحيث يحافظ على أسس حرية الصحافة، وحماية الحقوق العامة والخاصة للأفراد، وتحقيق التوازن فيما بينها.

PUKmedia- المرصد

الملتقى في بغداد.. منح الفرصة للجماهير باتخاذ القرار وصناعة المستقبل

أكدت مسؤولة مركز تنظيمات الاتحاد الوطني في العاصمة بغداد رابحة حمد خلال انطلاق ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني السبت "ان الاتحاد الوطني الكردستاني يريد الاستماع الى الجماهير حول سياساته المستقبلية».

وقالت حمد في كلمتها "إن فكرة عقد ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني طرحت من قبل قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال للتجديد وصياغة سياسة جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة."

ولفتت الى أن "الاتحاد الوطني الكردستاني حزب الجماهير وتأسس من اجل ترسيخ حقوقهم المشروعة، ومواجهة التحديات وتأتي مهمة تطوير العمل الوطني للاتحاد الوطني الكردستاني من رص الصفوف وتعزيز الاخوة والوئام بين الجميع"، مشيرة الى أن "الاتحاد الوطني الكردستاني ومنذ بدايات تأسيسه بقيادة فقيد الامة الرئيس مام جلال، كان سباقا في منح الفرصة للجماهير في المشاركة باتخاذ القرار وصناعة المستقبل، وله علاقات طويلة وتاريخية مع حلفائه من بقية الاطراف السياسية لتعزيز اللحمة الوطنية وتوفير الحقوق لجميع المكونات وحرية الرأي ومنح دور اكبر للشباب والنساء".

واوضحت حمد ان "الاتحاد الوطني الكردستاني يؤكد ضرورة الحوار والتفاهم بين جميع الاطراف السياسية للوصول الى تشكيل حكومة وحدة وطنية تلبي مطالب وتطلعات جميع المواطنين بكل قومياتهم ومكوناتهم".

من جهته شدد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني فهمي برهان، في كلمة اللجنة العليا للملتقى، على أهمية مدينة بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني، وخاصة ان فقيد الامة الرئيس مام جلال كان يؤكد دائماً بان جميع المشاكل تعالج من بغداد.

واستطرد برهان "ان تعنت بعض الاطراف السياسية وتصرفاتها غير المسؤولة ادت الى توتر العلاقات بين الكرد والعرب، هذه العلاقات التي عمل الاتحاد الوطني الكردستاني بكل قوته من اجل تعزيزها وتقويتها".موضحا ان اللجنة العليا لملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني ستستمع الى آراء ومقترحات جميع شرائح المجتمع البغدادي لتقوية وتعزيز السياسات المستقبلية للاتحاد الوطني الكردستاني.

يشار الى أن العاصمة بغداد احتضنت السبت، فعاليات ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، بمشاركة واسعة من كوادر ومؤيدي واعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني وجمع غفير من الضيوف.

تشكيل لجنة تعنى بقضية الكرد الفيليين

هذا وأكدت رابحة حمد، تشكيل لجنة خاصة للكرد الفيليين، لافتة الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر نفسه صاحب قضية الكرد الفيليين.

ونقلت فضائية كردسات نيوز عن مسؤولة مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني قولها: ان الملتقى بحث عدة محاور مهمة كما تشكلت عدة لجان، موضحة، ان بغداد لها خصوصيتها من الناحية التنظيمية والعلاقات والمكونات مقارنة مع مدن اقليم كردستان.

واضافت: ان الكرد الفيليين في بغداد تعرضوا كثيرا للظلم دون اي تعويض من الحكومات المتعاقبة كما لا يتم التعامل معهم بشكل لائق في دوائر الدولة، لذا تقرر تشكيل لجنة خاصة في ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يعتبر نفسه صاحب قضية الكرد الفيليين، تعنى بشكل خاص بهذا المكون، مؤكدة ان الاتحاد الوطني الكردستاني عليه أن ينظم برنامجا جديدا وخاصا في بغداد، لبحث آلية التعامل مع بغداد لضمان حقوق شعب كردستان.

الملتقى يشكل ١١ لجنة

الى ذلك قال سمير اسماعيل نائب مسؤول مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني خلال تصريح خاص لـ PUKmedia: ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني شكل ١١ لجنة مختصة بالعمل التنظيمي والامور الاخرى.

واضاف: ان اللجان ستختص بالعلاقات العامة والادارة والاقتصاد وشؤون المرأة والكرد المرحلين والمناطق المستقطعة بالاضافة الى لجنة تختص بمناقشة اوضاع الكرد الفيليين.

واوضح: ان الملتقى يهدف الى الاستماع الى المواطنين في بغداد والذين لديهم معاناة كبيرة، وهذا الملتقى عقد في عدد من المحافظات الاخرى واليوم يعقد في بغداد بمشاركة نخبة من استاذة الجامعات وشيوخ العشائر ولتقديم مقترحات وآراء تصب في تقوية وصياغة السياسات المستقبلية للاتحاد الوطني الكردستاني.

المسرى- PUKmedia

ضرورة الاستفادة من تجربة ارمينيا في التعريف بالابادة الجماعية

الاتحاد الوطني يشارك في مراسيم إحياء ذكرى إبادة الأرمن

بناء على دعوة رسمية من منظمة الصداقة الكردية- الارمينية ومفوضية المنظمات الشبابية في ارمينيا، زار وفد تألف من جرا عمر صابر مسؤولة بورد الشهداء والابادة الجماعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، وجمعية باران المختصة بشؤون الشهداء والمؤنفلين ومنظمة الشباب الكرد الدولية، العاصمة الارمينية يريفان للمشاركة في الذكرى السنوية للابادة الجماعية ضد الارمن.

في اطار زيارته، زار الوفد جامعة يريفان وتم استقباله من قبل البروفيسور فهرام بتروسيان عميد كلية العلاقات الدولية في جامعة يريفان، حيث بحث الجانبان تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين الشعبين الكردي والارميني.

كما اكد الجانبان خلال اللقاء، ضرورة الاستفادة من تجربة وخبرة ارمينيا في ملف التعريف بالابادة الجماعية وسبل توثيق الدلائل والوثائق المتاحة لاثبات الجرائم، بالاضافة الى ضرورة الاستمرار في التواصل والتبادل الثقافي وتوفير فرص الزيارات والزمالات الدراسية والمشاركة في النشاطات التي تقام في اقليم كردستان وارمينيا.

من جانبه اكد البروفيسور فهرام بتروسيان، دعمه لتقوية العلاقات الثنائية بين الشعبين الارميني والكردي، وقال: لدينا العديد من النقاط المشتركة والمهمة التي تصبح ادوات مهمة واسسا قوية لتطوير العلاقات الثنائية بين الكرد والارمن في جميع المجالات.

من ثم تفقد الوفد الضيف المتحف الخاص بجامعة يريفان، وبعد ذلك قدمت الرفيقة جرا عمر شعار مكتب الشهداء والمناضلين وعدة كتب ووثائق تخص جرائم الابادة الجماعية التي اقترفت ضد الكرد باللغة الانكليزية الى جامعة يريفان.

PUKmedia

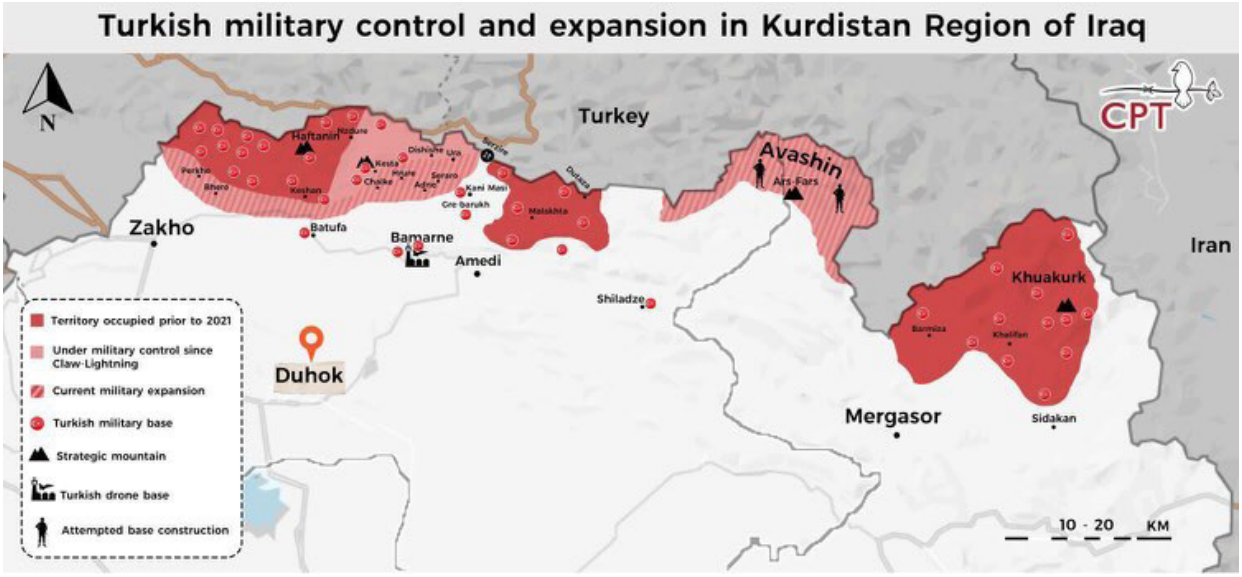

العمليات التركية تتسبب في تهجير مئات العوائل

*تقرير:فريق الرصد والمتابعة

ذكرت مصادر أمنية كردية الجمعة، أن الطيران التركي قصف مناطق كردية في قضاء ماوت بمحافظة السليمانية (٣٥٠ كلم شمالي بغداد)، في تطور يأتي في غمرة توتر مع العراق على اثر تنفيذ تركيا عملية عسكرية واسعة ضد معاقل حزب العمال الكردستاني اعتبرتها الحكومة العراقية انتهاكا للسيادة، بينما ادعى الرئيس التركي أن العملية تتم بدعم وتنسيق مع بغداد وهو ما نفته الأخيرة واعتبرته «محض إدعاء».

وأوضحت المصادر أن الطيران الحربي التركي قصف منطقة دوكانيان بقضاء ماوت بمحافظة السليمانية في إطار العملية العسكرية التركية لمطاردة متمردي حزب العمال الكردستاني التي انطلقت منذ أيام في المناطق الجبلية في إقليم كردستان شبه المستقل.

وبحسب مصادر أمنية كردية، فإن المناطق الجبلية في إقليم كردستان تشهد عمليات عسكرية وقصف جوي ومدفعي تركي منذ أيام تستهدف عناصر حزب العمال الكردستاني مما تسبب بنزوح عشرات العوائل الكردية من قراها.

وكانت مصادر من الإقليم قد أكدت أن العمليات التركية تسببت في تهجير مئات العوائل وأن القصف التركي تسبب في هجرة السكان لنحو ٨٠٠ قرية وبلدة.

ويأتي القصف التركي لمنطقة في السليمانية وسط سجال حاد بين أنقرة وبغداد، حيث استنكرت الأخيرة إدعاء الرئيس التركي مؤخرا دعم الحكومة العراقية للعملية العسكرية التركية، بينما استدعت الخارجية التركية القائم بأعمال العراق لديها للاستفسار حول «إنكار» السلطات العراقية لتصريحات أردوغان.

وفي خضم السجال الدائر بين الجانبين نفى وزير الدفاع التركي خلوصي أكار اليوم الجمعة، أن يكون الهدف من العملية العسكرية التركية في شمال العراق الاستيلاء على أراض ليست لتركيا.

وأكد في الوقت ذاته أن العملية ستستمر لحين القضاء على التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني على الأمن التركي، مضيفا في تصريحات لوسائل إعلام محلية «تركيا لا تطالب بأراض أجنبية وتبدي احتراما لوحدة أراضي

العراق واستقلاله وسلامته».

وتابع الوزير التركي أن المرحلة الأولى لعملية ‹قفل المخلب› العسكرية «حققت أهدافها بنجاح وستستمر»

وكانت تركيا قد أطلقت في ١٨ أبريل الحالي عملية ‹قفل المخلب› في مناطق متينا وزاب وأفشين- باسيان في إقليم كردستان ضد متمردي حزب العمال الكردستاني الذي يقاتل الدولة التركية ويطالب بحكم ذاتي.

والخميس جدد الرئيس التركي عزم بلاده على القضاء على متمردي حزب العمال الكردستاني وقال إنه لن يكون هناك منطقة اسمها قنديل، في إشارة إلى معقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. كما هدد بالقضاء على التنظيمات الكردية في شمال سوريا ومن ضمنها وحدات حماية الشعب الكردية التي تشكل العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) المدعومة من الولايات المتحدة والتي شكلت خلال سنوات الحرب السورية رأس الحربة في المعارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي تطور آخر أفادت مصادر كردية بأن قاعدة للقوات التركية تعرضت الجمعة، إلى قصف بالصواريخ في محافظة دهوك أقصى شمالي العراق، لكن لم تتضح بعد حجم الخسائر.

الجيش التركي ينشئ قواعد عسكرية جديدة داخل العراق

الى ذلك واصلت المدفعية والطائرات التركية يوم السبت، قصف مناطق داخل اقليم كردستان، فيما أنشا الجيش التركي قواعد جديدة.

وكان الجيش التركي قد بدأ يوم الاثنين المنصرم، عمليات عسكرية داخل اقليم كردستان، عقب يومين من زيارة مسرور بارزاني الى انقرة ولقائه بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان.

وقال النشاط المدني اقبال عمر لـPUKmedia: ان المنطقة تتعرض من عدة ايام الى قصف مدفعي وجوي مكثف، موضحا، ان الجيش التركي انشىء قواعد جديدة مناطق « جمي جي، ونيروريكان، وجبل كورزارو ومتين»، اضافة الى ٣ قواعد ستراتيجية وهامة في «مام رش، وكورزارو، ولينكي».

واضاف: ان مئات القرى اخليت من سكانها بسب استمرار الهجمات التركية داخل اقليم كردستان كما الحقت الهجمات الخسائر بمزارع وممتلكات المواطنين، مشيرا الى ان الطائرات التركية قصفت ليلة الجمعة، بشكل مكثف عدة مناطق من جبل كورزار.

علاوي: التدخلات التركية أمر خطير لا ينبغي السكوت عنه

من جهته وصف رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي، التدخل العسكري التركي بالامر الخطير، مؤكدا انه لا ينبغي السكوت عنه.

وقال علاوي في تغريدة على منصة تويتر: ان استمرار التدخلات التركية امرٌ خطير لا ينبغي السكوت عنه، مضيقا، ان موقفنا مبدئي وثابت من ضرورة منع استخدام الاراضي العراقية كمنطلقٍ للاعتداء على اراضي دول الجوار.

ودعا علاوي، الى اطلاق حوار ثنائي وبحضور ممثلين عن حكومة اقليم كردستان لحسم هذا الملف وملف المياه وبما يحفظ سيادة العراق ومصلحته العليا.

هوشيار زيباري يحذف تغريدة هاجم فيها الحشد الشعبي مرة اخرى

اتهم عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري، الجمعة، الحشد الشعبي بدعم ما يجري من أحداث في سنجار!.و قد غرد عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي « تويتر»، الجمعة: إن « ما يجري في سنجار كارثة! قوات العمال الكردستاني التركي الدخيل والارهابي (YPSA) من الايزيدين المحليين تتحكم في سنجار المدعوم سياسيا وماليا من رئاسة هيئة الحشد الشعبي لفالح الفياض ولا تستطيع القوات العراقية من تنفيذ اتفاقية سنجار وعودة النازحين، وتتفاوض لاطلاق عسكريين، عيب؟!».

ولكن لم يمر ساعات وقد قام زيباري بحذف التغريدة دون ذكر السبب .

من جهتها لم تعلق هيئة الحشد الشعبي على هذه المسالة وقد سبق وان هاجم زيباري الحشد الشعبي على شاشة احدى القنوات العراقية عندما قال «يجب تطهير المنطقة الخضراء منهم « ولكنه سرعان ما تراجع عن اتهاماته ونفى ماتحدث به رغم وجود التصريح التلفزيوني على موقع القناة حتى الان .

*المرصد

النفط الاتحادية: لا نقبل أن يباع نفط الاقليم بأقل من سعر سومو

أكد وزير النفط في الحكومة الاتحادية احسان عبد الجبار، عدم قبوله ان يباع النفط في اقليم كردستان بفارق عما تبيعه شركة سومو للصادرات النفطية.

وقال عبدالجبار في لقاء متلفز الخميس: نحن لا نقبل ان يباع النفط من اقليم كردستان بفارق سعر عما تبيعه سومو ولا نقبل ان تصل كلف انتاج البرميل الواحد من النفط الى فارق ٥٩٪، مبينا انه سابقا كان الفارق نحو ١١٪ أي ٩ دولارات بين سعر بيع الحكومة الاتحادية وحكومة االاقليم عندما كان سعر البيع ٦٩ دولارا للبرميل الواحد.

واضاف، ان الموضوع يجب ان يناقش وان يدقق، لافتا الى ان جهودا تبذل من الادارة الحالية للاقليم في تخفيض الفارق بينهم وبين الشركات، مؤكدا ان إدارة سومو للصادرات وادارة الحكومة الاتحادية متمثلة بوزارة النفط وشركة النفط الوطنية للعمليات البترولية ستؤدي الى زيادة العوائد والارباح في صناعة النفط والغاز.

وزير المالية: سنواصل دعم اقليم كردستان لتغطية نفقات رواتب الموظفين

من جهة أخرى، أكد وزير المالية الاتحادي علي عبد الأمير علاوي، الجمعة، أن إقليم كردستان لم يسلم إيراداته إلى الحكومة الاتحادية.

وقال علاوي في كلمة له على هامش اجتماعات فصل الربيع للبنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن: «الحكومة الاتحادية لم تتلق أي نقد أو حساب من إقليم كردستان رغم أنه ملزم بدفع عائدات صادرات النفط والجمارك والرسوم والضرائب الأخرى المرتبطة بالإقليم وخاصة الجمارك.

واضاف: أن «الحكومة الاتحادية قدمت مبالغ إضافية إلى إقليم كردستان بعد تعرضه لعدم قدرته العام الماضي على دفع نفقات رواتب موظفي الخدمة المدنية وسنواصل القيام بذلك حتى تتم تسوية الحسابات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية».

في عيد الصحافة الكردية..

«كردستان» تعود للصدور من القاهرة

في عيد الصحافة الكردية، أعلن السيد عبدالفتاح الكاتب الصحفي المختص بالشؤون الكردية عن إصداره العدد الأول من مجلة «كردستان» من العاصمة المصرية القاهرة.

وقال السيد عبدالفتاح إنه أراد أن يحتفل بذكرى صدور أول صحيفة كردية قبل ١٢٤ عاما على يد الأمير مقداد مدحت بدرخان، على طريقته الخاصة وذلك بأن قام بإعادة الحياة إلى صحيفة «كردستان» من جديد ليصدر مجلة تحمل نفس الاسم وفي نفس اليوم ومن نفس المكان وهو القاهرة. موضحاً أن إصدار المجلة الجديدة هو مبادرة منه تعبيراً عن حبه وتقديره الشديد للشعب الكردي العظيم، وإيمانا بحقوقه المشروعة وقضيته العادلة. وأنه يهدف إلى أن تكون مجلة كردستان هي لسان الكرد لكل العالم، تعبر عنهم وعن حضارتهم وتاريخهم وفكرهم وأدبهم وفنهم، وأن تكون جسراً للتواصل يمدونه من الشعوب العربية عامة والشعب المصري خاصة.

وأشار عبدالفتاح إلى أن المجلة ثقافية شاملة ويكتب فيها الكرد وحدهم في مختلف ميادين الفكر والثقافة والتاريخ والأدب والنقد والفن. وأنها تصدر باللغة العربية شهرياً ـ فصلياً مؤقتاً ـ وتفتح صفحاتها بكل ترحيب لجميع الأقلام والأفكار الكردية دون تمييز. فهي لكل الكرد بكل تنوعاتهم وانتماءاتهم وأفكارهم بعيداً عن التحيزات الضيقة لتيار أو حزب أو شخص. فهي مستقلة تماماً وليست صادرة عن أو تعبر عن حزب أو شخص أو تيار أو جهة كردية. فهي مستقلة بمعنى الكلمة.

ودعا عبدالفتاح جميع الكرد أفراداً وأحزاباً ومؤسسات إلى دعم المجلة والوقوف بجانبها بمختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي لتستمر في الصدور وأداء رسالتها ومهمتها وتحقيق أهدافها.

يشار إلى أن السيد عبدالفتاح أسس في العام ٢٠١٣ مركز القاهرة للدراسات الكردية كأول مركز دراسات عربي ومصري يتخصص فقط في الشؤون الكردية.

*المرصد

الرئاسات تعزي بذكرى استشهاد أمير الفصاحة والبيان

لنستلهم من هذه المناسبة قيم الصبر والثبات ونصرة المظلوم

وجه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور برهم احمد صالح رسالة تعزية بمناسبة ذكرى استشهاد الامام علي ابن ابي طالب عليه السلام.

وقال رئيس الجمهورية في تغريدة على تويتر: نُعزي أبناء شعبنا والأمة الإسلامية بذكرى استشهاد امير الفصاحة والبيان الإمام عليّ (ع)، منارة الهدى وطريق الحق وصوت العدالة الإنسانية التي ملأت الآفاق.

واضاف: استُشهد الامام لتحيا بمناهج بلاغته أمم وشعوب، ولتسمو بفضائله قيم البطولة والشجاعة والايثار، ولينتصر المظلوم بعدله ويُدحر الباطل.

* * * كما عزى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الجمعة، بذكرى استشهاد الامام علي (عليه السلام).

وقال الكاظمي في تغريدة له على «تويتر»: «في ذكرى استشهاد إمام المتّقين علي بن أبي طالب (ع): «نستحضر وقفة الحق التي لم يساوم من أجلها، وسعيه لبناء دولة تحفظ الإنسان وحرمته».

وأضاف، أن «أبا الحسن ترك لنا إرثاً من المعاني السامية والقيم الإنسانية، راسماً طريق الحق عبر التاريخ».

* * * وعزى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، بذكرى استشهاد الامام علي (عليه السلام)، مؤكدا «نستلهم من هذه المناسبة قيم الصبر والثبات ونصرة المظلوم».

وقال الحلبوسي في تغريدة له على «تويتر»: «خالص التعازي وصادق المواساة إلى الأمة الإسلامية والشعب العراقي بذكرى استشهاد سيد البلغاء أبي الحسن (ع).» وأضاف: «نستلهم من هذه المناسبة قيمَ الصبر والثبات ونصرة المظلوم، وهي دروس على الجميع أن يستوعبها».

*المرصد

واشنطن: ملتزمون بدعم العراق ونشجع الحوار بين بغداد وكردستان

ايجاز خاص لمساعد وزير الخارجية لشؤون العراق وإيران جينيفر غافيتو

تحدثت نائبة مساعد وزير الخارجية الامريكية غافيتو عن العلاقات الأمريكية العراقية ورؤية واشنطن بشأن العلاقات الثنائية بعد تشكيل الحكومة. واجابت على أسئلة الصحفيين بعد إلقاء التصريحات الافتتاحية.

هذا نص التصريحات :

يجمعنا التزام طويل الأمد بالعراق والمنطقة

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: شكرا يا سام. السلام عليكم ورمضان كريم لجميع المتصلين. طاب يومكم ومرحبا من واشنطن. آمل أن يكون الجميع بصحة جيدة وأن يكون شهر رمضان مليئا بالسلام والرضا.

أود أن أبدأ ببعض التصريحات الافتتاحية. بادئ ذي بدء، تقدر الولايات المتحدة كثيرا شراكتها الستراتيجية مع العراق. يجمعنا التزام طويل الأمد بالعراق والمنطقة، وقد عقدنا سلسلة من الحوارات الستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق وكان آخرها في تموز/يوليو ٢٠٢١. ونعيد التأكيد في كل مرة نجتمع فيها على التزام المحافظة على العلاقة الستراتيجية الثنائية وتعزيزها عبر كامل نطاق القضايا الثنائية من أجل مصالحنا المشتركة والقومية في الاستقرار الإقليمي.

تخدم الشراكة العميقة وطويلة الأمد ومتعددة الأوجه مع العراق كلا من الشعب الأمريكي والشعب العراقي. فعلى سبيل المثال، سافرت إلى بغداد وأربيل الشهر الماضي وشهدت بعض التقدم في تعاوننا الاقتصادي. والتقيت برائدات

أعمال عراقيات يطورن بذور قطاع خاص مزدهر. والتقيت باتحاد الغرف التجارية العراقية لمناقشة كيفية دعم الولايات المتحدة لمراكز تطوير الأعمال في مختلف أنحاء العراق لإجراء برامج حاضنة الأعمال والتسريع، والتي تساعد الشركات العراقية الناشئة الشابة على توسيع مشاريعها وتؤمن لها التمويل. وناقشت أيضا الإصلاحات التي ستكون ضرورية ليجذب العراق الشركات الأمريكية ذات المستوى العالمي للاستثمار في الطاقة والرعاية الصحية والقطاعات الأخرى.

ملأت زيارتي قلبي بالأمل بشراكتنا التي لها تأثير حقيقي وإيجابي على العراقيين، فالولايات المتحدة في وضع فريد يتيح لها مساعدة العراق على مواجهة تحدياته الاقتصادية، ونأمل أن نواصل تعميق هذه الشراكة وتوسيعها.

نحن أيضا ملتزمون بالمساعدة في تعزيز الديمقراطية والسيادة العراقية. لقد شكلت الانتخابات المبكرة في العراق العام الماضي فرصة للناخبين العراقيين لتقرير مستقبلهم من خلال حكومة تعكس إرادة الشعب العراقي وتستطيع معالجة تحديات الحكم والتحديات الاقتصادية في العراق. والآن وقد أسمع الشعب العراقي صوته من خلال صناديق الاقتراع، حان الوقت ليشكل قادة العراق حكومة. إن الولايات المتحدة حريصة على العمل مع تلك الحكومة الجديدة بشأن القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك استقرار العراق وسيادته، والتمكين الاقتصادي لكافة العراقيين، ومكافحة الفساد، وحماية حقوق الإنسان، واستقلال الطاقة، والمناخ، والصحة.

تأخير تشكيل الحكومة يعيق تقدمنا في القضايا الثنائية

يعيق التأخير الحالي في تشكيل الحكومة تقدمنا في هذه القضايا الثنائية وفي كافة القطاعات، بما في ذلك الأمن والاقتصاد والثقافة والتعليم والبيئة والرعاية الصحية... والأهم من ذلك هو أنه يمنع القادة العراقيين من معالجة القضايا المهمة وتقديم الخدمات الأساسية للعراقيين العاديين الذين انتخبوا لتحقيق هذه الغاية. ولذلك تحث الولايات المتحدة كافة الأطراف على الإسراع في تشكيل الحكومة، فغياب حكومة تعمل بكامل طاقتها سيؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار ويهدد بتقويض ثقة المجتمع الدولي وثقة الشعب العراقي الذي صوت.

ونتطلع إلى العمل مع شركائنا العراقيين بمجرد تشكيل الحكومة على مواصلة تنفيذ اتفاقية الإطار الستراتيجي لتعميق علاقتنا الثنائية وتوسيعها، وكذلك مواصلة دعمنا المستمر لقوات الأمن العراقية لضمان الهزيمة الدائمة لداعش والدفاع عن السيادة العراقية، ودعم مشاريع ربط شبكات الكهرباء لزيادة السعة والموثوقية مع تقليل التكاليف، وتحسين مناخ الاستثمار للشركات الأمريكية والشركات الأخرى لجلب وظائف وتقنيات وخدمات جديدة إلى العراق، ودعم أولويات العراق بشأن تغير المناخ والحفاظ على البيئة والتعليم والحفاظ على التراث الثقافي.

وتريد الولايات المتحدة بشكل أساسي أن تكون دولة العراق قوية وموحدة ومرنة وذات سيادة. سنقف إلى جانب العراق في خلال هذه الرحلة لنقدم لكم النصح والمساعدة والدعم ولنكون كما كنا دائما، صديقا للشعب العراقي، صديقا يريد أن ينجح كافة العراقيين وينموا، بمن فيهم أبناء إقليم كردستان العراق. ويسعدني أن أنتقل الآن إلى الرد على أسئلتكم.

مخاوفنا متعددة الأوجه

سؤال: ما هي مخاوف واشنطن لناحية تأخر العراق في تشكيل الحكومة وما هي الخطوات التي اتخذتها لتقديم المشورة للمسؤولين في بغداد؟.

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: بادئ ذي بدء، مخاوفنا متعددة الأوجه. يمثل التأخير المستمر في تشكيل الحكومة أولا وقبل كل شيء تأخيرا في قدرة الحكومة العراقية الجديدة على توفير الخدمات وتنفيذ التفويض الذي

تم انتخابها من أجله. لقد تحدثت عن بعض من هذه الأمور في التصريحات الافتتاحية، لذلك لن أخوض في تفاصيل كثيرة... ولكن يتجلى ذلك في غياب الميزانية والقدرة على المضي قدما في الأولويات الرئيسية بالنسبة إلينا بشأن توفر شريك يمضي قدما في العمل على بعض هذه المجالات ذات الأولوية الرئيسية.

في ما يتعلق بمحادثاتنا مع العراقيين، كانت رسالتنا متسقة إلى حد كبير وطوال الوقت، ألا وهي أن الولايات المتحدة لا تتخذ موقفا بشأن الشخصيات المختارة عند تشكيل الحكومة. ولكننا شعرنا بالامتنان وبخاصة بعد الدعم الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة للانتخابات... يسعدني أن أتحدث عن هذه النقطة. لقد أظهر إقبال الناخبين الكبير اهتماما بترسيخ الديمقراطية العراقية وإعطاء الأولوية للسيادة العراقية. إذا تؤكد محادثاتنا مع القادة العراقيين على هذه النقطة، ألا وهي أنه ثمة فرصة كبيرة لاغتنامها بفعل هذا التفويض لتعزيز الديمقراطية العراقية وحماية السيادة العراقية والازدهار الاقتصادي، وقد شجعنا بالتالي كافة الأطراف على وضع اختلافاتها الفردية جانبا والعمل لصالح الشعب العراقي والتحرك نحو المستقبل.

لدينا فرصة لتعميق العلاقات وتطويرها

سؤال: كيف تنظرون إلى التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق منذ أن أنهت الولايات المتحدة مهمتها القتالية في العراق؟

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: كما يعلم المشاركون معنا، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وقبل ذلك بعدة أسابيع في الواقع، انتهت العمليات القتالية الأمريكية في العراق. تغيرت مهمتنا في تلك المرحلة وأصبحت مهمة تقديم المشورة والمساعدة والتمكين، وشكلت لحظة فاصلة للعلاقة الثنائية إذ أقرت بالخطوات غير العادية التي اتخذتها قوات الأمن العراقية في قدراتها الخاصة للدفاع عن السيادة العراقية ضد التهديدات من كافة الأنواع. وكان ذلك ملحوظا، ليس لناحية ما تم إنجازه فحسب، بل أيضا لناحية المستقبل. لم تعد هذه العلاقة – وللمرة الأولى في حقبة ما بعد صدام – تقوم على الأمن فحسب، بل على كافة المجالات الرئيسية الأخرى ذات الأولوية التي انبثقت عن اتفاقية الإطار الستراتيجي التي نسعى للعمل عليها معا. إذا لدينا فرصة لتعميق العلاقات وتطويرها في هذا السياق.

ندعم اتفاقية سنجار وعملنا لإحراز تقدم في هذا الإطار

سؤال: ما الذي تقوم به الولايات المتحدة بشأن الأقليات وحقوقهم في العراق؟

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: لقد قدمت الولايات المتحدة الكثير من الدعم على مدار سنوات. مثلت حماية الأقليات في العراق وضمان قدرتهم على العودة إلى ديارهم أولوية رئيسية. ونحن نواصل تقديم المساعدات المماثلة. ونعتقد على وجه الخصوص أن الاتفاق الدائم بين الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة إقليم كردستان مع مدخلات من المجتمعات المحلية هو أفضل طريقة لحل الوضع في حالة سنجار على وجه التحديد. نحن ندعم اتفاقية سنجار وقد عملنا بشكل وثيق مع الحكومتين لإحراز تقدم في هذا الإطار. وبصراحة، لقد شعرنا بخيبة أمل لأن الطريق لا يزال طويلا في بعض المسائل الرئيسية مثل الأمن والإدارة.

هذا أحد المجالات الرئيسية التي يكون فيها تشكيل الحكومة أمرا بالغ الأهمية. لا يسعني أن أكرر بما فيه الكفاية أن هذا المجال ذو أولوية بالنسبة إلينا، وهذا أمر ضروري جدا لمستقبل العراق، بحيث تتاح لكافة مجموعات الأقليات والمهجرين فرصة للاستفادة من دولة عراقية قوية ونعتبر هذا المستقبل متفائلا بحق. لا يسعنا إلا أن نحث بأقوى

العبارات على تشكيل حكومة تعطي الأولوية لهذه القضية كما نفعل نحن.

أريد أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إنه مسألة داعش لا تزال قضية مهمة للمجتمع الدولي على الرغم من تعرض داعش للهزيمة الإقليمية، ونحن نواصل جهودنا مع قوات الأمن العراقية لضمان عدم عودة ظهور التنظيم وبناء قدرة القوات هناك لمواجهة أي تصعيد مستقبلي.

عقدت اجتماعاً مع صحفيين من إقليم كردستان للحديث عن قضايا حرية الصحافة

سؤال: بشكل عام، كيف تنظرون إلى وضع حرية الصحافة في العراق؟

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: لقد أكدنا باستمرار على التزامنا القوي بحرية الصحافة من خلال البيانات الرسمية والمشاركة العامة والمحادثات الخاصة أيضا. أعتقد أن كافة المشاركين يعلمون أن الولايات المتحدة تدعم حرية الصحافة بقوة ونعتقد بشكل أساسي أن الوصول إلى المعلومات هو مفتاح الديمقراطية السليمة. إذا هذا موضوع يتكرر في اجتماعاتنا. لن أخوض في المحادثات الدبلوماسية الخاصة، ولكننا ندعم الصحفيين وندعو إلى حرية الصحافة من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل المختلفة، بما في ذلك تبادل البرامج والدورات التدريبية، والمحادثات المستمرة مع الصحفيين والمنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حرية الصحافة. ونحن ملتزمون بشكل خاص بتعزيز العلاقات القوية مع الصحفيات والصحفيين من مجتمعات الأقليات وطلاب الصحافة. وأنا شخصيا قد عقدت اجتماعاً منذ حوالي ١٠ أيام مع مجموعة من الصحفيين من إقليم كردستان للحديث عن قضايا حرية الصحافة وأهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة وفي علاقتنا الثنائية.

اتفاق الاقليم وبغداد على حل مقبول لقضية النفط والغاز

سؤال: زار رئيس الوزراء مسرور بارزاني دبي، كما زار لندن. بشأن قدرة كردستان على توفير الغاز والتسويق. ما موقف الولايات المتحدة من ذلك؟ ولقد ذكرت أنك زرت كردستان، فما الذي ناقشتموه هناك؟

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: زرت إربيل مؤخرا كما ذكرت وحظيت بفرصة الاجتماع بالقادة هناك، بمن فيهم مسعود ومسرور بارزاني ونيجيرفان بارزاني ومجموعة من الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني وغيرهم. أما في ما يتعلق بالمحادثات، العلاقة قوية جدا ووثيقة جدا تاريخيا بين إقليم كردستان والولايات المتحدة، وتمثل الزيارات فرصة لتأكيد التزامنا بازدهار الشعب الكردستاني ضمن العراق القوي وذي السيادة.

إذا أجرينا محادثات جيدة. لا أريد الدخول في تفاصيل المحادثات، ولكنها تطرقت إلى كامل مجموعة مخاوفنا بشأن تشكيل الحكومة، بما في ذلك ضرورة الوحدة الكردية في المستقبل بغية حماية رخاء الشعب الكردستاني ضمن سياق العراق الفدرالي. وتحدثنا عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وناقشنا قطاع النفط والغاز. إذاً كانت المحادثات واسعة النطاق وإيجابية جدا جدا.

وفي ما يتعلق بقطاع النفط والغاز، نحن نتفهم أهميته بالنسبة إلى حكومة إقليم كردستان واقتصادها. نحن نؤيد العراق المستقر والمزدهر والديمقراطي والموحد والذي يضم إقليم كردستان. لا شك في أن العراق شريك ستراتيجي للولايات المتحدة، ولدينا التزام طويل الأمد تجاهه. لذلك، نحن نرى أنه من المهم أن تجلس حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان إلى طاولة المفاوضات للتفاوض على حل لقضية النفط يكون مقبولا للطرفين.

الرئيس بايدن يعتبر العراق مركزا للاستقرار في الشرق الأوسط

سؤال: هل تعتقدون أن العلاقات الأمريكية العراقية ستتابع بنفس المستوى عسكريا واقتصاديا، بغض النظر عمن يؤلف الحكومة الجديدة؟

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: ينبغي أن يقرر الشعب العراقي شكل حكومته المقبلة، ونحن نتطلع إلى العمل مع أي حكومة عراقية تعطي الأولوية لاحتياجات الشعب العراقي وسيادة العراق. ولا أعتقد أن العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق ستبقى على المستوى عينه، بل أعتقد أنها ستستمر في التوسع. كان الرئيس بايدن واضحا جدا بناحية أنه يعتبر العراق مركزا للاستقرار في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وهو ملتزم شخصيا بتوسيع هذه العلاقة وتعميقها. هذا هو سبب تفاؤلنا الكبير. هذا هو سبب حرصنا على تشكيل الحكومة، حتى نتمكن من البدء في المضي قدما بمعالجة كافة الأولويات التي حددتها سابقا.

استثمار الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة

سؤال: لقد تحدثت نائبة مساعد الوزير عن استقلال الطاقة في العراق، وأردت أن أسأل عن الإعفاءات التي تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية للعراق لاستيراد الغاز والكهرباء. إلى متى ستستمر الولايات المتحدة في منح هذه الإعفاءات؟ وأيضا، في ما يتعلق بالاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة في العراق، ثمة قضية مرفوعة بين شركة إكسون موبيل وإحدى شركات النفط العراقية. كيف سيؤثر ذلك على ثقة المستثمرين في العراق وثقة المستثمرين الأمريكيين في قطاع النفط والغاز في العراق؟ شكرا لك.

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: أولا، في ما يتعلق بالإعفاءات، هذا الموضوع من اختصاص وزير الخارجية، ولكنها قد صدرت على أساس منتظم منذ العام ٢٠١٨ على ما أعتقد، ولكن يمكننا التأكد من ذلك، ومن المهم الاستمرار في تزويد العراق باحتياجاته من الطاقة.

وفي ما يتعلق بالنزاع، لن أخوض في تفاصيل نزاع تجاري فردي، ولكن يمكنني أن أقول أن هذا دليل على ضرورة وجود ميزانية وحكومة توحي بالثقة للمستثمرين الأمريكيين والدوليين فيشعروا أن لديهم شريكا على الجانب الآخر لمعالجة أي مخاوف لديهم. نحن ملتزمون بشدة بتوسيع الاستثمار في الولايات المتحدة، ولكن كما ذكرنا علنا وفي اجتماعات خاصة، من الضروري جدا أن تثق شركاتنا من أنها ستتلقى الدفع وأن العقود ستحترم. إذا نحن نعمل عن كثب مع الأطراف للتأكد في كافة الحالات أن هذا هو بالفعل ما يحدث لتسهيل المزيد من الاستثمارات في المستقبل.

الولايات المتحدة قلقة جدا من النفوذ الإيراني

سؤال: ما ستراتيجية إدارة بوتين في التعامل مع إيران وميليشياتها في العراق وبخاصة مع توسع نطاق تأثيرها؟

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: لن تتفاجأوا لسماع أن الولايات المتحدة قلقة جدا من النفوذ الإيراني الخبيث، وبخاصة أنه يقوض استقرار العراق وسلامة أراضيه ومؤسساته الوطنية. وهذا حال الشعب العراقي كما رأينا بصراحة في الانتخابات. لقد أوضح الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة تسعى لحل خلافاتنا مع إيران من خلال

الوسائل الدبلوماسية. ولكن هجمات المليشيات وتلقيها الأوامر من خارج العراق تقوض الدولة العراقية وتعمل على زعزعة استقرار العراق والمنطقة ويجب أن تتوقف.

وتكمن المشكلة – كما أعتقد أن الجميع يفهمها – في استمرار إيران بدعم الجماعات المسلحة التي تشن هجمات لتقويض سلامة جيرانها في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك مهاجمة القواعد العراقية حيث تتواجد القوات الأمريكية وقوات التحالف. تحاول إيران نفي مسؤوليتها، ولكنها لا تخدع أحد بكلامها بصراحة. لا يمكن أن تعتقد إيران أنها قادرة على الاستمرار في ممارسة الدبلوماسية من جهة ونشر العنف أو دعمه من جهة ثانية. وسنواصل توضيح ذلك في أي محادثات مع شركائنا في المنطقة.

نواصل دعم البيشمركه في عملية الاصلاح

سؤال: فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في وقت سابق من هذا العام في إقليم كردستان. الهجوم الأول الذي تبناه الإيرانيون. ولم يكن الهجوم الثاني من قبل الإيرانيين على الأرجح ولكن بدعم من وكيلهم. إذا سيدة غافيتو، لقد تحدثت عن أهمية سيادة العراق وثمة مخاوف كبيرة بشأن معنى ذلك لسيادة العراق. هل تقدمون أي مساعدة عسكرية أو تدعمون العراقيين في محاولة لحماية دفاعاتهم الجوية، وخاصة في اقليم كردستان؟

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: أود أن أشير إلى ما قلته للتو للحصول على قدر كبير من المعلومات عن هذا الموضوع. ومن باب التذكير، تنضوي المساعدة التي نقدمها ضمن سياق تقديم المشورة والمساعدة والتمكين. لا يسعني التحدث عن عمليات محددة أو قدرات محددة، ولكن يتمثل هدفنا في ضمان تمتع قوات الأمن العراقية بالقدرة الكاملة على مواجهة أي تهديدات للسيادة العراقية، ويشمل ذلك البشمركة بالطبع، والتي نواصل دعمها هي الأخرى، بما في ذلك من خلال عملية الإصلاح.

إذا نعم، هذه الهجمات شائنة. يجب أن تتوقف وتنتهي في وجه ما رأيناه كنتيجة للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. إذا سنستمر في تقديم المساعدات اللازمة متى تواجه قوات الأمن العراقية ذلك.

سنواصل الضغط من أجل تشكيل الحكومة

مدير الحوار: أترك الكلام لك الآن للإدلاء بأي تصريحات ختامية.

نائبة مساعد وزير الخارجية غافيتو: عندما ننظر إلى مختلف أنحاء المنطقة ومكان تواجد الفرص، يبرز العراق فعلا كمكان يبعث بالكثير من التفاؤل. لم تكن الانتخابات مثالية، ولكنها كانت الأكثر مصداقية من الناحية الفنية في تاريخ العراق. لدينا جدول أعمال واضح جدا وجدول أعمال إيجابي للتعاون المستقبلي من خلال اتفاقية الإطار الستراتيجي، ونحن حريصون على المضي قدما في ذلك. إذا سنواصل الضغط من أجل تشكيل الحكومة إلى حين ينفذ قادة العراق نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر حتى نتمكن من المضي قدما في مجالات التعليم وتحديث الطاقة والاستثمار والرعاية الصحية وكافة هذه الأمور المهمة جدا للشعب العراقي والطبيعية جدا لأي علاقة ثنائية لدينا في العالم. لذا أنا أقدر الوقت الذي خصصتموه لي اليوم لإيصال هذه الرسالة وأتطلع إلى المشاركة مرة أخرى معكم في المستقبل القريب.

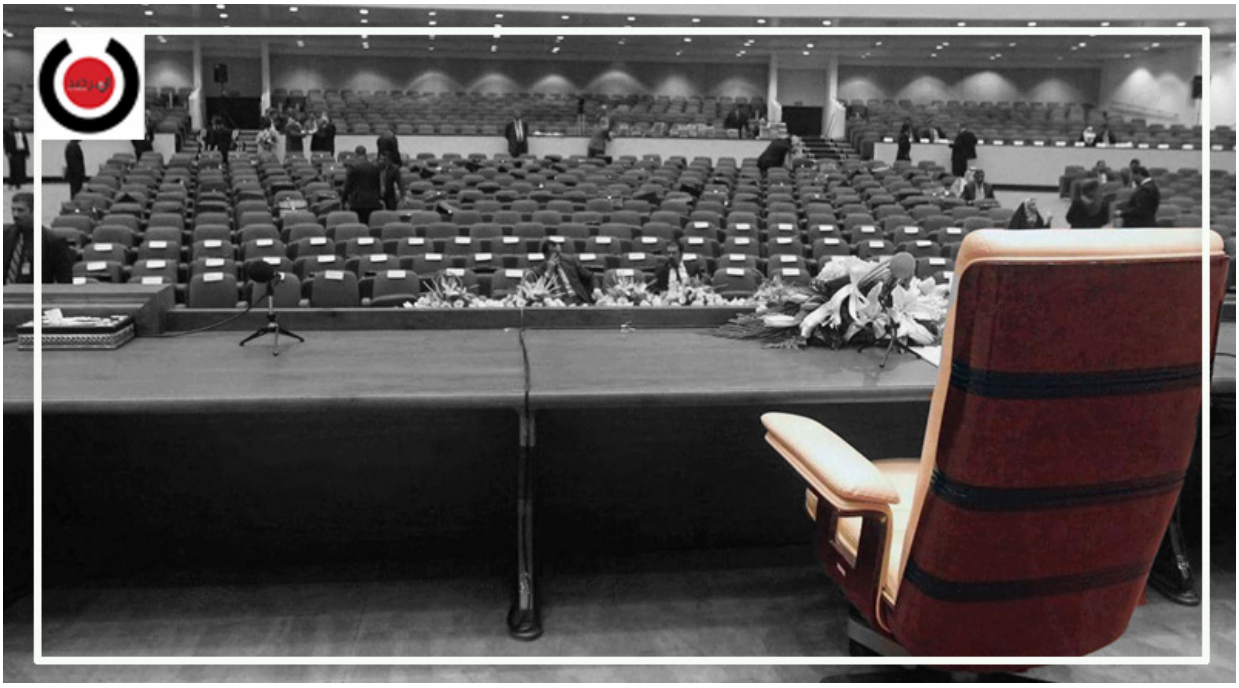

توقعات بحل الانسداد السياسي بعد عيد الفطر

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

رجحت النائبة سروة محمد عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب، حل الانسداد السياسي بعد عيد الفطر المبارك.

وقالت النائبة سروه محمد عضو مجلس النواب لـPUKmedia: ان الكتل النيابية التي شاركت في الانتخابات التشريعية لم تتوصل الى الاتفاق بشأن تشكيل حكومة جديدة، موضحة، ان حالة الانسداد السياسي، يجب ان تعالج بالتفاهم والاتفاق الذي يبدأ اولا داخل البيت الشيعي لاختيار رئيس وزراء جديد.

واضافت: ان الانسداد السياسي يعيق تقديم الخدمات للمواطنين ومواجهة تحدياتهم، لافتة الى ان اسباب داخلية وخارجية واقليمية وراء الانسداد في العملية السياسية. ورجحت حل الانسداد السياسي وانعقاد جلسات مجلس النواب عقب عيد الفطر المبارك.

الخنجر: مستمرون في إنقاذ وطن

من جهته شدد رئيس تحالف السيادة خميس الخنجر على ان تحالفه مستمر في تحالف إنقاذ وطن، لافتا الى ان التفاهم أولى من الاتكاء على التدخلات الخارجية في تشكيل الحكومة.

وقال الخنجر في تغريدة على منصة التواصل تويتر الجمعة، ان «التفاهم بين شركاء الوطن أولى من الاتكاء على التدخلات الخارجية، وأقرب لتشكيل منظومة حكم عادل». وأشار الى ان «اللاهثين وراء الكراسي وحدهم من يطرقون أبواب الخارج، بحثاً عن حلم ضائع ووهمٍ لن ينالوه»، وأكد: «مستمرون في إنقاذ وطن».

مقترح نيابي: مستقلان لرئاستي الجمهورية والوزراء

وحدد النائب المستقل عدنان الجابري، الخميس، ٣ نقاط أساسية تمنع استكمال عملية تسمية اللجان النيابية، فيما أكد أن النواب المستقلين قدموا مقترحاً لانهاء الانسداد السياسي يقضي بتسمية مستقلين لرئاستي الجمهورية

والوزراء.

وقال الجابري للعراقية الإخبارية، إن «تشكيل اللجان النيابية يتم وفق مبدأ توزيع رئاساتها بين الكتل الفائزة بالانتخابات وما يؤخر استكمالها ٣ نقاط أساسية». وأضاف، أن «النقطة الأولى هي تأخر تشكيل الحكومة الجديدة وشكلها لأن رئاسة اللجان تقابل تسمية الوزراء، فإذا كانت الوزارة لجهة سياسية معينة فسيقابلها تسمية رئاسة اللجنة المرتبطة بذات العمل من جهة أخرى بغية تفعيل الدور الرقابي من قبل البرلمان على هذه الوزارة». وأضاف، أن «النقطة الثانية هي الخلافات بين الكتل السياسية وعدم وجود تفاهمات لتسمية رئاسات اللجان النيابية، فيما يمثل الانسداد السياسي الحالي الذي يعترض تسمية رئيس الجمهورية والمكلف برئاسة الوزراء النقطة الثالثة». وأكد أن «النواب المستقلين يريدون كذلك أن يكونوا طرفاً فاعلاً في اللجان النيابية بهدف الرقابة، وهذا لا يعني أن جميع المستقلين سيكونون في المعارضة، بل هناك مستقلون مشاركون بحوارات تشكيل الحكومة».

وشدد الجابري على وجوب أن لا يتسبب ملف تشكيل اللجان وتسمية رئاساتها بشل العمل الرقابي والنيابي وتعطيل تشريع القوانين، خاصة وأن عدم تشكيل الحكومة وتأخر تمرير الموازنة يعطل الملفات الملحة التي ينتظرها الشعب العراقي».

وبشأن المقترحات الحالية لإنهاء الانسداد السياسي أوضح الجابري أن «النواب المستقلين طرحوا أفكاراً ومقترحات بتسمية شخصيات مستقلة لرئاستي الجمهورية والوزراء لإنهاء الوضع الحالي ونعتقد أن المضي بهذا الطريق سيسمح بإيجاد حكومة ناجحة ومستقرة في عملها تحظى بدعم البرلمان».

الديمقراطي: نستبعد حلّ البرلمان لثلاثة أسباب

وقد أكد عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ريبين سلام، السبت، أن خيار حلّ البرلمان وإعادة الانتخابات ليست واردة لثلاثة أسباب.

وقال سلام في تصريح للقناة الرسمية، إنه «فيما يخص الحديث عن خيار حل البرلمان، أقول إن المادة ٦٤ التي تتعلق بالإعلان عن حالة الطوارئ، تشير إلى أن هذا الأمر يتم طرحه على رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مشروطا ومبرراً، ومن ثم يقدم إلى المجلس النيابي، وفي حال حصل على الأغلبية البسيطة يصوت على حله، وفي حال حل البرلمان سنكون أمام انتخابات مبكرة مرة ثانية، وهذا يحمل مخاطر كبيرة لأن الناخبين سيفقدون ثقتهم بالعملية السياسية ففي المرة السابقة اذا كانت المشاركة ٢٠٪ فالآن يكون ٢ إلى ٥٪، هذه المسألة الأولى».

وأردف، أن «المسألة الثانية هي التكاليف الباهظة في إعادة الانتخابات، فلا يستطيع العراق تحملها، وخلال الشهر المقبل قد يعلن العراق إفلاسه، فالعراق يبيع ٤٠٪ من نفطه للصين بسعر ١٠٠ دولار للبرميل، وروسيا أعلنت أنها ستبيع للصين بنصف هذه القيمة، ووقع عقد بين روسيا والصين ببيع ١٦ مليون برميل يوميا، وبالتالي العراق سيخسر كل شهر ٤ مليارات دولار بدءاً من شهر الخامس المقبل». وزاد، أن «المسألة الثالثة تتعلق بالإحصاء، فكيف تجرى انتخابات نزيهة ولا يوجد إحصاء سكاني منذ سنوات، وإن مجلس النواب اصدر قرارا نيابياً عام ٢٠٠٨ لإحصاء جميع المحافظات العراقية إلا أنه لم ينفذ حتى الآن».

القضاء يدعو لعدم زج إسمه في الخلافات السياسية

هذا ودعا مجلس القضاء الأعلى الى عدم زج اسمه في الخلافات السياسية، مشددا على انه ينظر الى كل قضية وفق الادلة القانونية.

وجاء في بيان للقضاء، انه «ينظر الى كل قضية والمتهم فيها وفق الادلة القانونية المتحصلة فيها والثابتة في الاوراق التحقيقية او اضبارة الدعوى بصرف النظر عن شخصية ذلك المتهم وموقعه السياسي او الوظيفي او الاجتماعي وآليات عمل القضاء لا تخضع لأي تاثير سياسي سواء كان لصالح او ضد متهم ما».

وأضاف «لذا ندعو الجهات والشخصيات السياسية الى عدم زج اسم القضاء في خلافاتهم السياسية ومناكفاتهم الاعلامية عبر منصات التواصل الاجتماعي الصريحة او المتخفية وراء اسماء وهمية كما ندعو الى عدم التشويش على

الرأي العام الوطني بمعلومات كاذبة من خلال (الفضاء المنفلت) وزج القضاء في هذه الخلافات القائمة على اسباب حزبية وشخصية تنافسية معروفة للمطلعين عن قرب منها انها تناقض نفسها في مواقفها ازاء كل قضية فيها متهم له نشاط سياسي ذلك ان بعض هذه الجهات تدافع عن ذلك المتهم في ظرف معين ثم تناقض نفسها وتعمل بالضد من نفس المتهم في ظرف آخر وهذا السلوك يكشف عن شخصنة الراي والموقف ازاء كل قضية حسب المصلحة الضيقة لتلك الجهات بعيداً عن المصلحة الوطنية».

ساكو يوجه رسالة للسياسيين: تنازلوا في سبيل الوطن.. الوضع مخيف

الى ذلك قال بطريرك الكلدان في العراق والعالم الكاردينال لويس ساكو، الجمعة، إن الوضع الحالي الذي نعيشه «مُخيف»، وفيما دعا إلى إلغاء كوتا المسيحيين، أكد على أهمية الحوار وتغليب المصلحة الوطنية سواء كانت «توافقية أو أغلبية».

وذكر ساكو، أنه «بدلا من بناء الدولة أصبح العراق دويلات، وهذا واقعنا وهو مخيف، ولو كانت هناك دولة ذات قانون وسيادة تقدم خدمات للمواطنين والاصلاح لأصبح الوضع غير الحالي، إلاّ أنه ومع الأسف لم يُعمل شيء وأصبح نوعاً من الفوضى». وأضاف، «كانت هناك آمال من الانتخابات بأن تشكل منعطفا بقيادة جديدة تعمل على بناء دولة على أسس حديثة، وأيضا يتم تعديل الدستور وتشريع قوانين جديدة، فلا تزال تطبق قوانين الاحوال الشخصية التي تعود للزمن العثماني».

وعن كوتا المسيحيين أوضح ساكو، من «الأفضل ان تلغى كوتا المسيحيين لأنها لا تمثلنا، وان طرح هذا الموضوع يؤلمني، فهم لا يمثلون المسيحيين بل يمثلون من صوّت إليهم ولم يؤتوا بأصوات المسيحيين». وأكد، أن «على السياسيين التفاهم وتعلم كيف يضحوا ويتنازلوا في سبيل الوطن، وهذا واجب شرعي ديني ووطني، فمن غير الصحيح أن يسحب كل شخص الحبل لصالحه، وفي النهاية لن تتشكل الحكومة، بل يجب أن يتوحدوا لتكون حكومة قادرة على الاصلاح وتوفير الخدمات، وان آلية التفاهم تكون وفق حوار شجاع ومفتوح، وهذا ممكن في الوقت الراهن في حال تركوا الخارج وجلسوا مع بعضهم وجها لوجه».

وأكمل، أن «المشكلة الحقيقية تتمثل في عدم وجود قراءة حقيقية واقعية للحاضر الذي نعيشه، فلا يزالون يعيشون في الماضي، كما ان حساباتهم ليست صحيحة، وعلى النواب الاتفاق وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية والحزبية، سواء كانت توافقية أو أغلبية، فهذه جميعها لعب بالمفردات، لذلك عليهم اختيار أشخاص قادرين على خدمة العراق ليصلحوا الوضع ويوفروا الخدمات، فإن المواطن لا يهمه من يأتي للسلطة».

التحالفات السياسية تعيد إنتاج نفسها

بهذا الصدد، أشار مراقبون للشأن السياسي إلى أن التحالفات مازالت «بين مد وجزر» وتأخيرها ينطوي على العديد من الأسباب كونها ناشئة عن صراعات حزبية تعيد إنتاج نفسها بنفس الصورة منذ عام ٢٠٠٣ وأن فجوة الانسداد تزداد بين الفرقاء فيها، في وقت رجح سياسيون ظهور تحالفات جديدة في الأفق في ظل انشقاقات متوقعة بين التحالفات القائمة.

وقال النائب المستقل هادي السلامي لـ«الصباح»: إن «التحالفات مازالت بين مد وجزر، والطريقة التي يتم بها التحالف منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن لا تخرج عن صورة الصراعات بين الأحزاب، ولو اتفقت الأطراف الحزبية بينها لتم تشكيل الحكومة بشكل سلس ويسير». وأضاف، أن «الحل يكمن في الضغوطات الشعبية والاحتجاجات بعد شهر رمضان، وربما تولد الضغط على الأحزاب كي تتفق على تشكيل الحكومة، لأن مقاليد الأمور بيد الأحزاب الحاكمة»، بحسب تعبيره.

وأشار إلى أن «عدد النواب المستقلين قليل، وهم في المنطقة الغربية والموصل تحالفوا مع الأحزاب، كما أن بعضهم في الوسط والجنوب تحالف مع الأحزاب أيضاً وباتوا طرفاً في الصراعات السياسية»، مضيفاً أن «الصراعات تأتي ضمن سباق الحصول على مكاسب ومناصب، وفي عام ٢٠١٤ استمر عدم وجود حكومة ثمانية أشهر، ودائماً يتأخر تشكيل

الحكومة، إضافة إلى التأخير ثلاثة أشهر في المصادقة على نتائج الانتخابات في الدورة الحالية بسب الصراعات الحزبية».

وبين السلامي أن «تحالف (إنقاذ وطن) يدعو إلى الأغلبية وهي خطوة جيدة نحو الأمام، لكننا كمستقلين نريد أن نتمكن من المعارضة، والمفارقة أن منصب رئيس مجلس النواب ونائبيه الأول والثاني لتحالف (إنقاذ وطن) فأصبحت الجهة الرقابية بيد من يدعي ويطالب بالأغلبية»، متسائلاً: «كيف للمعارضة أن تمارس عملها؟»

من جانبه، بين المحلل السياسي جاسم الموسوي في حديث لـ»الصباح»، أن «فريقي الإطار التنسيقي والتحالف الثلاثي يدور كل منهما حول نفسه، ولا توجد مبادرة حقيقية وواقعية تحلحل هذا الانسداد السياسي، وجميع المقترحات التي قدمت في البداية هي نفسها من دون تغيير».

وأضاف، أن «الإطار التنسيقي والاتحاد الوطني يريدان لعب دور أساس في ائتلاف وليس الالتحاق –كما يريد لهما التحالف الثلاثي- والرهان بدأ منذ شهرين مضت على تفكيك أحد الطرفين للآخر، وهي معادلة صعبة وأسبابها لن تمنح الأريحية لأي حالة من الانسحاب الجزئي، وخصوصاً أن هذه التحالفات بنيت على مصالح جزء منها كردية وسنية وشيعية». ولفت إلى أنه «في المقابل لن يتمكن الآخرون من أن يكسروا التحالف الثلاثي، فمثلاً الإطار غير قادر على أن يسحب الديمقراطي والسيادة بشقيه عزم وتقدم، وبالتالي فأن يوماً بعد آخر يزداد حجم الانسداد السياسي وأفق الحل بعيدة، ولا يوجد هناك من يستطيع أن يصنع مبادرة حقيقية لحلحلة أزمة كان يجب أن لا تفتعل في ظل نظام ديمقراطي تُحترم فيه قواعد نتائج الانتخابات بالشكل الذي يراعي فيه الجميع المصلحة العامة».

في ذات السياق، قال المحلل السياسي كريم الخيكاني: إن «الكثير من الانقسامات ظهرت في الآونة الأخيرة خصوصاً ما يتعلق بالتوتر الحاصل بين الحلبوسي والزاملي، وهو ما يؤكد عدم التفاهم بين التيار الصدري وتحالف الحلبوسي». وأضاف أن «تحالف السيادة قد ينشق منه الكثير من النواب ويتوجهون نحو الإطار التنسيقي من أجل تكوين الكتلة الأكبر، خصوصاً إذا ضمنوا مجيء التيار الصدري نحو الإطار للتفاهم بشأن تشكيل الحكومة».

خبير قانوني: مجلس النواب امام خيارين لاثالث لهما

بدوره أوضح خبير قانوني، مدى إمكانية المحكمة الاتحادية العليا وقراراها بالزام مجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية.

وقال الخبير القانوني علي التميمي في تصريح لـPUKmedia: «اقامت عدد من الأحزاب السياسية دعاوى أمام المحكمة الاتحادية بسبب خرق المدد الدستورية مطالبين بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب وان تقوم المحكمة بالزام مجلس النواب بذلك وحسم الأمر». وأضاف: «أمام مجلس النواب خيارين اما ان يعقد الجلسة وهذا صعب لانه يحتاج الى ثلثين من مجموع العدد الكلي لأعضائه وأما ان يحل مجلس النواب نفسه وفق المادة ٦٤ من الدستور وذلك بسبب الاخفاق في حسم الاستحقاقات الدستورية والفشل الذي أدى إلى استمرار الحكومة في تصريف الأمور اليومية لمدة زادت عن ٦ أشهر».

وبين التميمي: «إذا أزدادت هذه الدعاوى وخصوصاً من المنظمات المدنية فسيكون الأمر ملزما للكتل السياسية لحسم الأمور وإنهاء الانسداد السياسي حيث أن الشعب مصدر السلطات وفق المواد ٥ و٦ من الدستور». وأشار الى انه «اذا طُلب من المحكمة الاتحادية حل مجلس النواب فانها ستحيل الأمر إلى المادة ٦٤ من الدستور الذي نظم ذلك واجاز لمجلس النواب ان يحل نفسه بنفسه».

الحلبوسي يفصل النائب ليث الدليمي من صفوف حزب تقدم

أكد رئيس البرلمان العراقي ورئيس حزب تقدم محمد الحلبوسي فصل النائب ليث الدليمي من صفوف الحزب.

وجاء في وثيقة صادرة عن مكتب الحلبوسي، انه «نظراً لعدم التزام النائب ليث مصطفى الدليمي بسياقات وتوجيهات قيادة حزب تقدم ولمخالفته الضوابط الحاكمة في النظام الداخلي تقرر فصله من صفوف الحزب «.

قرار المحكمة الاتحادية وخيارات إقليم كوردستان

MERI*

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية قرارا في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٢٢ يقضي بعدم دستورية تصدير حكومة إقليم كوردستان للنفط وعدم قانونية عقودها مع الشركات الدولية. وبالتالي تمكن هذا القرار بغداد من تقويض الاستقلال المالي لحكومة إقليم كردستان. وقد اعتبر الإقليم هذا الإجراء القضائي قرارا ذا دوافع سياسية، ونتيجة للصراعات السياسية التي رافقت عملية التفاوض لتشكيل حكومة جديدة في بغداد.

لمناقشة تأثير قرار المحكمة الاتحادية العليا وسبل المضي قدما في إقليم كوردستان العراق، نظمت مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) حوار مائدة مستديرة بموجب قواعد تشاتام هاوس في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢١. وحضر هذا الاجتماع مجموعة مختارة من القادة السياسيين، وصانعي السياسات، والخبراء الأكاديميين، وقادة المجتمع المدني (المدرجة أدناه). وفي هذا التقرير، يقدم موجز للمناقشات والتوصيات.

تأطير النقاش

ركز الحوار السياساتي حول قضيتين أساسيتين:

أولا:

إن الاستقلال المالي والاقتصادي هو أحد الركائز الأساسية للحفاظ على إقليم كوردستان العراق ككيان مزدهر. ومع ذلك، فإن إقليم كوردستان، باعتباره إقليم ريعي، يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز. ولذلك، فإن قرار المحكمة الاتحادية العليا العراقية، الذي وصف إدارة النفط والغاز في الإقليم بأنها غير قانونية وغير دستورية، كان ضربة لإقليم كوردستان العراق ككيان ونظام الحكم على حد سواء. وهذا القرار ملزم ولا يخضع للاستئناف، ولذلك، يجب على إقليم كوردستان أن يتعامل معه بعناية فائقة. والأسئلة المهمة المطروحة على الأحزاب السياسية في حكومة إقليم كوردستان هي: ما هو الحل؟ ما الذي يمكن عمله لتقليل الضرر سياسيا وقانونيا، في داخل الإقليم، في بغداد وعلى الصعيد الدولي؟

ثانيا:

خلال الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بدا المكون الشيعي والعرب السنة والكورد مجزأين إلى حد ما.

وبعد الانتخابات، سرعان ما وحد السنة قواهم المتباينة في ظل تحالف واسع وحققوا فوزهم الأول، وفازوا بمنصب رئيس مجلس النواب. وهذا ما يؤهلهم لتحقيق المزيد من المكاسب في المستقبل القريب. ولا تزال القوي الشيعية في نفس الموقف الذي كانوا عليه من قبل، ويتفاوضون بشكل مكثف للتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة. في حين خرجت الأحزاب الكردية أسوأ مما بدأته. في البداية، بدوا متواضعين ومتفائلين، مؤكدين على وحدة الصف في بغداد في مواجهة التحديات المشتركة. وتركزت مناقشاتهم على تأمين حقوق إقليم كوردستان من الميزانية، وتجريد المناطق المتنازع عليها من السلاح، وحل المادة ١٤٠، وغيرها من القضايا المعلقة.

لكن ذلك لم يدم طويلا، وشاركت الأحزاب الكردية الرئيسية في مفاوضات منفصلة لتشكيل الحكومة في بغداد.

ومع تطور هذه العملية، عمقت الأحزاب الكوردية انقساماتها وتجزئتها. ونتيجة لذلك، ظهر الكورد في وضع أسوأ بكثير مقارنة بالمكونات العراقية الأخرى. وقد تدهورت العلاقات بشكل واضح، لا سيما بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني.

واتهم بعضهم من قبل القوي الشيعية بالعمل علي تقسيم المكون الشيعي وتعميق صراعاتهم الداخلية. وقد أضعفت هذه الانقسامات الأحزاب الكردية ومهدت الطريق أمام المحكمة الاتحادية العليا لتمرير قرارها، كفرصة ووسيلة لمعاقبة إقليم كوردستان وأحزابه الحاكمة.

ولحسن الحظ، لم يفت الأوان بعد لمعالجة هذه القضايا المعقدة وإعادة المياه الي مجاريها. والأسئلة الرئيسية هي: ماذا يمكن للأحزاب الكوردية أن تفعل لاستعادة الوضع السابق في العراق ودرجة الوحدة في الداخل؟ كيف يمكن النظر إليهم كشركاء في بغداد ومنع المزيد من تصعيد التوترات أو زيادة إضعاف إقليم كوردستان؟

القضايا المتداخلة

عند البحث عن إجابات واضحة وتوصيات سياساتية، أثير عدد من المسائل ذات الصلة في الحوار وأبلغ عنها هنا (دون انتماء) من أجل المنفعة العامة. ولا ينبغي افتراض أن جميع المشاركين قد وافقوا على كل بيان:

١)) إن كيان إقليم كوردستان معرض لخطر التقويض الشديد من قبل السلطة الاتحادية، مما يجعل الإقليم عاجزا. وسيؤثر ذلك على كل فرد في الإقليم، لذلك ينبغي أن يشعر الجميع بالقلق. وينبغي إيجاد حل سريع لهذه المشكلة. الوقت ليس بالمناسب للمد بأصابع الاتهام إلى بعضهم البعض أو إلقاء اللوم على الآخرين، بما في ذلك منافسي أو أعداء إقليم كوردستان. وبدلا من ذلك، فقد حان الوقت لتقوم الأحزاب الكوردية بنقد الذات، مع اتباع طرق عملية للمضي قدما.

٢)) كان قرار المحكمة الاتحادية العليا يبدوا وكأنه مدفوع بدوافع سياسية واضحة ضد إقليم كوردستان العراق، وتبدوا معظم الأحزاب العراقية السنية والشيعية راضية عن هذا القرار. وحتى لو لم ينفذ قرار المحكمة هذا في أي وقت قريب، فإن خطر تطبيقه من قبل الحكومات المقبلة قائم في المستقبل المتوسط والبعيد.

(٣) يلاحظ أن توقيت وطبيعة قرار المحكمة الاتحادية العليا يكشفان عن سمات التأثيرات الإقليمية (الخارجية)، ولا سيما من إيران. وكانت السلطات الإيرانية قد حذرت في وقت سابق الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان العراق، ولا سيما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، من أن تشكيل تحالف قوي مع حزب شيعي معين لن يكون مقبولا. وتعتبر ايران تشكيل حكومة اغلبية، بالطريقة التي يروج لها التيار الصدري، قضية خطيرة جدا وتهديدا لامنهم القومي. وقد حذر الإيرانيون الأحزاب العراقية والكردية من أنهم سيفعلون كل ما في وسعهم لهزيمة مثل هذا المشروع. ويجب النظر بعناية في هذه التصورات من جانب القوى المجاورة وأخذها على محمل الجد.

(٤) يعتقد أن تشكيل ائتلاف ثلاثي الأطراف (التيار الصدري، والقوي السنية، والحزب الديمقراطي الكوردستاني) قد تم الإسراع به، ووصفه البعض بأنه جاء نتيجة سوء تقدير، لا سيما عندما أصبح معروفا أن الإيرانيين وكذلك بقية الأحزاب الشيعية سيعارضون ذلك بشدة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن التيار الصدري معروف بمواقفه السياسية المتغيرة، وقابليته لعكس سياساته بشكل مفاجئ دون استشارة حلفائه. والأهم من ذلك، أن الاتفاق بين هؤلاء الشركاء لم ينشر رسميا، وما تسرب يشير إلى أن وثيقة الاتفاق لا تتناول الحقوق الأساسية لإقليم كوردستان العراق أو كيفية تنفيذ الاتفاق.

(٥) الوضع السياسي للكورد أضعف حاليا من الوضع السياسي للسنة والشيعة، في بغداد وخارجها. ولا يبدو أن الأحزاب الكوردية قد تنبأت أو كانت على علم بنوايا المحكمة الاتحادية العليا في إصدار القرار الأخير. هذه ليست المرة الأولى التي تقصر فيها حسابات القوي الكوردية، ونتيجة لذلك يتم مباغتتهم على حين غرة. ولا ينبغي التقليل من إهمية هيمنة القوى الإقليمية حيث تقع مصير كوردستان والقرارات الوطنية للعراق دائما تحت التهديد المستمر والتأثير السلبي لهذه القوى الإقليمية. وإذا كان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني يحاولان الهيمنة على بعضهما البعض، فإن بغداد تحاول أيضا الهيمنة على كليهما. وإذا ما مضوا كما كانوا من قبل، فينبغي أن نتوقع صدور قرارات أسوأ من ذلك من جانب المحكمة الاتحادية العليا.

(٦) اختارت الأحزاب السياسية الأخرى في إقليم كوردستان العراق أن تبقى محايدة في بغداد، لا سيما في النزاعات حول عملية الترشيح للرئاسة الجمهورية. وفي المقابل، لم تتم دعوتهم لتقديم المشورة أو الانضمام إلى وفود إقليم

كوردستان إلى بغداد.

(٧) إن تدهور مؤسسات إقليم كوردستان، ولا سيما البرلمان، هو قضية رئيسية. ويبدو أن شعب إقليم كوردستان العراق قد أضعف ثقته في الأحزاب السياسية، وهو ما انعكس في انخفاض نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات الأخيرة. كما أن سوء الظروف المعيشية للسكان والافتقار إلى الرواتب والخدمات الجيدة، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، دفعا أيضا شعب إقليم كوردستان العراق إلى عدم الإعراب عن قلقه إزاء قرارات المحكمة الاتحادية العليا.

(٨) هناك عدد من القضايا العالقة الأخرى في إقليم كوردستان والتي تحتاج إلى معالجة، بما في ذلك الطريقة التي ستجرى بها الانتخابات العامة في الإقليم، وإعادة إنشاء المفوضية العليا للانتخابات وصياغة دستور إقليم كوردستان العراق. وإذا لم يتم حل هذه القضايا داخليا وديا، سيكون هناك المزيد من التشرذم في إقليم كوردستان.

(٩) لا يزال التمثيل الكوردي في بغداد وكذلك الأصوات الكوردية داخل وسائل الإعلام العربية ضعيفا. وتعاون ممثلو إقليم كوردستان العراق في مجلس النواب تعاني من الضعف في كثير من الأحيان، وحضورهم في بغداد ضعيف جدا. ولا يسافر معظم النواب الكورد إلى العاصمة إلا خلال أيام العمل، ويعودون إلى إقليم كوردستان في نهاية الأسبوع. ومن ثم، فإن شبكات الاتصال الخاصة بهم، فضلا عن تأثيرها على الرأي العام والقرارات السياسية لا تزال محدودة.

(١٠) اعتقد المشاركون في هذا النقاش أن عملية تشكيل حكومة في بغداد سوف تطول ولن تكتمل في أي وقت قريب. وسوف تتأخر عملية انتخاب رئيس العراق حتى يتفق الشيعة داخليا ويرشحون رئيسا للوزراء.

توصيات السياسة العامة

أ) الوحدة في الداخل مطلوبة بشدة ويمكن تحقيقها من خلال مبادرات من رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني أو رئيس إقليم كوردستان العراق. ويمكنهم زيارة الأحزاب السياسية الرئيسية والاجتماع بها. إن توحيد قوات البشمركة وغيرها من مؤسسات حكومة إقليم كوردستان مهم جدا.

ب) يجب على السلطة في إقليم كوردستان مصالحة مواطني الإقليم من خلال إعادة بناء جسور الثقة بين الحكومة والأحزاب السياسية، من خلال المساواة الاجتماعية، والتخلي عن الاحتكار، وتوفير الرواتب وتحسين الخدمات العامة.

ج) ينبغي إعادة النظر في التحالف الثلاثي مع التيار الصدري والجماعات السنية مع إعطاء الأولوية للمصالحة في الداخل، مع تجنب إضفاء الطابع الشخصي على القضايا. وينبغي أن يتعامل الاحزاب مع التحديات على أنها خطيرة وأن يعملوا معا كقوة واحدة في بغداد. وبما أن إيران تتمتع بنفوذ قوي على مختلف المؤسسات والمؤسسات في بغداد، فمن الأفضل التفاوض مباشرة مع طهران، وحثها على ممارسة نفوذها في بغداد بطريقة تؤدي إلى تحقيق نتائج مربحة لإقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في آن واحد.

د) إنشاء هيئة أو وكالة وطنية من الخبراء القانونيين والاقتصاديين والسياسيين لدراسة الآثار المترتبة على قرار المحكمة الأتحادية العليا والعمل على إيجاد أجوبة مناسبة. وينبغي للهيئة هذه ألا تضع خطة واحدة، بل عدة خطط يمكن أن تطرحها على لجان التفاوض في بغداد. وإذا لم يتم ذلك، ينبغي تنشيط دور برلمان إقليم كردستان، ويمكن معالجة العملية هناك.

ه) ينبغي تشكيل لجنة تفاوض تتألف من مختلف الخبراء وممثلي جميع الأطراف. ويتعين عليهم التواصل فى بغداد للتأكد من اصدار قانون النفط والغاز فى اقرب وقت ممكن. ويتعين على نفس اللجنة أن تمارس الضغط من أجل حل هذه القضايا من خلال التفاعل الدول المجاورة والولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها، وإشراكهم جميعا في

العملية.

و) التفاوض على حل وسط بين الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان بشأن عملية وآليات الانتخابات العامة لمناطق كوردستان، وتشكيل اللجنة الانتخابية، وصياغة دستور للإقليم.

ز) ينبغي للأطراف التي لها ممثلون في مجلس النواب في بغداد أن تشجع نوابها على أن يكونوا موجودين في بغداد على أساس التفرغ وليس فقط خلال أيام العمل في الأسبوع. ويجب عليهم العمل بجد لتعزيز مكانة الإقليم في بغداد، وتوسيع شبكة اتصالاتهم، والضغط من أجل الأولويات العليا لإقليم كوردستان العراق.

ح) ينبغي عدم إهمال أحزاب المعارضة وإشراكها في المفاوضات الاستراتيجية الرئيسية. ومن جانبها، ينبغي ألا تظل هذه الأطراف صامتة، بل ينبغي لها أن تؤدي دورا نشطا وأن تشارك مشاركة كاملة في العمليات الاستراتيجية.

ط) يمكن لتركيا أن تلعب دورا هاما في تصدير النفط والغاز، ويجب أن يكون هناك وضوح في العقود القائمة مع هذا البلد، حتى لا يتم استخدام قرار المحكمة الإتحادية العليا لتقويض إقليم كوردستان العراق أو عرقلة تصدير النفط في الإقليم في المستقبل.

المشاركون في الجلسة الحوارية:

آكو محمد، شبكة روداو الإعلامية

آيدن معروف، وزير، الجبهة التركمانية

بهار علي، حقوق المرأة

جعفر إيمنكي، الحزب الديمقراطي الكوردستاني

دلاور علاء الدين، رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

هيوا عثمان، صحفي

كامران بالاني، زميل باحث، في مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث

كاردو عمر، حركة التغير

محمود نشآت، مستشار البرلمان كوردستان

نهرو زاغروس، أكاديمي

سوزان عارف، منظمة تمكين المرأة

سعدي بيرة، الاتحاد الوطني الكردستاني

عثمان ليلاني، أكاديمي

عبدالستار مجيد، جماعة العدالة في كوردستان

فرهاد علاءالدين، المجلس الإستشاري العراقي

فؤاد سمايل، مدير الموارد البشرية في ميري

نوزاد هادي مولود، مستشار رئيس الأقليم

تانيا كلي خيلاني، عضو سابق في مجلس النواب العراقي

تلار نوري، ناشطة المجتمع المدني

خليل إبراهيم المزوري، الإتحاد الإسلامي الكوردستاني

البيت السياسي الكردي العراقي: من الاتفاق إلى التصدُّع

*مركز الإمارات للسياسات

في الأشهر القليلة الماضية التي تلت انتخابات أكتوبر ٢٠٢١، تصاعدت حدة الخلافات بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني (المعروف اختصاراً بـ«البارتي»)، والاتحاد الوطني الكردستاني (المعروف اختصاراً بـ«اليكتي»)، في إطار الصراع المحتدم بخصوص انتخاب رئيس الجمهورية، الذي يقضي العرف السياسي العراقي منذ ٢٠٠٥ فصعوداً أن يكون كردياً.

يمثل هذا الصراع تعبيراً جديداً (ولن يكون أخيراً على الأرجح) عن المزيد من تفكك الطبقة السياسية الكردية، التي رغم خلافاتها السابقة الكثيرة، استطاعت، إلى ما قبل سنوات، أن تتوحد وإن شكلياً، وتقدم نفسها جبهةً واحدةً بإزاء بغداد وأحزابها العربية.

يُقدّم مشهد الصراع الكردي-الكردي الأخير بخصوص رئاسة الجمهورية دليلاً إضافياً على الترسخ التدريجي لظاهرة جديدة ومهمة في الحياة السياسية العراقية، الكردية والعربية، تتعلق بإعلاء المصالح المحلية للأحزاب المختلفة، وتراجُع حسّ التضامن الأيديولوجي أو السياسي العام المستند على أسس إثنية في إطار صراع مفترض بين عرب العراق وكرده.

في الحقيقة، منذ قيام «البارتي» منفرداً دون تشاور مع «اليكتي» والأحزاب الكردية الأخرى بتنظيم استفتاء استقلال فاشل للانفصال عن العراق في ٢٠١٧ والتبعات التي قاد إليها، بدأ يظهر التراجع في التضامن الأيديولوجي الكردي إزاء بغداد لصالح صعود القضايا والمصالح العابرة للحس القومي الكردي بالهوية السياسية.

ورافق ذلك بروز سياسات القضايا والمصالح المحلية، عوضاً عن القومية، فدخلت الأحزاب الكردية في شبكة تحالفات مختلفة مع أحزاب عربية تدور حول المصالح الحزبية المشتركة العابرة للانتماءات القومية والدينية.

وأصبح هذا التفكك أكثر وضوحاً في انتخابات رئيس الجمهورية في عام ٢٠١٨.

ويشي هذا الأمر بفشل سياسات الهوية في صناعة تماسك سياسي ضمن المجاميع الثلاث الرئيسة التي

تشاركت حكم البلد منذ ٢٠٠٥ لصالح سياسات المصالح والقضايا.

ستناقش هذه الورقة تحولات العلاقة بين «البارتي» و«اليكتي»، وصراعهما الراهن على منصب الرئيس، والطموحات السياسية للبارتي، والمآلات المستقبلية المحتملة لهذا الصراع.

الصراع على الرئاسة

يمثل الصراع على رئاسة الجمهورية في بغداد بين «اليكتي» و«البارتي» آخر مظاهر الصراع بين الحزبين الكرديين الذي هشَّم الوحدة السياسية الكردية الظاهرية إزاء بغداد، إذ حصل الصراع نفسه، للمرة الأولى في انتخابات ٢٠١٨، عندما رشح «البارتي» السيد فؤاد حسين، وزير الخارجية الحالي، لمنصب رئيس الجمهورية ضد الرئيس الحالي السيد برهم صالح، برغم وجود اتفاق بين الحزبين في عام ٢٠٠٦ بخصوص اقتسام المناصب الرئاسية في بغداد وأربيل بينهما، إذ نص الاتفاق على أن رئاسة الجمهورية تعود لليكتي فيما تكون رئاسة الإقليم للبارتي. وصمد هذا الاتفاق نحو ١٢ عاماً قبل أن ينهار في ٢٠١٨.

تعود أسباب الانهيار لخليط من دوافع شخصية وأخرى بنيوية. على المستوى الشخصي، ثمة رفض في أوساط «البارتي»، وتحديداً مسعود بارزاني، لبرهم صالح، عموماً بسبب شخصية الأخير المستقلة التي تَحَدَّت رغبات «البارتي» بضع مرات في السابق، وتجلى ذلك في إصرار البارزاني الشديد على انسحاب صالح من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في ٢٠١٨، وهو ما رفضه الأخير، ليخوض السباق البرلماني على الرئاسة ويفوز بالمنصب بالرغم من تحشيد «البارتي» ضده واتفاقه مع أطراف شيعية وسنية بهذا الصدد، لكن من دون جدوى.

لا يريد «البارتي» رئيساً كردياً للجمهورية له القابلية والاستعداد على تحديه، ولا يعتبره «البارتي»، بوصفه الحزب الأقوى في الإقليم، مؤتمناً على المصالح الكردية في بغداد.

يزيد الأمر تعقيداً، وغموضاً أيضاً، الاستثمار المتزايد، الذي يبدو جدياً، للرئيس الحالي برهم صالح في القضايا العراقية ذات الطابع الوطني التي تتجاوز البنية المكوناتية التقليدية، المتفق عليها ضمناً بين أحزاب الطبقة السياسية العراقية منذ ٢٠٠٥، بخصوص وظيفة أساسية لكل واحدة من الرئاسات الثلاث، رئاسة الوزراء والجمهورية والبرلمان.

> **لا يريد «البارتي» رئيسا كرديا للجمهورية له القابلية والاستعداد على تحديه**

في ظل نظام التشارك العرقي-المذهبي المتشكل في ٢٠٠٥ تمحورت هذه الوظيفة في أولوية حماية مصالح المكون العرقي أو المذهبي الذي ينتمي إليه الرئيس وتمثيله سياسياً، وبالتالي «عدم التمدد» أو الدخول على نحو جدي في مناطق أو ملفات سياسية غير مرتبطة تقليدياً بالمكون الكردي، إلا في إطار قول الأشياء الدبلوماسية والمُجاملة العامة في سياقات الاضطرار السياسي والوطني الذي يفرضه المنصب أحياناً، كما في حالات القمع في داخل الإقليم التي يسكت عادة عنها رئيسا البرلمان السني ورئيس الوزراء الشيعي، أو قضايا الفساد في محافظات الجنوب التي يُفترض أن تُترك للساسة الشيعة وحدهم للتعاطي معها، .. إلخ.

خرقَ الرئيس الحالي برهم صالح هذه القاعدة غير المعلنة بدخوله القوي والجريء في احتجاجات أكتوبر

٢٠١٩ واصطفافه عموماً مع المحتجين، وممارسته ضغوطاً على رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي لإيقاف القمع الأمني للمحتجين. ساهم هذا الاستثمار في السياسات الوطنية، العابرة للمكوناتية، في فتح أفق سياسي جديد للرئيس صالح، يمكن أن يتطور ويصنع قاعدة سياسية-شعبية له تقلل حاجته للاعتماد على الدعم الكردي حصراً. كان هذا خياراً جذاباً له، وهو مرتبط جزئياً بمزاجه الأيديولوجي الشخصي، لكنه في جزئه الآخر، والأعظم ربما، مرتبط باضطرارات انتخابية وسياسية، إذ يبدو الرئيس صالح بلا مستقبل سياسي كردياً، بمعنى صعوبة عودته لممارسة السياسة في الإقليم بعد أن خيَب آمال غالبية مناصريه وحلفائه بتفكيكه التحالف السياسي الذي شكله لخوض الانتخابات البرلمانية العامة في ٢٠١٩، « التحالف من أجل الديموقراطية والعدالة،» وعودته إلى «اليكتي» الذي غادره، في إطار صفقة أوسع لتعبيد الطريق لحصوله على رئاسة الجمهورية، وهو ما حصل بالفعل. سيكون من الصعب عليه استعادة ثقة الجمهور الانتخابية في الإقليم، ويعني هذا أن الرئيس صالح، سيصر على الأغلب في المضي إلى آخر الشوط في تحدي «البارتي» في انتخابات رئاسة الجمهورية.

> **تظهر حساسية موقف «البارتي» في صراع الرئاسة الحالي صعوبة الإمساك بالتوازن الصحيح**

«اليكتي» وحساباته الصعبة

ما يزيد المشهد السياسي تعقيداً في الإقليم، وتفتيتاً للوحدة السياسية الكردية المفترضة إزاء بغداد، الاختلال في توازن القوى التقليدي بين «اليكتي» و«البارتي»، لصالح الأخير. يرتبط هذا الاختلال بعدة عوامل سياسية واقتصادية؛ ففي الجانب السياسي، ظهر منافس حزبي قوي لليكتي في السليمانية، وهو حركة «غوران» (التغيير بالكردية) التي تفوقت بعدد مقاعدها في برلمان الإقليم على مقاعد اليكتي في انتخابات ٢٠١٣.

وقد مَثَّل صعودُ «غوران» بارقةَ أمل في الإقليم بأن إصلاحاً سياسياً حقيقياً أمرٌ ممكن من داخل المنظومة القانونية والسياسية في داخل الإقليم، لكن تحالف «البارتي» مع «اليكتي» من أجل الوقوف ضد صعود «غوران»، باستخدام وسائل مختلفة من المال السياسي وتجيير تطبيق القانون وصفقات فاسدة ساهمت «غوران» في بعضها، أفقد الأخيرة زخمها السياسي لينتهي عملياً تأثيرها على مستوى الشارع في الإقليم، كما ظهر في فشلها في الحصول على أي مقعد برلماني في انتخابات أكتوبر٢٠٢١.

لكن تفكك «غوران» لم ينفع بالضرورة «اليكتي» في استرجاع قوته السابقة، التي تدهورت كثيراً بعد وفاة مؤسسه والشخصية المحورية فيه والرئيس العراقي الأسبق، جلال طالباني، في ٢٠١٧.

فتح غياب الطالباني الباب على صراع الزعامة في الحزب الذي ما يزال غير محسوم ودخل فيه أفراد من عائلته وزعامات أخرى في الحزب.

لكن بعيداً عن غياب الزعامة التاريخية لليكتي، يعاني الحزب مشاكل بنيوية كلَّفته الكثير. وأهم هذه المشاكل فشل تجربته في ادارة المناطق التابعة له، خصوصاً في الجوانب الخدمية والاقتصادية.

وهذا الفشل مرتبط إلى حد كبير باستشراء الفساد في صفوف مسؤولي الحزب الكبار، واحتكارهم عوائد تهريب موارد نفطية وغيرها من المعاملات التجارية الفاسدة، وبالتالي تحولهم والمستثمرين المتعاونين معهم إلى

طبقة غنية أوليغارشية مفصولة عن المجتمع وتثير غضبه.

تفجَّر هذا الغضب في أحيان كثيرة عبر احتجاجات ومظاهرات في السليمانية ضد عجز سلطات الإقليم عن دفع رواتب موظفيها وغيرها من المطالب الخدمية والإصلاحية.

فضلاً عن ذلك، هناك الصراع الحاد على السلطة في داخل «اليكتي» الذي ظهر إلى السطح تدريجياً بعد انتخاب بافل الطالباني ولاهور شيخ جنكي، لتولي القيادة المشتركة لليكتي في ٢٠١٨. صراع النفوذ بين الزعيمين الشابين، المرتبطين بصلة عائلية باعتبارهما إبنيّ عم، سرعان ما تفجر على خلفية ادعاءات محاولة اغتيال فاشلة، باستخدام السم، يُفترض أن جنكي دبرها للتخلص من الطالباني الابن.

ويلعب هذا الصراع ومحاولات حسمه دوراً مهماً في موقف «اليكتي» من انتخاب رئيس الجمهورية.

في انتخابات عام ٢٠١٨، توحد زعيما اليكتي، بافل طالباني ولاهور شيخ جنكي، في دعم ترشيح وانتخاب برهم صالح رئيساً للجمهورية، لأن احتلال صالح، الشخصية النشطة عراقياً والبارعة سياسياً، هذا المنصب يدعم في آخر المطاف موقف «اليكتي» ومصالحه في بغداد وإزاء البارتي، على العكس من الرئيس السابق، فؤاد معصوم، الذي كان اسمياً من «اليكتي»، لكنه كان عملياً غائباً سياسياً، مكتفياً بدور بروتوكولي لم يستفد منه «اليكتي» كثيراً.

في هذه الانتخابات تبدو الصورة أكثر قتامة بالنسبة لليكتي، خصوصاً بعد الصراع الذي احتدم بين طرفيه، الطالباني وشيخ جنكي.

عند تفجر الأزمة بين الاثنين في الاشهر الأخيرة من عام ٢٠٢١. حاول صالح الجمْع بينهما والتوصل إلى صيغة تسوية لتطويق الأزمة، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل.

في إطار هذا الصراع استطاع طالباني أن يجرد خصمه، شيخ جنكي، من المناصب الأمنية التي يحتلها أنصاره ويقصيه من منصب الزعامة المشتركة للحزب، لكنه ما استطاع حتى الآن إبعاده من البلاد أو تجريده تماماً من بقية نقاط قوته الحزبية والاقتصادية.

حتى «البارتي» المعادي لشيخ جنكي بسبب خطاب الأخير المناهض له لم يستطع أن يساعد طالباني على تحقيق الانتصار النهائي على خصمه.

وبمقدور برهم صالح، الذي له صلة وثيقة بشيخ جنكي، أن يسهم في حسم الصراع لصالح طالباني عبر صفقة تضمن هيمنة الأخير على الحزب، في مقابل دعم طالباني له في سعيه للحصول على فترة رئاسية ثانية.

لذلك ما يزال طالباني داعماً رئيساً لصالح في توليه الرئاسة مرة ثانية رغم الضغوط التي يتعرض لها من «البارتي» للذهاب إلى مرشح آخر من «اليكتي» يدعمه «البارتي» أيضاً.

> **يقدم الصراع الكردي-الكردي دليلا على ترسخ ظاهرة إعلاء المصالح المحلية للأحزاب**

«البارتي» ومطامح الزعامة الكردية المطلقة

بعكس «اليكتي» المعروف تاريخياً بكونه تنظيماً أفقياً مرناً يقوم على تعدد الجماعات فيه وتفاوضها المستمر عبر مؤسسات الحزب للوصول إلى تسويات تراعي المصالح المختلفة لهذه الجماعات، يتميز «البارتي» بكونه تنظيماً هرمياً متماسكاً وصارماً في انضباطه الحزبي، ويتبع قرارات القيادة المحصورة زعامتها بعائلة

البارزاني منذ تأسيس الحزب في منتصف الأربعينيات. يهيمن البارتي على معظم موارد الإقليم النفطية، ويديرها على نحو خالٍ من الشفافية بحسب شكاوى متواصلة من بغداد، ومن «اليكتي»، ومعظم الجمهور الكردي.

إحدى الشكاوى المعتادة في السليمانية وأوساط «اليكتي» هي تلك المتعلقة بالتهميش الذي يمارسه «البارتي»، بوصفه المتحكم بسلطة القرار في حكومة الإقليم، بحق السليمانية في الجوانب المتعلق بالإنفاق العام، كما يظهر ذلك في شحة مشاريع البنية التحتية في السليمانية.

ويُشير هذا الامر إلى شكوى أخرى شائعة ضد «البارتي» تتعلق بازدواجيته المفترضة في الإدارة، ففي حين يُطالب بغداد بالمزيد من منح السلطات والصلاحيات ويدعو لتوسيع الفيدرالية، فإنه في تعامله مع مناطق الإقليم المختلفة يتميز بنهج مركزي يحتكر السلطات والصلاحيات وحتى الموارد في أربيل، العاصمة. تُغذي هذه الروح المركزية للبارتي الدعاوى التي تطلق أحياناً بين الساسة الكرد في السليمانية بالتعامل مباشرة مع بغداد، وتجاوز الإطار الدستوري الذي ينظم العلاقة بين بغداد والمحافظات الكردية الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، عبر سلطة الإقليم التي يهيمن عليها «البارتي».

ولذلك أيضاً، لم تكن ردود الافعال الصادرة عن «اليكتي» ومعظم الأحزاب الكردية والجمهور الكردي حادةً ضد إلغاء المحكمة الاتحادية العليا في بغداد مؤخراً قانون النفط في الإقليم، بل كانت هناك بعض الردود الكردية المرحبة بهذا الإلغاء. وقبل سنوات، لم يكن ممكناً حتى تصور مثل هذه الردود والبرود، كردياً، إزاء قضية كهذه كانت تعتبر جزءاً مهماً من الإجماع السياسي والقومي الكردي.

منحت القدرات المالية الكبيرة المتحصلة من عوائد النفط «البارتي» الكثيرَ من الميزات غير المتاحة لليكتي. فعبر توفر الأموال استطاع الحزب القيام بمشاريع بنية تحتية في أربيل، عاصمة الإقليم، جعلها تظهر وكأنها المدينة الأحدث، ليس فقط في الإقليم وإنما في العراق كله.

أيضاً أتاحت هذه الأموال للبارتي، مضافاً إلى طبيعة الحزب المركزية وصرامة أجهزته الأمنية وانضباطها، القدرة على شراء الولاءات وتفكيك المعارضة السياسية وإبعاد اربيل عن المظاهرات وأشكال الاحتجاج الشعبي التي تكثر في السليمانية.

> **خرق برهم صالح القاعدة بدخوله القوي والجريء في احتجاجات أكتوبر 2019**

انعكس كل هذا، خصوصاً غياب التحدي السياسي المنظم للبارتي في مناطق نفوذه التقليدية، حتى برغم الاتهامات الكثيرة له بالفساد وبعضها موثق، على شكل مكاسب انتخابية، إذ يأتي الحزب دائماً في المركز الاول في الانتخابات الاتحادية أو انتخابات الإقليم.

ومن المفهوم أن يسعى «البارتي» لتوظيف نقطتي قوته الأساسيتين هاتين، التماسك الحزبي والمؤسساتي وامتلاك الموارد، كي يحولها إلى مكاسب سياسية.

تقوم استراتيجية «البارتي» بهذا الصدد على جهدين مترابطين:

الأول، تأكيد هيمنته شبه المطلقة على النفوذ والموارد والقرار في الإقليم، مع السماح بوجود ثانوي للأحزاب الكردية الأخرى. في ظل حقيقة أن «البارتي» هو الأكثر

حصولاً على المقاعد البرلمانية في الانتخابات الاتحادية وانتخابات الإقليم[٥] على نحو متواصل، يستطيع الحزب أن يحاجج أنه يمثل غالبية الكرد العراقيين، ما يمنحه قدراً من الشرعية، لا تتوفر لخصومه من القوى الكردية. ولذلك يريد الحزب أن يفرض إرادته في انتخابات رئيس الجمهورية. ولا يعترض «البارتي» على بقاء منصب رئاسة الجمهورية بحوزة «اليكتي» حسب اتفاق ٢٠٠٦، لكنه يشترط موافقته على المرشح الذي يقدمه «اليكتي» لهذا المنصب، كما حصل في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية، إذ دعم «البارتي»، في انتخابات التحالف البرلماني الكردستاني مرشحاً من «اليكتي»، وهو فؤاد معصوم، لمنصب الرئيس على حساب مرشح آخر[٦]. يسعى «البارتي»، من خلال حصوله على منصب رئيس الجمهورية أو فرضه المرشح الذي يريده من «اليكتي»، تأكيد أنه، حزبياً ومؤسساتياً، الطرف المؤتمن على المصالح الكردية في بغداد، وأن على «اليكتي» أن ينسق معه ويأخذ في الاعتبار آرائه بخصوص مرشحيه الرئاسيين.

الثاني، أن «البارتي» يحتاج أن يدعم «اليكتي» للإبقاء عليه متماسكاً إلى حد ما، لكن من دون السماح له بأن يتحول إلى تحد له.

هذا هو التوازن الدقيق الذي يحتاج «البارتي» أن يحققه. فمن مصلحة «البارتي» أن يكون له شريك سهل لا يمثل تهديداً له يستطيع أن يحكم السليمانية والمناطق المرتبطة بها، ويضمن استتباباً نسبياً للأوضاع في إطار السلطة العامة لحكومة الإقليم التي يتزعمها «البارتي»، إذ لا يمكن للبارتي أن يحكم السليمانية أو يسيطر عليها مباشرة، لأن قاعدته الشعبية هناك محدودة جداً، والكراهية له فيها عالية، كما تشهد بذلك الاحتجاجات الكثيرة هناك التي غالباً ما تتصدرها شعارات تنتقد «البارتي» وهيمنة عائلة البارزاني عليه.

لذلك يسعى «البارتي» إلى تقوية يد «اليكتي» هناك كي يُمكن الأخير ضبط الأمور في المحافظة ومنعها من أن تصبح مصدراً للمتاعب وتقويض شرعية «البارتي» من خلال تحولها إلى عامل تحريض لمناطق أخرى في الإقليم. ولهذا السبب دَعَم «البارتي» «اليكتي» في مواجهته مع «غوران»، الأكثر تشدداً ضد «البارتي»، وساهم بتفكيكه، وبالتالي إعادة ترسيخ سلطة شريكه التاريخي، «اليكتي»، في مناطق نفوذ الأخير التقليدية. تُظهِر حساسية موقف «البارتي» في صراع الرئاسة الحالي صعوبة الامساك بالتوازن الصحيح هنا بين ادامة مصالحه كحزب مهيمن في الإقليم، وتمكين حليفه «اليكتي» من ضبط المناطق التي يسيطر عليها، فحسب مصادر عديدة قريبة من التفاوض بين الحزبين، يُبدي «البارتي» استعداده لدعم بافل الطالباني ضد ابن عمه لاهور شيخ جنكي كي يحكم قبضته على الحزب ويُؤمِّن الاستقرار المطلوب في السليمانية، لكنه في ذات الوقت لا يريد دعم برهم صالح لتولي الرئاسة، رغم حاجة طالباني لمساعدة صالح في بسط نفوذه على الحزب.

> **منحت القدرات المالية الكبيرة المتحصلة من عوائد النفط «البارتي» الكثيرَ من الميزات**

الاحتمالات المستقبلية

يجد الحزبان الكرديان الرئيسيان نفسيهما في وضع لا يخلو من مفارقات، إذ يعتمدان في الصراع الدائر بينهما على رئاسة الجمهورية على تحالفين متنازعين، كلاهما بأغلبية عربية ساحقة، هما تحالف «إنقاذ وطن» الذي يقوده التيار الصدري ويمثل «البارتي» أحد أعمدته

الأساسية، و«الإطار التنسيقي» الذي تتمثل فيه معظم القوى السياسية الشيعية القريبة من إيـران. ليس «اليكتي» جزءاً من «الإطار التنسيقي»، رغم الاشارات التي يطلقها الإطار لضمه إليه ودعم مرشحه في انتخابات رئاسة الجمهورية. سيمثل دعم «الإطار التنسيقي» لبرهم صالح إحراجاً سياسياً للرجل لأن الإطـار يمثل القيم السياسية الإشكالية التي يختلف معها جذرياً الرئيس صالح. تقول مثل هذه التحالفات السياسية السريعة والاضطرارية الكثير عن تفكك الهويات المكوناتية الكبرى بوصفها ناظماً للعمل السياسي في العراق؛ وهذا التفكك شيء إيجابي بحد ذاته بالرغم من لحظات التحالف الغريبة التي يقود إليها.

وفـــي ظـــل عجز «اليكتي» و«البارتي» عن التوصل إلى تسوية بخصوص مرشح واحد متفق عليه كـرديـاً، واستمرار هـذا العجز، بعد فشل جلسة انتخاب رئيس الجمهورية مؤخراً بسبب استخدام «الإطار التنسيقي»، بمعونة «اليكتي» وأطراف اخرى، «الثلث المعطل» لمنع اكتمال النصاب والمضي بانتخاب رئيس الجمهورية، يمكن تلخيص الاحتمالات المستقبلية في الآتي:

> **أتاحت هذه الأموال للبارتي القدرة على شراء الولاءات وتفكيك المعارضة السياسية**

١. استطاعة تحالف «إنقاذ وطن» عبر استمالة أطراف اخرى من التي قاطعت الجلسة، غير «اليكتي» وخارج «الإطـار التنسيقي»، استيفاء أغلبية الثلثين اللازمة وبالتالي انتخاب مرشح «البارتي»، ريبير أحمد، رئيساً للجمهورية:

سيزيد تحقق هذا السيناريو الخلاف بين «اليكتي» و«البـارتـي»، ربما وصـولاً حتى إلـى إمكانية تنفيذ «اليكتي»، بمحافظة السليمانية التي يسيطر عليها، التهديد الذي أطلقته بعض أطرافه بانفصال السليمانية عن سلطة الإقليم وتعاملها مباشرةً مع بغداد برغم غياب آلية قانونية واضحة لتحويل هذه الخطوة إلى واقع مؤسساتي. لكن حتى مع الاستحالة المؤسساتية لتنفيذ مثل هذه الخطوة الجريئة، فإنه بمستطاع «اليكتي» أن يحول جزءاً كبيراً منها إلى واقع حال من خلال مقاطعته لمؤسسات الإقليم الدستورية (مثل البرلمان والحكومة)، ومحاولته التواصل مع بغداد بشكل مباشر. سيسبب مثل هذا الأمر إحراجاً حقيقياً وصداعاً دائماً للبارتي يجعل منصب رئيس الجمهورية الـذي حصل عليه غير ذي قيمة. وبمستطاع «البارتي» تلافي مثل هـذا السيناريو الاسـوأ من خلال تقديم تنازلات سخية لليكتي (مثلاً، مناصب أخرى اتحادية، وفي الإقليم) لتعويضه عن خسارته منصب رئيس الجمهورية.

٢. إقناع «اليكتي» بالمشاركة في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي تأمين النصاب اللازم مقابل انتخاب مرشح «اليكتي»، برهم صالح:

هذا هو السيناريو الافضل والأكثر معقولية الآن، لكنه يتطلب إقناع السيد مسعود البارزاني به كي يسحب مرشحه للمنصب. يبدو أن السيد مقتدى الصدر وحده هو القادر على إقناع البارزاني بمثل هذا السيناريو، بعد أن فشل «اليكتي» في هذا، مقابل تنازلات يقدمها التيار الصدري للبارتي عبر تعويضه بمناصب في الحكومة الاتحادية.

سيُجنِّب مثل هذا السيناريو على التيار الصدري ضرورة تقديم تنازلات لخصمه الشيعي، «الإطار التنسيقي»، ويمكنه من تنفيذ وعده بتشكيل حكومة أغلبية.

٣. بقاء الوضع الحالي، أي صيغة لا غالب ولا مغلوب على المدى المتوسط (بضعة أشهر إلى عام):

سيعني هذا فشل تحالف «إنقاذ وطن» في الحصول على نصاب الثلثين لانتخاب رئيس الجمهورية، لكن أيضاً رفضه التحالف مع «الإطار التنسيقي». لا يتعاطى الدستور العراقي مع حالات كهذه يجري التجاوز فيها على المهل الدستورية المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية ثم رئيس الوزراء. يمكن أن تتكيف الأطـراف المختلفة مع مثل هذا الوضع من خلال استمرار الحكومة الحالية في وضـع تصريف الأعمال الحالي، ذات الصلاحيات المحدودة، بانتظار لحظة حسم مستقبلية غير واضحة الآن. يُبقي مثل هذا السيناريو الخطوط مفتوحة بين «البارتي» و«اليكتي»، لكنه أيضاً يمكن أن يقود إلى المزيد من التمترس من خلال انضمام «اليكتي» إلى «الإطار التنسيقي»، ليقوي موقفه بإزاء «البارتي» المتحالف مع شركاء شيعة من جهة، واستجابةً لضغوط إيرانية، من جهة أخرى، لتقوية جبهة الإطار إزاء رفْض التيار الصدري التحالف مع الإطـار وتشكيل حكومة توافقية تريدها إيران.

٤. اتفاق «الإطار التنسيقي» والتيار الصدري على تشكيل تحالف شيعي أكبر تحت عنوان الأغلبية الموسعة:

سيعني هذا السيناريو عملياً العودة إلى الحكومات التوافقية السابقة. في ظل هـذا السيناريو سيفقد «البارتي» قيمة أصواته في تحالف «إنقاذ وطن»، إذ سيستطيع بسهولة التحالف الشيعي الجديد بالتعاون مع السُّنة الحصول على أغلبية الثلثين لإمرار انتخاب رئيس الجمهورية.

سيدفع مثل هذا الوضع «البارتي» و«اليكتي» إلى صيغة تفاهم بينهما والمجيء بمرشح للرئاسة، من «اليكتي». وليس مستبعداً أن يكون هذا المرشح، صالح نفسه.

الاستنتاجات

عكست أزمة انتخاب رئيس الجمهورية عمق الخلاف بين الحزبين الكرديين الرئيسيين والاخـتـلال فـي تـوازن القوى بينهما، نتيجة الازمة الداخلية لليكتي، وكيفية إدارة المناطق التي يسيطر عليها، في مقابل استحواذ «البارتي» على موارد الإقليم النفطية، وتماسكه الداخلي تحت سلطة عائلة البارزاني.

> **في حال اتفاق الصدر والاطار التنسيقي سيفقد «البارتي» قيمة أصواته في تحالف «إنقاذ وطن»**

ترجم ذلك في بغداد عبر دخول الطرفين في تحالفين متنافسين تقودهما قوى شيعية، التيار الصدري و«الإطار التنسيقي».

مع ذلك، فإن مثل هذه التحالفات السياسية السريعة والاضطرارية تقول الكثير عن تفكك الهويات المكوناتية الكبرى بوصفها ناظماً للعمل السياسي في العراق؛ وهذا التفكك أمرٌ إيجابي بحد ذاته على الرغم من لحظات التحالف الغريبة التي يقود إليها.

سؤدد السهلي :

تعطل تشكيل الحكومة يكشف أدوارا مثيرة للقوى الأجنبية

ميدل إيست آي :

في وقت سابق من هذا الشهر، واجه السفير البريطاني في العراق استقبالا غاضبا من أحد الرموز السياسية الرئيسية في البلاد، حيث دعا «هادي العامري»، رئيس تحالف «الفتح» أبرز القوى السياسية الشيعية المدعومة من إيران «مارك بريسون ريتشاردسون» لمقابلته، بعد عدة اجتماعات عقدها السياسي العراقي وحلفاؤه مع دبلوماسيين أجانب ذلك الأسبوع.

وكان «العامري» وحلفاؤه في الإطار التنسيقي، وهو تحالف سياسي شيعي، ناقشوا مع السفارات الأجنبية تشكيل حكومة عراقية جديدة. وكانت تلك الاجتماعات ودية إلى حد كبير، لكن زيارة «برايسون ريتشاردسون» في

٢ أبريل/نيسان كانت أكثر تشويشًا. واتهم زعيم «الفتح» السفير البريطاني «بالتدخل المستمر» في الوضع السياسي، مستشهدا بمعلومات استخبارية «مزعومة» حول الجهود البريطانية لزعزعة استقرار السياسة العراقية.

ووصف مصدر مقرب من «العامري» الاجتماع بأنه «ساخن» وقال لـ«ميدل إيست آي» إن زعيم الفتح تحدث «بشكل مباشر» عن «مؤامرة» يقودها البريطانيون «لانتزاع السلطة من الشيعة».

وكان الاتهام هو أن بريطانيا تشجع رجل الدين الشيعي «مقتدى الصدر» وحلفاءه على تشكيل «حكومة أغلبية» من شأنها تهميش الفصائل المدعومة من إيران وفرض نظام سياسي جديد على العراق.

ومنذ عام ٢٠٠٣، حكمت الأحزاب العراقية على أساس تقاسم السلطة الذي أعطى جميع اللاعبين الرئيسيين دوراً. لكن في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، كان أداء الفصائل المدعومة من إيران سيئًا، مما أعطى «الصدر» فرصة لتشكيل حكومة تستبعدها.

> **الاتحاد الوطني حليف مهم لامريكا وايران وأولوية الاثنين الآن هي إنقاذ هذا الحليف**

وقال قادة شيعة إن هذه النتيجة لا يُنظر إليها على أنها خسارة نفوذ من جانب الفصائل الشيعية الرئيسية، بل على أنها قضية وجودية. وتوجه الفصائل الشيعية تهماً للمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتشجيع «الصدر» وحلفائه السنة والكرد على اتباع هذه السياسة، وهي سياسة تقول الفصائل إن واشنطن ولندن كانتا تخططان لها منذ سنوات.

وقال قيادي مقرب من «العامري» إن «المشروع ليس جديدا، لكن البريطانيين وجدوا أخيرًا من ينضم إليهم وينفذ معهم هذا المشروع». وأضاف أن «اجتماعات قادة الإطار التنسيقي مع السفراء كانت تهدف إلى مطالبة بعضهم بالتوقف عن دعم الصدر وحلفائه، وتحذيرهم من عواقب المضي قدماً في مثل هذا المشروع».

ومضى بالقول: «النتيجة الحتمية للمشروع الذي يتبناه الصدر هي الحرب الأهلية والتقسيم. لكن بعد ذلك سيدفع الجميع الثمن ولن يقتصر الضرر على العراق وحده».

دور الأب الروحي

فشل مشروع «الصدر» حتى الآن. وقد أحرز تحالف «سائرون الذي ينتمي إليه فوزا كبيرا في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول، ولكن بعد وقت قصير من بدء ظهور النتائج، قام ببناء تحالف مع الأحزاب السنية بقيادة رئيس مجلس النواب «محمد الحلبوسي» والحزب الديمقراطي الكردستاني. لكن الإطار التنسيقي، الذي حذر من فقدان نفوذ أحزابه ومكاسبه المالية والاقتصادية، نجح في تشكيل «ثلث معطل» من النواب. وقد حال ذلك دون اكتمال النصاب القانوني اللازم للتصويت لرئيس جديد.

وبسبب الإحباط، أبعد «الصدر» نفسه عن المشهد السياسي لمدة ٤٠ يومًا، وأخبر منافسيه أنه يمكنهم محاولة تشكيل حكومة بدلاً من ذلك. لكن يبدو أنه ما زال ملتزماً بمشروعه.

ويصف أتباع «الصدر» وداعميه خطته بأنها مكنسة، شيء يمكن أن يزيل الأوساخ وينظف السياسة العراقية. بينما يفضل خصومه تشبيهه بفخار مزدحم بالخزف الهش، والذي يمكن أن ينقلب على بعضه البعض ويتحطم إذا تم الضغط عليه.

ويفضل بعض القادة الشيعة المقربين من «الصدر» تشبيهًا آخر: «الأب الروحي. رواية ماريو بوزو لعام ١٩٦٩». إذ يقول أنصار «الصدر»: مثل عائلة «مافيا كورليوني» الخيالية في الرواية، فإن «الصدر» لديه القوة والنفوذ اللازمين للسيطرة على الفصائل الشيعية – سواء عن طريق التشجيع أو التخويف.

ويقول ساسة شيعة مؤيدون لمشروع «الصدر» إنه

يستطيع تدريجياً إنهاء الفصائل «سياسياً وعسكرياً»، والاستيلاء على ممتلكاتهم وأموالهم، وحتى إضفاء الشرعية على عملهم. وقال زعيم شيعي بارز لموقع «ميدل إيست آي»: «يهدف المشروع إلى السيطرة على الفوضى الطويلة الأمد من خلال استبدال العشرات من قادة الميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة التي تسيطر حاليًا على المشهد السياسي والأمني في العراق بقيادة واحدة ومليشيا واحدة».

وأضاف أن «الصدر لديه الكتلة النيابية الأكبر والملايين من الأتباع، بالإضافة إلى واحدة من أكبر الميليشيات الشيعية، وإمبراطورية مالية تتجاوز إيراداتها السنوية ميزانية بعض الدول الصغيرة». وتابع: «لذلك، فهو أنسب شخص للعب دور الأب الروحي، أو المكنسة التي ستكتسح هذه المجموعات».

وقال قادة الشيعة من كلا المعسكرين إن هذا المشروع تم اقتراحه وتطويره في الأصل من قبل البريطانيين في عام ٢٠١٨، ولا يقتصر على الشيعة في العراق.

وقال زعيم سياسي بارز مقرب من «نوري المالكي»، المنافس الرئيسي لـ«الصدر» في الإطار التنسيقي: «المشروع مصمم ليمتد إلى الساحتين السنية والكردية». وكان البريطانيون هم أول من اقترح ذلك للتخلص من العصابات والفصائل المسلحة.

ويقول القادة السياسيون الشيعة إن المشروع المزعوم يتطلب قائدًا من كل مجموعة دينية/عرقية رئيسية لتنفيذه. وتم اختيار «الصدر» من بين القوات الشيعية، و«الحلبوسي» من السنة، والرئيس السابق لإقليم كردستان العراق شبه المستقل «مسعود بارزاني» هو الممثل الكردي.

وقال سياسي شيعي ليبرالي مقرب من «الصدر» لموقع «ميدل إيست آي»: «من وجهة نظر البريطانيين، إذا بقي هؤلاء الثلاثة في الجبهة فقط، فسيكون من الأسهل السيطرة عليهم. ولا يُتوقع أن يثور الحلبوسي والبارزاني على البريطانيين. اما الصدر إذا كان يفكر بالتمرد فالمظاهرات الحاشدة تكفي لإسقاطه».

محاولات إفشال مشروع «الصدر»

لا يوجد دليل على أن البريطانيين يقفون وراء مشروع «الصدر». وفيما يتعلق بالنفوذ الأجنبي في العراق، فإن الولايات المتحدة وإيران أقوى بكثير. ومع ذلك، يُعتقد أن البريطانيين لعبوا دورا محوريا في العديد من القرارات الرئيسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

وهم يتمتعون بعلاقات جيدة مع معظم القوى الشيعية، وخاصة الصدريين، الذين يتلقون التدريب والمشورة البريطانية، وفقا لعدة مصادر من مختلف الطوائف السياسية، بمن في ذلك كبار المسؤولين.

لكن بالرغم من العلاقات الجيدة سابقا، بدأت التوترات بين الفصائل الشيعية المدعومة من إيران وبريطانيا في الغليان عندما تم تعيين «جعفر الصدر»، ابن عم «الصدر» وصهره، سفيرا للعراق في المملكة المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩.

> **نحتاج لمبادرة دولية أو مخرج لتخفيف التوتر وكسر هذا الانسداد السياسي**

وبرز «جعفر الصدر» على أنه اختيار ابن عمه لمنصب رئيس الوزراء المقبل، واعتبر خصوم «مقتدى الصدر» ترشيحه الشهر الماضي «دليلا ملموسا» على أنه والبريطانيين «يسعون بجدية إلى القضاء عليهم».

ومع ذلك، فإن «الثلث المعطل» لـ«الإطار التنسيقي» أوقف العملية الدستورية لانتخاب رئيس ورئيس وزراء وحكومة، وقد أتاحت المهلة السياسية المؤقتة التي اعلنها «الصدر» لمنافسيه فرصة للضغط على السفارات الأجنبية لرفض خطته. وكان سفراء المملكة المتحدة والعديد من دول الاتحاد الأوروبي ومصر أول محطات اتصالهم.

لكن «الإطار التنسيقي» يواجه نفس المشكلة التي

واجهها «الصدر»، فلا يمكنه تحقيق النصاب القانوني في البرلمان. وقد قوضت الهجمات الصاروخية والخطب الإعلامي المعادي لحلفاء «الصدر» أي فرصة للتسوية.

وقال قادة «الإطار التنسيقي» إن الولايات المتحدة هي في الواقع من اقترحت أن يتواصل التحالف الشيعي مع السفارات الأجنبية للمساعدة في «تهدئة» الأجواء وتمهيد الطريق للمفاوضات مع الكتل الكردية والسنية.

وقال أحد قادة «الإطار التنسيقي» مقرب من «المالكي»: «لقد أصبحت الأمور معقدة للغاية وأصبح الجمود سائدا منذ شهور، ولم ينجح أي من الأطراف المتنازعة في فرض مشروعه. نحتاج لمبادرة دولية أو مخرج لتخفيف التوتر وكسر هذا الانسداد السياسي». وأضاف: «يجب على جميع اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين التراجع، ولتحقيق ذلك، نعتقد أن مطالبة السفراء أمر لا بد منه».

الولايات المتحدة وإيران يتشاركان المخاوف

وعلى غير العادة، لم يكن لإيران دور كبير في عملية تشكيل الحكومة العراقية. وقال قادة سياسيون مقربون من إيران إن طهران كانت سعيدة بمراقبة التطورات دون مد يد العون لحلفائها، لأنها أرادت معاقبة الفصائل المسلحة المتحالفة معها على انتهاك الأوامر وشن هجمات دون تنسيق مسبق.

لكن الحسابات الإيرانية تغيرت قبل أسابيع قليلة.

وقال القادة السياسيون إن إيران بدأت في قلب التوازن ضد «الصدر» من خلال ضمان عدم انفصال أي من فصائل «الإطار التنسيقي» للانضمام إلى مشروع «الصدر».

وقال القادة إنها بدأت أيضا بالضغط على بعض اللاعبين الإقليميين، مثل قطر والإمارات وتركيا ومصر وروسيا، لتغيير مواقفهم من مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية.

لكن إنقاذ الفصائل الشيعية و«الإطار التنسيقي» ليس الهدف الذي كان يدور في أذهان الأمريكيين والإيرانيين.

ويعد الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو حزب كردي رئيسي له علاقات جيدة مع طهران وواشنطن والمنافس الرئيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، هو الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة وإيران، هذا ما قاله ٣ من قادة «الإطار التنسيقي» ومسؤول بارز في الاتحاد الوطني الكردستاني ومسؤول عراقي كبير مقرب من الولايات المتحدة لموقع «ميدل إيست آي».

وتقليديا، يتولى الاتحاد الوطني الكردستاني الرئاسة الفيدرالية منذ عام ٢٠٠٥، ولكن إذا تمكن تحالف «الصدر» من الوصول إلى النصاب القانوني، فمن شبه المؤكد أنه سيصوت على رئيس من الحزب الديمقراطي الكردستاني وسيفقد الاتحاد الوطني الكردستاني قدرا هائلا من النفوذ.

> يصف أتباع «الصدر» وداعميه خطته بأنها مكنسة

وقال زعيم شيعي بارز مطلع على المحادثات الجارية: «لا يوجد اتفاق إيراني أمريكي بشأن هذه التفاصيل، لكن الاتحاد الوطني الكردستاني حليف مهم لكليهما، وأولوية الاثنين الآن هي إنقاذ هذا الحليف».

وأضاف أن «مرشح تحالف الصدر لمنصب الرئيس من حزب بارزاني. وإذا فاز هذا المرشح بالرئاسة فستكون هذه نهاية الاتحاد الوطني الكردستاني».

وختم بالقول: «من وجهة نظر الإيرانيين، هذا تهديد كبير وصريح لمصالحهم. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فهذا اختلال للتوازن السياسي والاجتماعي في إقليم كردستان. فتدخل الطرفان كل على طريقته. وقد نجحا حتى الآن».

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

محمد حسن الساعدي:

العراق بين علمنة الحكم وفضاء الإسلام

لم يدرك بعد الأحـزاب والتيارات الإسلامية التي حكمت العراق بعد عام ٢٠٠٣ أن الفهم والفكر للحكم غيره ما قبله وان الآليات التي اتبعتها هذه الأحزاب كانت بسيطة وتقليدية وفي بعضها لم يكن جزء من أي مفهوم للحكم والقيادة بل كانت عبارة عن تجارب ربما تخطأ وتصيب وسارت عليه كل الحكومات المتعاقبة في نظرة قاصرة للحكم سواءً في إدارة الدولة أو تشكيل الحكومات المتعاقبة.

الشعب العراقي لا يدرك حجم التحديات التي تحيط به، وبات متكئاً على الظروف وربما يعتمد في مواقفه على قيادته السياسية التي يؤمن بها، بغض النظر عن صلاحها من عدمه، وهذا ما لمسناه في أغلب المواقف السياسية التي تحتاج الى موقفه، وما التظاهرات الا انعكاس لموقف الأحزاب، ولا صورة او موقف حقيقي للشعب العراقي، وان وجد فالشي القليل الذي يتحرك بأمواج الأحزاب وحركته في داخلها.

ما يمكن ان يعيد الثقة للعراقيين أنفسهم، هو الابتعاد عن الغلو والتعصب الاعمى، والسير خلف ذوات لم يكن لهم باع في السياسية طويل، وان يعتمدوا على أنفسهم في اختيار مستقبلهم بعيداً عن الطارئين وراكبي أمواج السلطة، وتقبل الرأي الآخر والقناعة به، دون الإصرار على راي ربما يكون غير مقنعاً للأطراف الأخرى وان لا ينقبلوا عليه مستقبلاً.

التعامل مع الواقع السياسي بواقعية أكثر، بعيداً عن العاطفية التي أخسرتهم الكثير، وكانت تسبب لهم خيبات امل كبيرة من قبل السياسيين آنفسهم، فالشعب العراقي يتميز بالعاطفة في تقييمهم للأمور وباستعجال، وعندما ينكشف الواقع يشعرون بالندم على مواقفهم تلك وهذا ما انكشف في الكثير من المواقف السياسية بعد عام ٢٠٠٣.

الشعب العراقي كذلك عليه ان يميز بين الدين والسياسية في الحكم، فلايربط بين دينه وسياسيه وان يجعل من معتقداته مبادئاً له لا ان يجعلها أداة في رويته السياسية، لان الواقع متغير بحسب طبيعة مصالح الأحزاب المتحكمة والتي قدمت صبغة الدين ولونه على رؤاها ومبتنياتها في محاولة لإقناع الجمهور والذي ربما انطلت عليه هذه الفكرة واقتنع بها، ولكن ما هي الا أداة لإخضاع الجمهور وكسب ثقته في يوم الانتخابات فقط.

الحاجة بات ماسة جـداً الى بلورة نخبة سياسية عراقية تمتلك الحرية السياسية وغير خاضعة للأهواء الحزبية الضيقة، تمتلك القدرة على التعامل مع الازمات السياسية، على ان تضع مصالح العراق العليا فوق كل المصالح الفئوية، وان تتحدث بلغة الآخر ولها القدرة على التفاوض «بالمصالح الوطنية» وان تضع مبدأ الاستقرار السياسي من واولوياتها، دون جعل الامن القومي للبلاد في مهب الريح، وفي متناول الصراعات السياسية الآنية، ناهيك عن كل ما سبق مرتبط بوجود حكومة تمتلك برنامج حكومي واضح تستطيع استثمار كل هذه الفرص المتاحة لمصلحة العراق.

*شبكة النبأ المعلوماتية

عادل الجبوري:

قنبلة المياه الموقوتة.. متى تتفجّر بين بغداد وأنقرة؟

ليس الآن، إنما قبل نحو ٤ عقود، لاحت بوادر الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط حول المياه، ودقت جهات وأوساط سياسية وغير سياسية في أكثر من مكان نواقيس الخطر. وأكثر من ذلك، أكد البعض أن سعر برميل الماء سيصبح في يوم من الأيام أغلى من سعر برميل النفط!

بالفعل، مع مرور الوقت، أخذت الصورة الكلية لأزمة المياه تتبلور وتتكامل وتتضح خطوطها وألوانها وملامحها ومعالمها، لتؤشر إلى مخاطر وتحديات حقيقية، سواء بالنسبة إلى الدول التي تمتلك المياه أو تلك التي لا تمتلكها بالقدر الكافي.

وما يمكن ملاحظته بيسر وسهولة هو أنَّ هناك بؤرتين رئيسيتين للصراع الإقليمي حول المياه في المنطقة؛ الأولى بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، حيث نهر النيل الذي يعد أطول الأنهار في العالم، والبؤرة الثانية بين العراق من جهة وتركيا من جهة أخرى،

> لم يقتصر الاستغلال التركي على المياه، إنما امتد إلى الانتهاكات المتكررة للأراضي العراقية

حيث نهرا دجلة والفرات، اللذان ينبعان من بحيرة وان في جنوب شرق تركيا، ليدخل الأول مباشرة إلى العراق، ويمر الآخر بسوريا، ثم يلتقيان في شط العرب عند بلدة كرمة علي شمال مدينة البصرة في أقصى جنوب البلاد.

ورغم أن الصراع على مياه نهر النيل بين دول المنبع والمصب شائكة ومعقدة وصعبة الحل، وحتى الحلحلة، فإنَّ ظروفاً وعوامل عديدة مختلفة جعلت الصراع على مياه دجلة والفرات بين العراق وتركيا تبدو أكثر تشابكاً وتعقيداً وتأزماً، لتكون أشبه بالقنبلة الموقوتة القابلة للتفجر في أي وقت، إذا ما استمرت وتواصلت وتفاقمت، ومعها المشاكل والأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية الأخرى بكل تراكماتها التاريخية بين الطرفين.

وفي العراق، كلَّما قلت الأمطار وانحسرت، تزايدت المخاوف والهواجس من تفاقم أزمة المياه. ولعلَّ موسم الشتاء الأخير أقرب مثال على ذلك، فمع قلّة الأمطار التي تساقطت على معظم مدن البلاد، وتراجع كميات المياه في مختلف بحيرات ومنخفضات التخزين، ناهيك بتتابع العواصف الترابية الشديدة، راحت الجهات العراقية المعنية تطلق صيحات التحذير من المخاطر المحدقة بالزراعة ومجالات الاستخدام البشري الأخرى للمياه، وتشدد على ضرورة الضغط على شركاء المياه الآخرين -وتحديداً تركيا- من أجل ثنيها عن عدم تبني سياسات مائية تلحق المزيد من الضرر بالعراق.

وفي واقع الأمر، إنَّ إطلاق صيحات التحذير الأخيرة ودق نواقيس الخطر ليس بالأمر الجديد، بيد أنها تبدو أكثر قرباً من الأزمة، ارتباطاً باتساعها وتفاقمها، ليس في حدود العراق الجغرافية فحسب، إنَّما على نطاق أوسع من ذلك بكثير أيضاً.

قبل أعوام قلائل، أطلق برنامج الأمم المتحدة حول التنمية تحذيرات جدية من خطورة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، وذلك خلال اجتماعات الأسبوع العالمي للمياه الذي يُعقد سنوياً في العاصمة السويدية استوكهولم. ومما قاله حينذاك مدير البرنامج في العراق «باولو ليمبو»: «إنّ المصدر الاستراتيجي الأكثر أهمية في الشرق الأوسط والدول المجاورة، ليس النفط والغاز، بل المياه. ومع تزايد عدد السكان، والشح المتزايد في المياه، وعدم توقع وجود احتياطي في المياه، وتدهور نوعية المياه بسبب التغير المناخي، فإنَّ ملايين الأشخاص شعروا بارتفاع حرارة الأرض».

من الناحية الواقعية، هناك مكامن خلل وضعف واضحة منذ وقت غير قصير في سياسات العراق المائية. وقد اتسع نطاق هذا الخلل والضعف بدرجة أكبر، وظهرت آثاره السلبية بصورة أوضح خلال العقدين الأخيرين، كجزء من الانعكاسات والتداعيات الكارثية للاحتلال الامريكي للبلاد بعد إطاحة النظام السابق في ربيع العام ٢٠٠٣، وطبيعة الصراع والتنافس السياسي الداخلي، وضعف

> **تركيا تسعى إلى التوسع والهيمنة، وإعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية**

المنظومة الحكومية وهشاشتها، وتفشي مظاهر العنف والإرهاب، والتراجع الحاد في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والاقتصادية، ناهيك بغياب ثقافة الاستخدام الأمثل للمياه على الصعيدين الفردي والمجتمعي العام.

ويذهب بعض الخبراء والمختصين في شؤون المياه أبعد من ذلك، إذ يقولون «إنَّ العراق لم ينجح منذ بدايات النصف الثاني من القرن الماضي في التوصل إلى حلول نهائية لأزمة المياه المزمنة، التي باتت تمثل ورقة ضغط بيد دول المنبع، تركيا وإيران، لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، من خلال التحكم بشكل مطلق في تدفقات مياه نهري دجلة والفرات».

وبحسب توقعات «مؤشر الإجهاد المائي»، سيكون العراق بحلول العام ٢٠٤٠ أرضاً بلا أنهار، ولن يصل نهرا دجلة والفرات إلى مصبهما النهائي الحالي. ليس هذا فحسب، إذ يشير مؤشر الإجهاد المائي إلى أن ملامح الجفاف الشديد في العام ٢٠٢٥، أي بعد ٣ أعوام، ستكون واضحة جداً في عموم البلاد مع جفاف شبه كلي لنهر الفرات باتجاه الجنوب، وتحول نهر دجلة إلى مجرى مائي محدود الموارد.

مثل تلك التوقعات القاتمة المتشائمة، وإن بدا أن هناك مبالغة فيها، إلا أنَّ مصاديقها الواقعية باتت ملموسة ومشخّصة، ليس لأصحاب الاختصاص والمهتمين فحسب، بل ولعموم الناس أيضاً، ولا سيما أصحاب الأراضي الزراعية التي تحولت مساحات شاسعة منها إلى أراضٍ قاحلة أو في أفضل الأحوال إلى مناطق سكينة عشوائية.

وبما أنَّ أزمة المياه تهدد الجميع بلا استثناء، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، فمن الطبيعي جداً أن تسارع أيّ دولة إلى استدراكها، من خلال وضع الخطط والمشاريع الاستراتيجية التي تكفل تأمين أكبر قدر من المياه عبر بناء السدود والخزانات، والابتعاد عن سلوكيات الهدر والتبذير المائي غير المبرر، والاهتمام بالقطاع الزراعي بمختلف تفاصيله وجزئياته.

ولعل هذا ما فعلته تركيا على مدى أعوام طويلة، فمشروع جنوب شرق الأناضول الاستراتيجي، الذي يعرف بمشروع «GAP» اختصاراً، يعكس طبيعة سياسات أنقرة المائية وحساباتها الاستراتيجية البعيدة المدى، ليس من أجل ضمان جانب من أمنها الزراعي والمائي فحسب، إنما لتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي أيضاً.

وقد بدأ العمل بالمشروع في العام ١٩٩٧، وهو يتضمن إنشاء ٢٢ سداً، ٨ منها على منابع نهر دجلة، و١٤ أخرى على منابع نهر الفرات، وأبرزها سد اليسو الَّذي اكتمل العمل به وتم افتتاحه في مطلع شهر حزيران/يونيو ٢٠١٨، والذي يتمتع بقدرة تخزينية مائية كبيرة جدًا، بما يساهم في زراعة مساحات شاسعة، وبالتالي توفير الآلاف من فرص العمل المختلفة، وتطوير منظومات الصحة والتعليم،

> غياب الحلول يعني استمرار سياسات التوسع التركية وتفاقم مشاكل العراق

فضلاً عن تطوير البنى التحتية، من طرق وجسور ومساكن، للكثير من المدن والمناطق القريبة، ليحقق المزيد من الانتعاش والازدهار للاقتصاد التركي.

لكن كل ذلك على حساب العراق في الدرجة الأساس، فأزمة المياه في العراق والمخاطر المحدقة بملايين المواطنين العراقيين تعود إلى غياب التخطيط والوعي وحسن التصرف من قبل الجهات الحكومية المعنية، ومن قبل الأفراد أيضاً، إلا أنّ السبب الرئيسي في ذلك يكمن في استغلال أنقرة جملة عوامل وفرضها سياسة الأمر الواقع.

ومن بين تلك العوامل، وجود منابع لنهري دجلة والفرات في أراضيها، وعدم وجود آليات قانونية ملزمة تضمن تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم المبرمة بين الدول المتشاطئة على النهرين، والتي تحدد آليات الاستفادة منهما بصورة عادلة، ولا تسمح لأي طرف بالتعدي على حقوق الأطراف الأخرى وحصصها، كما هو معمول به في أماكن أخرى من العالم، وفي إطار القوانين والمواثيق الدولية.

وثمة عامل آخر يتمثّل بـأنَّ الحكومات التركية المتعاقبة وجدت في انشغال نظام الحكم السابق في بغداد، أي قبل العام ٢٠٠٣، بالحروب المتلاحقة وتداعياتها الكارثية، ومن ثم الظروف والأوضاع السياسية والأمنية الاستثنائية التي واجهها العراق -وما زال يواجهها- بعد سقوط ذلك النظام، فرصة ذهبية لتمرير مخططاتها ومشاريعها المختلفة وتنفيذها، وهي متيقنة من أن أي اعتراضات عراقية لن تتجاوز حدود الكلام والشكاوى والتظلم والتوسل والرجاء!

ولم يقتصر الاستغلال التركي على ملف المياه فقط، إنما امتد إلى الانتهاكات المتكررة للأراضي العراقية، والتي نفذها الجيش التركي بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني التركي المعارض (pkk)، الذي تمركز منذ أكثر من ٣ عقود في سلسلة جبال قنديل الحدودية، ومن ثم راح يتوسع عبر فتح مقرات ومكاتب في مدن مختلفة من إقليم كردستان في شمال العراق، مستغلاً الظروف والأوضـاع الاستثنائية، وخصوصاً في الإقليم، حيث التناحر والتنافس السياسي وغير السياسي المتواصل بين الفرقاء الكرد، وتعدد ولاءاتهم وأجنداتهم. ولعل العمليات العسكرية التركية الأخيرة -جواً وبراً- تعكس حقيقة حسابات أنقرة وسياساتها، وتعكس حقيقة الواقع الذي تتحرك وتترجم فيه تلك الحسابات والسياسات.

والأنكى من ذلك أنَّ أنقرة غالباً ما كانت تجد نفسها غير ملزمة بتعهداتها حيال العراق، بقدر حرصها على مصالحها الخاصة؛ ففي الواقع، هناك اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين بغداد وأنقرة تنظّم وتحدد آليات الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات، مثل البرتوكول الموقع في العام ١٩٤٦، وكذلك برتوكول العام ١٩٧٨، ومذكرة التفاهم

نقاط التقاء وتوافق تركي إسرائيلي بشأن مختلف الملفات المتعلقة بالعراق

المبرمة في العام ٢٠١٧، إلا أنَّ الأخيرة لم تلتزم بأيّ منها، وتتذرع بأنَّ بغداد التي تطالب بالمزيد من المياه، لا تحسن استخدام النسب المتدفقة إليها بالشكل الصحيح، لتنتهي في البحر وتختلط بمياهه المالحة!

ولا شكّ في أنّ من الخطأ النظر إلى سياسات تركيا المائية وتأثيراتها وانعكاساتها السلبية على العراق بمعزل عن مجمل سياساتها وتوجهاتها الإقليمية، وأيضاً بمعزل عن ملفاتها السياسية والأمنية والاقتصادية مع العراق، فتركيا تسعى إلى التوسع والهيمنة، وإعـادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، والقفز على كل الاتفاقيات التي أبرمتها مرغمة قبل ١٠٠ عام، بما يعيد إليها الموصل وكركوك، ويتيح لها أن تصول وتجول، ليس في أجزاء من إقليم كردستان في الشمال فقط، إنما خارجه أيضاً، وما وجود عشرات القواعد العسكرية والمقرات الاستخباراتية، والمراكز والمؤسسات الأكاديمية والثقافية والتجارية العلنية والسرية، إلا دلائل دامغة ومؤشرات واضحة على ذلك، وهي تلتقي وتتوافق في الكثير من مصالحها وحساباتها مع «إسرائيل»، ولا تتحرج وتتردد في التصريح بهذا الأمر.

وكان آخر ما جاء بهذا الخصوص على لسان وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو خلال لقائه مجموعة من الصحافيين الإسرائيليين الَّذين زاروا تركيا مؤخراً، بدعوة خاصة من مكتب الرئيس رجب طيب إردوغان، إذ قال إنَّ بلاده تريد «تطوير إمكانيات التعاون مع إسرائيل في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والأمن الغذائي، وهناك حماسة واضحة للمضيّ قدماً في خط أنابيب الغاز الطبيعي المحتمل، إذا تمّ العثور على الشروط الاقتصادية الصحيحة».

ولعلَّ التدقيق في مجمل التوجّهات يكشف وجود نقاط التقاء وتوافق تركي إسرائيلي بشأن مختلف الملفات المتعلقة بالعراق، وقد يكون ملف المياه واحداً منها، رغم أن «إسرائيل» لا تبدو معنية به بصورة مباشرة، لكنَّ تشابك الملفات والتخادم السياسي والأمني والاقتصادي، وتداخل مساحات النفوذ والطموح، يجعلها معنية بشكل أو بآخر بما تقوم به أنقرة، والعكس صحيح.

ربما تبدو الحلول والمعالجات والمخارج الواقعية والعملية لملف المياه بين بغداد وأنقرة غائبة أو غير متاحة، سواء في المرحلة الراهنة أو على صعيد المستقبل المنظور، ما يعني استمرار سياسات التوسّع التركية وتعزيزها من جانب، وتفاقم مشاكل العراق وتزايد المخاطر المحدقة به من جانب آخر.

وبالتالي، لا سبيل لنزع فتيل قنبلة المياه الموقوتة، والقنابل الموقوتة الأخرى كثيرة في الطريق!

* كاتب وصحافي عراقي
* الميادين نت

فراغ السلطة وتهديدات طهران.. أبرز تحديات سفيرة واشنطن الجديدة

تحدث تقرير إخباري عن تحديات كبيرة ستواجه عمل السفيرة الامريكية الجديدة في العراق إلينا رومانوسكي، مبيناً أن أبرزها فراغ السلطة والتهديدات الإيرانية والحركات الاحتجاجية، فيما يقول مراقبون إن مهمة البعثة الدبلوماسية الجديدة ستكون ذات طبيعة خاصة في ضوء التطورات الأخيرة على المستويين الداخلي والخارجي.

وذكر تقرير لموقع، ذي ناشنال، الاخباري وترجمته (المدى)، ان «السفيرة الامريكية الجديدة للعراق، إلينا رومانوسكي، ستواجه تحديات بينما تحاول واشنطن التعامل مع فراغ للسلطة في العراق وتهديدات امنية متزايدة من إيران ووجود حركة احتجاج تدعو لتغيير هيكلي».

وأضاف التقرير، أن «رومانوسكي ٦٦ عاماً، التي صادق مجلس الشيوخ على تعيينها الشهر الماضي، تحمل معها خبرة أكثر من أربعة عقود من الخدمة في اروقة الحكومة الامريكية وجهاز المخابرات، مع معرفة باللغة العربية واهتمام مركز بمنطقة الشرق الأوسط».

وأشـار، إلى أن «رومانوسكي تستعد للانتقال إلى العراق بعد قضاء مهلة آخر منصب لها تشغله حالياً كسفيرة للولايات المتحدة في الكويت على مدى سنتين شهدت خلالها تحسناً في العلاقات بين واشنطن ودولة الكويت».

وقال السفير السابق لدى العراق والكويت، دوغ سليمان، ورئيس معهد دول الخليج العربي في واشنطن، ان «مهمة السفيرة الجديدة في العراق ستكون مختلفة على نحو كبير».

ولفت سليمان، إلى ان «السفيرة الجديدة ستكون في خضم ووسط معضلة متمثلة بصعوبة عملية تشكيل حكومة.»

وأفاد التقرير، بأن «جهود تشكيل حكومة من قبل أحزاب وأطراف سياسية تمر بطريق مسدود وسط خلافات حول من الذي يشكل الحكومة وكيفية المشاركة فيها، على الرغم من مرور ستة أشهر على انتهاء الانتخابات البرلمانية في العراق».

ورأى التقرير، أن «ذلك يعد تغييراً آخر قد يحدد مسار

مستقبل توجه السياسة في العراق، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاحتدام والصراع بين ثوار حركة تشرين وجهات سياسية طائفية متنفذة في البلد».

وبين التقرير، أن «رومانوسكي قالت إنها ستعمل على تعزيز الدعم لمنظمات المجتمع المدني في البلد، وذلك خلال جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ الشهر الماضي للموافقة على توليها هذه المهمة في العراق».

كما أكدت رومانوسكي في تعليق لها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أن «دعم استقلالية العراق وتعزيز حقوق المواطن سيكونان من اعلى أولويات مهمتي في البلد، سأشجع قادة العراق السياسيين والاقتصاديين وقياديي المجتمع المدني على ان يركزوا على بناء بلد مزدهر وقوي.»

من جانبه، قال السفير السابق سليمان ان «الخبرة التي تتمتع بها رومانوسكي ستصب في صالحها، التي تشمل خبرة في أروقة وكالات داخل الحكومة الامريكية وفي وزارتي الخارجية والدفاع وفي الوكالة الامريكية للتنمية الدولية».

وأشار سليمان، إلى «أهمية رؤية الجوانب المختلفة من المشكلة، ومن الأمور الحيوية المطلقة في العراق، هو ان تطلع على القضايا الاستخبارية والقضايا العسكرية والقضايا السياسية والقضايا الاقتصادية والقضايا التجارية والإنسانية وجوانب أخرى من القضايا التجارية.»

ولفت التقرير، إلى أن «فصائل مسلحة مقربة من إيران كانت قد أقدمت وعلى نحو متكرر باستهداف المنطقة الخضراء التي تأوي السفارة الامريكية بهجمات صاروخية وحاولت أيضاً استهداف قنصليات وقواعد امريكية اخرى في أنحاء مختلفة من العراق».

وقال بلال وهاب، خبير في الشأن العراقي وزميل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، بحسب التقرير، إن «دبلوماسية الولايات المتحدة قد تستفيد من ستراتيجية دعم قوة العراقيين وان يتعدى ذلك إلقاء اللوم على إيران».

وأشار وهاب، إلى أن «القاء اللوم على إيران لن يمنع ذلك، إذا كانت الحكومة الامريكية تريد ان تكون بموقف المساعد، فعليها ان تجد وسيلة لمساعدة العراقيين».

وشدد وهاب، على أن «العلاقات الامريكية – العراقية ما تزال تدور حول الجانب الأمني والتواجد العسكري أكثر من أي جانب، في حين ان الروابط الاقتصادية والثقافية الأكثر اتساعا بقيت ضعيفة.» وأضاف وهاب، ان «اصدار مزيد من منح الطلاب الدراسية وتمكين شباب العراق والاستثمارات التي تسيطر عليها الان منظومة صيرفة فاسدة والافتقار الى الإصلاحات بسبب تدخل إيران، ستكون عوامل جوهرية لتعزيز الجانب غير العسكري في العلاقة بين البلدين». وتابع وهاب، أن «العراقيين سيتطلعون لدور السفيرة الجديدة في تحقيق تواصل الشعب العراقي مع الأمريكان رغم الاضطراب الحكومي العراقي.»

> **السفيرة الجديدة ستكون في خضم معضلة تشكيل الحكومة**

وأوضح وهاب، أن «السفيرة الامريكية الجديدة ستتعامل مع طبقة سياسية لا تكترث ولا تنتبه لرأي العامة من العراقيين وشكاويهم إزاء الفساد وتقييد الحريات وعدم توفر فرص اقتصادية»، مبيناً أن «العراقيين سيتطلعون إلى دورها في تواصل الشعب العراقي مع امريكا رغم غياب حكومي في بغداد.»

ومضى التقرير، إلى أن «التوقعات تشير إلى ان تصل السفيرة رومانوسكي الى العراق في غضون أسابيع وستخلف السفير ماثيو تولير الذي انتهت مهامه».

*المدى عن موقع: ذي ناشنال

منظومة المجتمع الكردستاني:

سنصعد من المقاومة وعلى شعب كردستان رؤية تعاون البارتي مع تركيا

*وكالة انباء الفراتANF

أصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في منظومة المجتمع الكردستاني(KCK) بياناً حول الهجمات التركية ونضال الكريلا ضد هذه الهجمات. وجاء في نصه:

"دخلت حرب الإبادة التي بدأتها دولة الاحتلال التركي من أجل القضاء على مكتسبات الشعب الكردي ووجوده وكذلك طمس إرادة المقاومة والحرية لديه مع هجمات ١٤ نيسان ٢٠٢٢ على زاب مرحلة جديدة/ حيث تسعى لكسر إرادة المقاومة لقوات حرية كردستان وتصفية حركة التحرر الكردستانية وإتمام سياسة إبادة الشعب الكردي، ندعو شعبنا الكردستاني الوطني والمرأة والشبيبة الكردستانية الثوريين والوطنيين وشعوب الشرق الأوسط وأصدقاء الشعب

الكردي والرأي العام الديمقراطي للوقوف ضد هجمات دولة الاحتلال التركي الفاشية والقاتل بشدة وإبداء موقف صارم حيالها والوقوف مع المقاومة الفدائية لمقاتلي كريلا الحرية وتصعيد النضال والمقاومة في كل مكان.

نحيي المقاومة البطولية لمقاتلي قوات الدفاع الشعبي ووحدات المرأة الحرة ـ ستار من القلب

بدأت كريلا حرية كردستان بالوقوف ضد هجمات دولة الاحتلال التركي بكل فدائية ووجهوا ضربات موجعة وقوية للعدو، نحيي المقاتلين والقادة في قوات الدفاع الشعبي ووحدات المرأة الحرة ـ ستار ومقاومتهم من القلب، كما نستذكر رفاقنا الذين قاوموا بكل شجاعة وارتقوا الى مرتبة الشهادة بكل تقدير واحترام، مقاتلو حرية كردستان طالما أفشلوا الهجمات الاحتلالية للعدو الفاشي والقاتل بمقاومة بطولية وفدائية، وأفشلوا مخططات العدو التي تهدف لكسر إرادة الحرية للشعب الكردي والقضاء على وجوده، وبقدر ما افشل مقاتلو حرية كردستان لهذه المخططات فقد أصبحت القوة الرئيسية في تعزيز إرادة الحرية للشعب الكردي.

يتم افشال هجمات الإبادة عبر المقاومة الشاملة للشعب والكريلا

دولة الاحتلال التركي عبر التضييق على مقاتلي الكريلا والذين هم قوة وإرادة المقاومة الكردستانية، تحاول إتمام إبادة الشعب الكردي والقضاء على وجوده، هذه الهجمات التي تستهدف إبادة الشعب الكردي، يتم إفشالها عبر المقاومة الشاملة للشعب الكردي والكريلا، فإذا العدو يقوم بالهجوم على كل مكان، على الشعب وقوة المقاومة تصعيد فعالياته في كل مكان ايضاً، وإبداء استنكاره والاحتجاج في كل مكان بروح مقاومة الكريلا ضد هجمات العدو والقيام بالفعاليات، نحن نمر بمرحلة تاريخية حيث أنها تعتبر بالنسبة للشعب الكردي مرحلة وجود ولا وجود، نحن كشعب وكحركة، أصحاب تلك القوة الإرادة في كسر وإفشال هجمات العدو التي تستهدف وجودنا، إن القوة التنظيمية للشعب أكبر من دبابات ومدافع وطائرات وكل أنواع أسلحة العدو، شعبنا أثبت هذه الحقيقة مرات كثيرة، وكسرت سياسة العدو في القمع والإبادة وأجهضتها، وكشعب وحركة نحن نواجه مهمتنا في كسر المخططات والالاعيب الحالية بروح المقاومة والنضال.

الرفض الأقوى يجب أن يكون من قبل شعبنا في جنوب كردستان

على شعبنا في جنوب كردستان أن يبدي أقوى ردة فعل حيال الهجمات الاحتلالية للدولة التركية، هذه الهجمات تستهدف جنوب كردستان وكافة مكتسبات الشعب الكردي هناك، ولأن حزب العمال الكردستاني والكريلا تناضل من أجل حرية الشعب الكردي وتدافع عن مكتسباته، يتم استهدافهم، على شعبنا في جنوب كردستان أن ينتفض ضد هجمات الدولة التركية مثلما فعل في السنوات السابقة بالوقوف مع مقاتلي الكريلا، إرادة الحرية ومكتسبات شعبنا في جنوب كردستان يتم حمايتها من خلال الوقوف في وجه الاحتلال والخيانة، الذين يتحججون بوجود الكريلا من أجل احتلال المنطقة هم هذه القوى التي تتعامل مع دولة الاحتلال التركي الفاشية والقاتلة ويقدم لها قيم الشعب الكردي، هؤلاء الخونة الذين يقدمون قضية الشعب الكردي، يرى في وجود الكريلا عائقاً أمامها.

على الشبيبة الكردستانية أن ترد على هذه الهجمات بالروح الفدائية الآبوجية

شباب كردستان الوطنيين والثوريين، بروح التضحية والمقاومة العالية لمقاتلي الكريلا في كل مكان، يردون على هجمات العدو بكل قوة ويهزمونه، على شباب كردستان، من جهة أن ينضموا إلى صفوف الكريلا وتقويتها، ومن جهة

أخرى، أن يتحركوا في كل مكان يتواجدون فيه ويقوموا بالأنشطة والفعاليات، إن الشبيبة الكردستانية والثورية والوطنية هم جيش حماية الكرد وكردستان، على الشعب الكردي والشبيبة الكردية ألا يقفوا صامتين حيال هجمات الاحتلال التركي التي تستهدف كسر إرادة شعبنا ووجوده، على الشبيبة الكردية أن تقوم بفعاليات وأنشطة وأساليب غنية وخلاقة ومؤثرة في توجيه ضربات قوية للعدو الفاشي، كما على شابا وفتيات الكرد ألا ينتظروا أحد والمبادرة في أخذ القرار من أجل النضال، ستهزم وتفشل الهجمات الفاشية لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية والمحتلين من خلال توحيد قيادة الشباب ومقاومة الكريلا.

الشباب هم المدافعون عن الشعب وقيم الحرية، ويمكن لشباب كردستان الثوري والوطني أن يرتقي إلى دورهم من خلال تحمل هذه المسؤولية والمهمة التاريخية، على شباب كردستان تصعيد النضال من اجل الحرية في كل مكان، وتوجيه ضربات قوية للعدو، وتوسيع المقاومة في كل ميدان، وعلى كل شاب كردي أينما كان ان يتحرك وكأنه مقاتل من مقاتلي الكريلا، وعليه يجب على شباب كردستان في كل مكان أن يتحركوا بروح التضحية والفداء الذي رسخه القائد اوجلان في صفوف الكريلا وأن يردوا على سياسة الإبادة الجماعية التي ينتهجها العدو الفاشي.

المرأة الكردية سترتقي بدورها الرائد وتؤدي واجبها لدحض الهجمات

تعمل النساء الكرديات، اللواتي يشكلن اليوم القوة الرئيسية ورائدة النضال من أجل الحرية في كردستان، على تقوية النضال من خلال تقوية المقاومة وروح الحرية، حيث ناضلت ضد الهجمات الفاشية لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، في الصفوف الأمامية، وساهمت في انضمام شعبنا والقوى الديمقراطية إلى النضال ولعبت دوراً مهماً للغاية في الإطاحة بفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وعليه ستقمن بدورهن الريادي ضد هجمات الاحتلال التركي وسيتخذن إجراءات فعالة في دحرها.

على شعب كردستان رؤية تعاون الديمقراطي الكردستاني مع الاحتلال التركي

يأخذ الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK مكانته في خطة الاحتلال من خلال دعم هجمات الدولة التركية بشكل مباشر، فالدولة التركية تهاجم بهدف الإبادة الجماعية والقضاء على الكرد، والمشاركة في هذه الهجمات خيانة للشعب الكردي وقضيته، وبين الحزب بأنه لا يدعم هجمات الاحتلال التركي هو لتضليل الرأي العام وخداعة، حيث يقول هذا للتخلص من استياء الشعب الكردي، من ناحية أخرى، يتسبب بتشكيل عراقيل امام التنديدات التي ينظمها الشعب في هولير وبهدينان اللتان تقعان تحت سيطرته، حيال الاحتلال التركي، حيث شكر عدو الكرد، الزعيم الفاشي أردوغان، الحزب الديمقراطي الكردستاني على دعمه للاحتلال، وهذا ما يظهر موقفه وأين يقف، نراه يقدم للاحتلال التركي المعلومات الاستخباراتية اضافة الى الدعم اللوجستي ويأخذ مكانته في هذه العملية من خلال سد الطرقات امام مقاتلي الكريلا ونصب الكمائن لهم؛ الهجمات الاحتلال للدولة التركية تتم بشكل رئيسي من خلال استخدام المعلومات الاستخبارية، حيث يوفر الحزب الديمقراطي الكردستاني، الى جانب استخباراته، كل الدعم اللوجستي الممكن للجيش التركي؛ بعد أن عجز الجيش التركي عن نشر قواته كوري جهرو جواً، سار من شيلادزه بدعم من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحاول الوصول إلى المنطقة براً، هذا الموقف يظهر مدى تعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الدولة التركية، لهذا يجب على الجميع، وخاصة شعب كردستان، ادراك هذا التعاون من الحزب وتحديد موقفاً حياله.

على الفنانون والمثقفون والكتاب دعم الشعب الكردي

ويجب على جميع المثقفين في المجتمع وخاصة المثقفين والفنانين والكتاب الكرد، إظهار موقف واضح ضد الاحتلال وأن يأخذوا زمام المبادرة في قيادة الاحتجاجات الشعبية المنظمة للتصدي للاحتلال التركي، حيث يتحمل الفنانون والكتاب والمفكرون الكرد مسؤولية شرح وفهم معنى هجمات دولة الاحتلال التركي، وخطر الاعتداءات على الشعب، المفكرون والفنانون يعني وعي وضمير ولغة المجتمع، فالدولة التركية تهاجم المقاتلين وجميع المناطق من أجل القضاء على الكرد وطمس هويته، وهنا دور ومهمة المثقفين هو كشف التعاون مع العدو وتنوير المجتمع، حيث تقع مسؤولية كبيرة على عاتقهم في قول الحقيقة وإظهار موقف قوي ضد التعاون مع المحتل.

على شعب تركيا إظهار موقفهم حيال هجمات الاحتلال التركي

إن اظهار الشعب التركي والعمال ردة فعل حيال الهجمات التي تشنها فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على الشعب الكردي والانضمام إلى الشعب الكردي في نضال مشترك، فهذه إحدى نقاط الاشتراكية والديمقراطية والحرية، وعليه يجب على شعب تركيا وكل من يناضل من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة أن يتحرك وفقاً لهذه الحقيقة وأن يظهر موقفه ضد الاحتلال، يجب أن يكون الأول من أيار يوماً لشعب تركيا وعمالها لإظهار معارضتهم للاحتلال والنضال مع الشعب الكردي.

على شعوب الشرق الأوسط الانتفاض ضد هجمات الاحتلال التركي

لا تستهدف الدولة التركية كردستان والشعب الكردي فحسب، بل تنتهج سياسة احتلال الشرق الأوسط، وتوسيع أطماعها فيها، وتستهدف حزب العمال الكردستاني والشعب الكردي لأنهم ينادون ويؤمنون بأخوة الشعوب ويسعون من أجل حياة ديمقراطية مشتركة تقوم على المساواة في الشرق الأوسط، لهذا يجب على الشعب العربي على وجه الخصوص اتخاذ موقف ضد هذه الهجمات الاحتلالية للدولة التركية وإظهار موقف حازم حيالها.

لقد أظهرت الجامعة العربية موقفها حيال الاعتداءات التي تشنها دولة الاحتلال التركي وموقفهم جدير بالثناء، كما أن موقف الحكومة العراقية من الاحتلال ضعيف وانتهازي، ولكن عندما تظهر القوى السياسية العربية ودولها موقفها ضد هجمات الدولة التركية، فهذا سيكون جيداً لوقف سياسات الدولة التركية.

القوى الدولية تتغاضى عن هجمات الاحتلال التركي

يجب الادراك جيداً أن الدولة التركية تنفذ هذه الهجمات بدعم من القوى الدولية، فلو لم تؤيد القوى الدولية وتغض الطرف عن ذلك، لما تمكنت الدولة التركية من شن هجماتها واستخدام الأسلحة الكيماوية، فالقوى الدولية التي كانت ضد الحرب في أوكرانيا تلتزم الصمت تجاه هجمات الاحتلال التركي، يجب على شعوب العالم والرأي العام الديمقراطي إدراك هذه الحقائق.

وعلى هذا الأساس ندعو كل من يلتزم الصمت ويؤيد اعتداءات الدولة التركية إلى التراجع عن موقفهم المناهض للديمقراطية وإظهار موقفاً واضحاً ضد هذا الاحتلال.

سيتم هزيمة هجمات الاحتلال التركي وإيقاف أطماعه بفضل المقاومة البطولية لمقاتلي الكريلا ونضال شعب

كردستان، وخاصة الشعب والنساء والشباب والعمال والديمقراطيين وأولئك الذين يناضلون من أجل الحرية والديمقراطية وسيحققون النصر لا محالة".(انتهى البيان)

سياسيون أوروبيون ينتقدون صمت الناتو عن الهجمات التركية

أدان سياسيون أوروبيون من أصل تركي في أوروبا صمت دول الاتحاد الأوروبي عن العملية العسكرية التركية شمال العراق، في حين اتخذت ردّاً فورياً قوياً فيما يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا. وفقاً لـ medyanews.

وقالت (جوكاي أكبولوت) عضوة البرلمان الاتحادي الألماني عن حزب اليسار (DIE LINKE) في بيانٍ صادر عن حزبها إنهم أدانوا الحرب العدوانية لتركيا بأقوى العبارات الممكنة، وأنهم انتقدوا صمت الاتحاد الألماني الفيدرالي والدول الأعضاء الأخرى في الناتو وشركاء الناتو إزاء هذا العدوان,

وأضافت: بينما يدين الشركاء الغربيون بشدة حرب روسيا ضد أوكرانيا، ويفرضون العقوبات على روسيا، بل ويسلحون أوكرانيا بأسلحة ثقيلة، فإنهم بنفس الوقت يتسامحون مع هجوم تركيا على شمال العراق.

وذكرت (أكبولوت) أن السبب في ذلك هو تسامح الولايات المتحدة العضو القيادي في حلف شمال الأطلسي والتي تسيطر على الأجواء شمال العراق, حيث قالت موضحةً:

ما كان لتركيا أن تنفذ هذا الهجوم دون إذنٍ من الولايات المتحدة، ودول الناتو تتصرف بنفاقٍ مع هذا الموقف، وسيفقد الحلف مصداقيته تماماً, وحزبنا يرفض رفضاً باتاً أية حرب عدوانية بغض النظر عن الدولة التي تشنها, لذلك نطالب الحكومة الألمانية الفيدرالية أن تفعل الشيء نفسه أيضاً, ويجب كسر هذا الصمت ووقف الحرب العدوانية التركية.

الدولة التركية ترتكب بلا خجل أفعالها

وبدورها أكدت (أوزلم ديميريل) النائبة الألمانية في البرلمان الأوروبي، بأن الدولة التركية ترتكب بلا خجل أفعالها المخالفة للقانون الدولي بدعوى الدفاع عن النفس, مشيرةً إلى أن ردود الفعل الدولية على العمليات العسكرية كانت متناقضة ومثيرة للاهتمام, وأوضحت ديميريل بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني في حكومة إقليم كردستان يدعم بشكل غير مباشر العملية العسكرية التركية، بينما تنتقد الحكومة المركزية العراقية هجوم تركيا على أراضيها الذي ينتهك القانون الدولي, وأكدت ديميريل بأن العملية بدأت بعد زيارة مسرور بارزاني لأنقرة حيث التقى أردوغان ورئيس مخابراته, في الوقت الذي أدان الزعيم الشيعي "مقتدى الصدر" هذا الهجوم ووصفه بأنه انتهاك لسيادة العراق.

وانتقدت ديميريل موقف الاتحاد الأوروبي باعتباره يحترم مبادئ السيادة وسلامة الأراضي وما إلى ذلك ولكن فقط في أوروبا، وأشارت إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تراعيان فقط مصالح القوى العظمى.

وأكدت (ديميريل) بأنها حثت حكومة أنقرة على إنهاء هذه العملية على الفور، لأن عملياتها وتدخلاتها العسكرية في العراق وسوريا لم تسفر إلا عن الموت والمعاناة, وحالت دون التعايش السلمي بين مختلف شعوب المنطقة,

وأضافت: لا ينبغي قمع المطالب الديمقراطية المشروعة للشعب الكردي الذي يعيش في تركيا والدول المجاورة عبر شماعة محاربة الإرهاب, فهناك حاجة إلى حل سياسي مستدام لما يسمى بالمشكلة الكردية بدلاً من استمرار التدخلات العسكرية ضد الكرد في البلدان المجاورة, وممارسة الضغوط السياسية في تركيا, ويجب أيضاً منح الكرد الحق في تشكيل مستقبلهم على قدم المساواة وبطريقة لتحديد مصيرهم.

مراد قره يلان:

إنها معركة مصيرية والحزب الديمقراطي شريك في المخططات التركية

*وكالة فرات للأنباء

تحدث عضو اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني مراد قره يلان حول هجمات الاحتلال التركي التي بدأت في الـ ١٧ من نيسان ضد مناطق الدفاع المشروع، وكذلك حول خيانة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقال قره يلان: "نحن لا زلنا في بداية المعركة التاريخية التي بدأت تواً. إن طريق بقاء ومستقبل وحرية شعبنا يمر من هنا. سوف نبذل التضحيات مهما كانت وسندحر هذا العدو".

وفيما ياتي نص الحوار:

بدأت دولة الاحتلال التركي في ١٧ نيسان بهجوم واسع النطاق ضد مناطق الدفاع المشروع، ماذا تستطيعون أن تفعلوا ضد هذا الهجوم...؟

قبل كل شيء أريد أن أوضح هذا الشيء، هجمات العدو ليست هجمات عادية، الدولة التركية تتحرك منذ ٢٠١٦ تتحرك حسب مفهوم جديد، اتخذت لنفسها استراتيجية، وهدف هذه الاستراتيجية هو الوقوف ضد نضال حرية كردستان، وهذا يتطلب بحسب استراتيجيتهم ان لا تكون تركيا صغيرة، بل يجب ان تتوسع اكثر، في هذا السياق وضعت نصب عينيها توسيع حدودها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً حسب الميثاق الملي والسيطرة على مناطق أخرى، وفي الوقت نفسه فإن هدفها هو تطبيق العثمانية الجديدة، وتحويل تركيا الى دولة كبرى في المنطقة، وهذا ما يضمه جوهر هذا

المفهوم، ولهذا فهم يشنون حرباً ضدنا كشعب كردي منذ زمن طويل، ليس في المجال العسكري فحسب، بل في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي وفي كافة المجالات، هناك تعذيب ضد القائد آبو ليس له مثيل في العالم أجمع، يقيّمون كل شيء بشكل طارئ ويقومون بالهجوم علينا.

كما هو معروف في عام ٢٠٢١، كان هدفهم أيضاً هو استهداف مناطق الدفاع المشروع، لذلك كانت الثلوج لازالت على الأرض، هاجموا بشكل مفاجئ منطقة غاري، ومن المعروف أنهم في ذلك الوقت تلقوا ضربات قوية وموجعة، ومن ثم هاجموا بشكل مكثف زاب ومتينا وآفاشين، لقد وضعوا نصب أعينهم احتلال هذه المناطق، ومن هناك الوصول الى غاري وقنديل، في غضون ثلاثة أشهر كانوا سيحتلون كامل المنطقة، ولكنهم تلقوا ضربات موجعة، وهزموا، من الممكن أنهم سيطروا على بعض التلال ولكن الكريلا أبدت مقاومة عظيمة واسطورية.

لم يستطيعوا تقبل هزيمة عام ٢٠٢١

كنا نعلم أن الدولة التركية لن تتقبل ذلك بسهولة، لأن طابع حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية الفاشية تملي عليها تنفيذ هذه الاستراتيجية، لكنها لم تتمكن من فعل ذلك واتجهت نحو الانهيار، إنهم يضعفون يوماً بعد يوم، لا يزال أمامهم عام، لكن الدولة نفسها تريد أن تنجح هذه الاستراتيجية، لذلك تم الإعداد لهجمات واسعة.

بالطبع كنا على علم بذلك، ونراقب العدو على الدوام، كانوا يدربون قواتهم، كما أنهم كانوا يجهزون قواهم المحلية في المجالات السياسة والدبلوماسية، ولكن من أجل ألا يعارضهم أحد من القوى الدولية وتقوم بدعمهم، قاموا بالتحضيرات لذلك باختصار، كانت الدولة التركية تستعد سراً وعلى نطاق واسع، دبلوماسياً وعسكرياً، حيث بدأت الهجمات في ١٧ نيسان.

هذه ليست عملية، بل حرب كبيرة

والأصح، يمكن القول إن هذا الهجوم بدأ في ١٤ نيسان، لأنه قبل ذلك بثلاثة أيام بدأت الضربات الجوية على هذه المناطق، في العرف العسكري يطلق عليه "التليين"، من أجل إضعاف الأهداف، قاموا بتنفيذ هجمات احتلالية، ثم في ليلة ١٧ نيسان هاجموا من جهة الجنوب والشمال، حاولوا إنزال قواتهم من الجو، هذه ليست عملية، بل حرب كبيرة، لا يمكن لأي دول أن تقاتل بعضها البعض بهذه السهولة، لا أعتقد أنه توجد مثل هذه الجبهات في أوكرانيا، هذه معركة كبيرة، كانت دولة الاحتلال التركي قد استخدمت في السابق تقنيات وأسلحة كيماوية، حينما ننظر الى الحرب الحالية، نرى بأنها اعتمدت بشكل كبير على التقنية المتطورة، في الوقت ذاته تحلق مروحيات الهليكوبتر والطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع، ويهاجمون من البر ايضاً ومن المخافر الحدودية بواسطة المدافع، باختصار، هدفهم هو القصف المستمر والهجوم الأكيد.

الحرب ستتأجج

هذه المناطق التي تعرضت للهجوم، ليست مناطق عادية، منطقتي زاب وآفاشين هما منطقتان للنضالات التاريخية، ويجب على شعبنا والجميع الادراك جيداً بان الحرب ستتأجج، الدولة التركية تستخدم تقنية قوية وتريد تحقيق النتائج المرجوة، لكنها لا تدرك بأن مقاتلي الكريلا يمتلكون خبرات وتجارب عظيمة، حيث اكتسبوا تجارب في مجال الانفاق

والوديان وخاصة العام المنصرم من خلال الحماية الذاتية وإلحاق ضربات موجعة بالعدو، لهذا ستشهد المنطقة حرباً تاريخية.

نحن الآن في البداية ونخوض الحرب منذ يومين وقد دخلنا في اليوم الثالث، وجهنا رسائل تهنئة للرفاق وباركنا نضالهم وروحهم الفدائية، الأيام الأولى من أي مرحلة او حملة عسكرية تكون عصيبة جداً، الا ان رفاقنا حققوا انتصارات عظيمة منذ اليوم الأول، قوات العدو تدعي بأنها سيطرت على أماكن وانها لم تخسر شيئاً سوى ضابط في الجيش، هذا عارٍ عن الصحة ولا تعترف بالحقائق الموجودة على ارض الواقع وبهذا تخدع الرأي العام وخلق جو جديد بين المجتمع التركي، في الواقع هذه الحرب وطأتها كبيرة على النظام التركي الفاشي، وهي تشكل قضية الوجود واللاوجود بالنسبة له وإذا هُزم بهجلي وأردوغان في هذه الحرب، فسيتم سجنهما، لان ذلك يعد بمثابة ارتكابهم الكثير من السرقات والجرائم، وبالتأكيد سيتم ملاحقتهم، لذلك تم حشد كل الفرص في تركيا وقد وضعا كافة المخاطر امام اعينهما وانهما سيقومان قدر استطاعتهما في الداخل والخارج كي يحقق اهدافهما مهما بلغ الامر.

هذه الحرب هي حرب استراتيجية بالنسبة للشعب الكردي

هذه الحرب ليست مجرد حرب بين حزب العمال الكردستاني (PKK) والدولة التركية، البعض يقرأ الاحداث حول هذه الفكرة. هناك خطأ كبير هنا، لان هذه الحرب تقوم على استراتيجية معينة، والهدف الأول لهذه الاستراتيجية هو حزب العمال الكردستاني، لكن الهدف ليس حزب العمال الكردستاني فقط، لديهم أهداف أخرى أيضًا، الا وهي القضاء على كل إنجازات الشعب الكردي، وبعدها السيطرة على الشعوب العربية، حيث يهدفون وضع العاصمتين هولير وبغداد تحت حكمهم، بالطبع، هدفهم الأول والأخير هو حزب العمال الكردستاني، لكن هدفهم في جوهره هو إنجازات الشعب الكردي، لهذا أصبحت هذه الحرب حرب الوجود واللاوجود بالنسبة للشعب الكردي.

في عام ٢٠١٦ عند مجيئهم الى منطقة جلي قالوا "هذه الحرب حرب الوجود واللاوجود وحرب تحرير تركيا" نعم ربما تكون كذلك بالنسبة لتركيا، لكن الشعب التركي ليس جاهلاً لهذه الدرجة، ونحن ندرك جيداً بأن هذه الحرب حرب الوجود واللاوجود بالنسبة للشعب الكردي ونحن نقول هذا ليس فقط من اجل حزب العمال الكردستاني، بل من اجل الشعب الكردي ايضاً، وإذا نجحوا في تحقيق مخططاتهم سيخضعون كردستان بشكل كامل لسياسات الإبادة، وهذا هدفهم الرئيسي ويسعون لتحقيقه بكل امكانياتهم.

هي قضية الوجود واللاوجود

*تم استنفاذ كل إمكانيات تركيا في هذه الحرب، فلماذا يعاني الشعب التركي من أزمات اقتصادية الآن؟

تركيا بلد غني لكن النظام الحاكم قد استنفذ جميع إمكانيات الدولة في خدمة هذه الحرب سراً وعلناً، والآن سيستفسر الشعب التركي عن ذلك والى اين وصلوا في هذه الحرب وهل حققوا النتائج المرجوة ام لا بعد هذه الازمة التي وصلت لها تركيا، لهذا يريد كل من أردوغان وبهجلي الانتصار علينا ، من أجل الحفاظ على سلطتهما والحفاظ على حكم النظام الفاشي في كردستان، هذا مهم جدا بالنسبة لهم ولنا، كما انه مهم بالنسبة لشعبنا والشعب العربي وجميع شعوب الشرق الأوسط، إنهم يسعون وراء طموحاتهم في إحياء الإمبراطورية العثمانية الجديدة ولا يولون اية أهمية لشعبهم، وهذه خطة واضحة وليست سرية، الا يدعون دائما بأن مدينة كركوك لهم وتم اخراجهم منها؟ إذا

لديهم حسابات خاصة وإذا لم يكن كذلك ماذا يفعل جنودهم في بعشيقة؟ لماذا يحشدون قواتهم في كركوك؟ إذا تم تنفيذ استراتيجيتهم، فإن وضع الكرد سيتعرض للخطر ويدمر، ويخدعون مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK بأنه زعيم للشعب الكردي، أنتم زعماء الكرد في أي مكان؟ هل يطلق عليهم الإدارة الكردية لشمال العراق أو رئيس وزراء الكرد في شمال العراق، إنهم لا يعترفون بالكرد داخل تركيا أو خارجها، إنهم لا يعترفون بكردستان مطلقاً، هذه هي حقيقتهم. لقد نظموا أنفسهم على هذا المفهوم وهذه الحرب مستمرة على هذا الأساس.

يجب أن يكون شعبنا على دراية جيدة بهذا الأمر، في رأينا هذه عملية غير عادية، او هي بمثابة نفير عام، وعليه يجب على كل فرد أن يفعل ما في وسعه، لأننا نمر بفترة مهمة وحرجة للغاية، وهي حساسة جداً، لذا لا بد من كسر هذه الموجة من هجمات العدو، فإذا ما تم كسرها ستبدأ حقبة جديدة في تركيا وكردستان والمنطقة، وسيتم إيجاد حل للمرحلة الراهنة وتزدهر الحرية والديمقراطية، وعلى هذا الأساس تكون هذه المقاومة، مقاومة الديمقراطية والحرية، مقاومة لوجود الشعب الكردي، مقاومة حرية الشعب الكردي، مقاومة الديمقراطية لشعوب المنطقة.

دور ومهمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه الهجمات

*في العام الماضي، دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK)) استراتيجية تركيا وتواطأ معها، كيف تم ذلك؟

أحكمت الطرق أمام الكريلا، وفرضت حصاراً عليها، من ناحية أخرى جمعت المعلومات الاستخباراتية وعملت مع المنظمات الاستخباراتية، ووضعت كمين أمام الكريلا حيث هاجمت مرتين قوات الكريلا في خليفان مما أسفر عن استشهاد بعض من مقاتلي الكريلا وعلى هذا الأساس تواطأت مع تركيا إلا أن تركيا لم تقبل بذلك وها هي تجتمع مع مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني على أعلى مستوى، كما يبدو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد خطى خطوات أكثر تقدماً في الهجمات الأخيرة هذا العام مقارنة بالعام الماضي

عندما نقول مثل هذه الأشياء، فليس هدفنا التشهير بالحزب الديمقراطي الكردستاني، ربما يرى مسؤولو الحزب الديمقراطي الكردستاني في حديثنا هذا تطاولا عليهم لكنها الحقيقة، الدولة التركية نفسها تعلن ذلك في كل لقاء مع الدولة التركية.

مثلاً اجتمعوا مع عدو الشعب الكردي خلوصي أكار في مدينة ميونيخ، وبعدها صرح أكار أن وجهات نظرهم والحزب الديمقراطي الكردستاني واحدة في جميع المجالات، "نحن شركاء" كما صرح أردوغان الشيء ذاته مرات عدة، وقد رأينا انهم التقوا ببعض مؤخراً، وفي الوقت الذي عقد فيما بينهم الاجتماع، بدأ الهجوم الجوي أولاً، تلاه الهجوم البري، هذا ليس بالأمر السري ،لا نريدهم أن يكونوا ضدنا وضد الشعب الكردي، لا ندري ماذا ستكون نتيجة ذلك، صحيح أنهم لم يقاتلوا قوات الكريلا حتى الآن، لكنهم يحشدون قواتهم منذ الأمس، ويعززون قواتهم في ديرلوك وشيلادزه، ترى ماذا سيفعلون؟

إلى أين سيصل هذا الشيء؟

لا ندري، لكن الوضع خطير، لقد حاولنا جاهدين منع حرب مباشرة كي لا يقاتل الكرد بعضهم البعض، أستطيع أن أقول هذا، لقد عملنا جاهدين كما عملت كل إداراتنا على هذا النحو، لقد حاولنا دائماً منع ذلك ولا نزال نسعى إلى منعه.

عملية «المخلب - القفل»: تركيا تستكمل شريطها الأمني

تحظى العملية العسكرية التي تقودها تركيا في شمال العراق، باهتمام كبير داخل البلاد وخارجها، انطلاقاً من خصائص عديدة ميّزتها عمّا سبقها من سلسلة «المخلب». وبحسب مراقبين أتـراك، فإنّ العملية الجديدة تستهدف السيطرة على منطقة الزاب، بما يتيح وصلها مع المناطق الحدودية الأخرى، وإنشاء شريط أمني تحت سيطرة الجيش التركي، بعمق ٣٠ كيلومتراً داخل العراق

تقوم تركيا، منذ سنوات، بعمليات عسكرية برّية وجوّية داخل العراق، بمعزل عن الظروف والتوقيت. إلاّ أن العملية الجديدة، التي سُمّيت بـ«المخلب – القفل»، والتي بدأها الجيش التركي في شمال البلد الجار، يوم السبت الماضي، ضدّ مراكز لـ«حزب العمّال الكردستاني» في مناطق الزاب ومتينه وأفاشين – باسيان، حظيَت باهتمام العديد من المراقبين داخل تركيا وخارجها.

ومن المعروف أن تركيا غالباً ما كانت تقوم بعملياتها في شمال العراق، من دون التنسيق مع القوات الحكومية أو مع قوات «البشمركة» التابعة لإقليم كردستان. ودائماً ما كانت الحكومة العراقية، في المقابل، تكتفي بإصدار بيانات تدين «انتهاك» القوات التركية للسيادة العراقية، فيما تلتزم «البشمركة» الصمت، أو تندّد بخجل.

ولكن اللافت، هذه المرّة، كان بيان وزير الدفاع التركي، خلوصي آقار، الذي وصف العراق بأنه «دولة صديقة وأخ»، مضيفاً أن تركيا تحترم وحدة الأراضي العراقية. فضلاً عن ذلك، بدا لافتاً أنّ وزير الدفاع، ورئيس الأركان ياشار غولر، وقادة القوات المسلّحة

> العملية ليست إلا «بداية حقبة جديدة من السياسات العسكرية»

كافّة، أداروا العملية التي بدأت مباشرة بعد انتهاء زيارة رئيس وزراء إقليم كردستان، مسرور البرزاني، إلى إسطنبول، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، علماً أن رئيس الإقليم، نيشروان البرزاني، زار تركيا، في الفترة الأخيرة، أكثر من مرّة، والتقى المسؤولين فيها.

وتعليقاً على هذه التطوّرات، يرى الكاتب مراد يتكين أن العملية الجديدة تتميّز بأكثر من خاصية: الأولى، عنصر المفاجأة؛ ذلك أنها تمّت في شهر رمضان، ولم تَصدر مسبقاً أيّ إشارات حول احتمال بدئها، باستثناء تصريحٍ لوزير الداخلية، سليمان صويلو، قال فيه إن «تركيا ستحرّر العراق وسوريا من يد امريكا وأوروبا». كذلك، جاء هذا الهجوم في ظلّ مناورات بحرية تركية واسعة في البحار الأسود وإيجه والمتوسط، بدأت في ١١ نيسان وستنتهي اليوم.

وتتمثّل الخاصية الثانية، في أنّ العملية تجري في ظلّ انشغال العالم بالحرب في أوكرانيا، والوساطة التي تجريها أنقرة بين موسكو وكييف، والتي تحظى بتقدير الغرب الذي تراجعت نسبياً لغته المعادية لتركيا. أمّا الخاصية الثالثة، فهي أن الهجوم أتى انتقاماً من فشل عملية تركية جرت في الوقت نفسه من العام الماضي، في منطقة غارا في شمال العراق، حيث كان يَحتجز الكرد أسرى أتراك. وقد سقط للجيش التركي، حينها، ١٣ قتيلاً، الأمر الذي حدا بإردوغان شخصياً إلى القول إنها «عملية فاشلة».

تَبقى الخاصية الرابعة، وهي أنّ «المخلب – القفل» تهدف إلى إضعاف «حزب العمّال الكردستاني» في شمال العراق، وفي داخل تركيا، ودفعه إلى طلب وقف النار أو الحوار، وإظهاره ضعيفاً، ولا سيّما مع توجيه الاستخبارات التركية ضربات موضعية لعناصره ومسؤوليه في داخل تركيا، عشيّة الانتخابات الرئاسية التي ستجري بعد سنة.

وتتميّز «المخلب – القفل» بأنها تستهدف، تبعاً لصحيفة «يني شفق» الموالية، السيطرة على منطقة الزاب، ليتمّ بالتالي وصلها مع المناطق الحدودية الأخرى من حدود إيران إلى حدود منطقة سنجار بعمق ٣٠ كيلومتراً داخل العراق، بما يقيم شريطاً أمنياً تحت سيطرة الجيش التركي، على امتداد الحدود.

ولا يُعرف كم ستستغرق العملية في الزاب نظراً

> العملية تستهدف، السيطرة على منطقة الزاب

إلى وعورة المنطقة، فيما يُعتبر دخول منطقة غارا بداية لتوسّعٍ تركي إضافي في العمق العراقي. وبالسيطرة على الـزاب، وإنشاء الشريط الأمني التركي، تصبح الحدود، وفقاً للصحيفة، «مقفلة بالكامل» أمام العناصر «الإرهابية».

كذلك، ترى «يني شفق» أن العملية الجديدة تستهدف أيضاً توجيه رسالة إلى ميشال إريك كوريللا، قائد القوات المركزية الامريكية في الشرق الأوسط، بعدما اجتمع، أخيراً، مع أحد قادة «حزب العمال الكردستاني»، فرهاد عبدي شاهين.

وتقول الصحيفة إن كوريللا معروف بقربه الشديد من «الإرهابيين»، وقد خلف الجنرال كينيث ماكنزي في موقعه، معتبرة أن «العملية رسالة له ولحزب العمال الكردستاني، وامتداده قوات الحماية الكردية في سوريا». من جهته، يشير الخبير في شؤون الإرهاب، ميتيه يارار، إلى أن السيطرة على الزاب ستكون مفتاحاً للسيطرة على منطقة غـارا، التي ستكون، بدورها، مفتاحاً للسيطرة لاحقاً على جبال قنديل. ويَعتبر يارار أن سلسلة العمليات التي حملت اسم «المخلب» ستضمن لتركيا أمنها الحدودي.

على الضفّة الأخرى، ترى ميرال بشتاش، رئيسة كتلة «حزب الشعوب الديموقراطية» الكردي في تركيا، أن العملية ليست إلاّ «بداية حقبة جديدة من السياسات العسكرية التي تهدف إلى التغطية على الجوع والفقر والبطالة والجرائم»، مضيفة أن «سبب هذه الحرب هو العجز عن حلّ المشكلات الداخلية».

وتتّهم بشتاش، أيضاً، «حزب الحركة القومية» بالشراكة في كلّ هذه الجرائم. كما تتوقّف عند محاولات «حـزب العدالة والتنمية» إنهاء «حزب الشعوب الديموقراطية»، قائلة إن «الهدف هو منْع إطلاع الشعب على حقائق ما يجري، ولا سيّما التعذيب في السجون وجرائم القتل التي تستهدف النساء».

وتدعو النائبة الكردية الدولة التركية إلى وقف الحرب في العراق وسوريا وليبيا وأفغانستان، لأن «الخاسر الأكبر هو المواطن التركي الذي بات يشتري الطماطم بالحبّة، ويقسم البطيخة إلى ستة أجزاء»، متّهمة السلطة بالتنسيق مع تنظيم «داعش»، قائلة: «لا تتوهّموا أنّنا لا نرى ارتباطكم بداعش. كلّ شيء مسموح لعناصر داعش بينما هو محرّم على الكرد والمعارضين».

*صحيفة «الاخبار «اللبنانية

د.محمد نور الدين :

تركيا والمصالحات الإقليميّة: سوريا لا تزال استثناءً

على رغم سريان أحاديث في الأوساط الإعلامية التركية عن إمكانية أن يحطّ قطار المصالحات الذي تقوده أنقرة في هذه المرحلة، في دمشق، انطلاقاً من قناعة حديثة بأن التنسيق الأمني وحده لن يكفي لمعالجة ترسّبات أكثر من عقد، إلاّ أنه لا مؤشّرات جدّية حتى الآن إلى أيّ تحوّل في هذا الاتجاه. وإذ يأتي الطابع «الامريكي» للحركة الدبلوماسية التركية ليضعّف، بدوره، تلك التوقّعات، فالأكيد أن العلاقة مع سوريا لا يمكن تصحيحها على قاعدة المقايضات الجارية مع دول أخرى، وأن الأمر يتطلّب إعادة نظر جذرية في كلّ سياسات الأعوام الماضية

تُواصل الصحافة التركية إشاعة مناخ من التفاؤل بشأن الاتّجاهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، وهو ما عكسته خصوصاً صحيفتا «حرييات» و«ميلليييات»، المؤيّدتان لحزب «العدالة والتنمية». وعنونت «حرييات» مانشيتها الرئيس، قبل أيام، بعبارة: «خمس خطوات في الدبلوماسية».

ونقلت الكاتبة نوراي باباجان، في المقال، عن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، تأكيده، في اجتماعات داخلية للحزب، أن العلاقات مع الإمارات قطعت شوطاً كبيراً على طريق التطبيع بين البلدَين.

> على تركيا التنبه إلى التطورات في إطار تصحيح علاقاتها مع الخارج

وأضاف أوغلو أن الأمر نفسه ينطبق على العلاقات بين تركيا والسعودية، موضحاً أن تسليم قضية جمال خاشقجي إلى السعوديين، والاتفاق على آلية التعاون القضائي معهم، يَدخلان في إطار عملية التطبيع تلك. ويأتي ذلك فيما أفيد بأن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، سيزور السعودية، من دون تحديد موعد للزيارة. أمّا بالنسبة إلى إسرائيل، فتَذكر الكاتبة أن جاويش أوغلو تحدّث عن خطوات في غاية الأهمية، مشيرةً إلى أنه سيذهب بنفسه، هذا الشهر، إلى إسرائيل، وبعد عودته ستوضع اللمسات الأخيرة المتعلّقة بزيارة إردوغان إلى هناك. وتضيف أن وزير الدفاع، خلوصي آقار، سيرافق جاويش أوغلو في زيارته الإسرائيلية، لافتة إلى أن السلطة الفلسطينية أُعلمت بالأمر، وأبدت ترحيباً به، كما أرسلت رسالة إلى أنقرة تفيد بأنها «مسرورة لتطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل»، معتبرة أن «الزيارة ستُسهم في حلّ القضية الفلسطينية، وتصبّ في خانة المصلحة الفلسطينية».

وبخصوص الخطوة الدبلوماسية الرابعة، تُبيّن باباجان أنها تصبّ في اتّجاه أرمينيا، التي تسير المباحثات بينها وبين أذربيجان، كما بينها وبين تركيا (ودائماً بالتنسيق مع باكو)، في الاتّجاه الصحيح، في حين ستكون المحطّة الخامسة مع مصر، التي سيزور وزير خارجيّتها، سامح شكري، إسطنبول، تلبيةً لدعوة إفطار من جاويش أوغلو نفسه.

من جهتها، تورد عائشة غول قهوجي أوغلو، في صحيفة «ميلليييات»، قول إردوغان بخصوص العلاقات مع السعودية: «صحيح أنّنا في خلاف منذ أربع سنوات ونصف سنة (منذ مقتل خاشقجي)، لكن هذا النزاع لا يمكن أن يستمرّ إلى ما لا نهاية»، لافتةً إلى أن الرئيس التركي بادر إلى أولى الخطوات، عبر إعلانه في شباط الماضي أنه سيزور السعودية، لكنه حتى الآن لم يقم بالزيارة.

كذلك، سرت إشاعات عن أن الملك السعودي سلمان، ووليّ عهده محمد بن سلمان، وجّها دعوة إلى إردوغان لتأدية صلاة العيد في مكّة. وتنقل الكاتبة عن مصادر في «العدالة والتنمية» قولها إن إردوغان بدأ مرحلة جديدة، ليس مع السعودية فحسب، بل مع إسرائيل وأرمينيا ومصر وكندا، وإن «العالم مِن حَولنا يتغيّر. ومع كلّ تطوّر جديد يتغيّر الاستقرار. ويجب إعادة النظر في كلّ المسائل». وتضيف المصادر نفسها: «ثمّة صفحة جديدة مع روسيا، وهناك تغييرات في سياسة امريكا تجاه دول

سوريا هي القدم الطبيعية للعلاقات (التركية) مع مصر

الخليج. وفي هذه المرحلة الاستثنائية، ستكون لهذه التطوّرات تأثيرات على الداخل التركي».

وفي «جمهوريات» المعارِضة، يكتب مصطفى بالباي مقالة بعنوان «الآن دور سوريا»، يقول فيها إن «سنوات التذبذب قد طوتها أنقرة، والمناخ الآن يفيد بأن التطبيع مع دمشق قادم». ويرى أن «الدومينو الذي بدأ بالتقارب مع السعودية وإسرائيل والإمارات ومصر وليبيا، سيواصل تأثيره».

ويَعتبر أن «الانفتاح التركي على هذه الدول، يُظهر أن حزب العدالة والتنمية قد بدأ بمعالجة أخطائه»، متسائلاً: «هل من مزيد؟»، عانياً بذلك سوريا. وفيما يشير إلى أن «التحضيرات في السراي الرئاسي، في ما يتّصل بالعلاقة مع دمشق، تتركّز على الجانب الأمني»، فهو يؤكّد أنه «جرى التوصّل إلى قناعة بأن البدء من هذه الناحية، لن يصحّح أخطاء عشر سنوات في سوريا».

وبناءً عليه، يقول بالباي إنه «من غير الواضح إلى أين ستصل إدارة الملف السوري»، مستدركاً بأنه «يمكن القول إن مرحلة جديدة ستبدأ».

وفي هذا السياق، يعدّد جملة نقاط يَعتبر أن على تركيا التنبّه إليها في إطار تصحيح علاقاتها مع الخارج، وهي:

١- أن سوريا هي القدم الطبيعية للعلاقات (التركية) مع مصر.

٢- أن حزب «العدالة والتنمية» قد طابق مصالح الدولة مع مصالحه، وهذا خطأ، وعليه أن يتخلّى عن المصالح الحزبية في سبيل مصلحة الدولة.

٣- يجب أن لا يبيع الحزب العلاقات مع جيرانه، من أجل إرضاء القوى العالمية.

٤- يجب أن يقطع العلاقات مع العناصر المُعادية للدولة التي يريد التصالح معها.

بـدوره، يتطرّق باريش دوستر، في الصحيفة ذاتها، إلى السياسات الجديدة لـ«العدالة والتنمية»، معتبراً إيّاها عودة إلى التصالح مع النزعة الامريكية.

ويَلفت دوستر إلى أن «المجتمع يشهد استقطاباً حادّاً بين أنصار الأطلسية وأنصار الأوراسية، وبين أنصار الولايات المتحدة وأنصار روسيا»، ويرى أن «طريق الخروج من الازدواجية التي تعيشها البلاد، هي عبر مقاربة القضايا من زاوية مصالح تركيا الخالصة، والعمل على استقرار الجبهة الداخلية، والسير على خطى سياسات أتاتورك الخارجية، وحماية اتفاقية مونترو، وعدم تحويل البحر الأسود إلى بحيرة أطلسية، واتّباع سياسات خارجية محورها المحيط الإقليمي والدفاع عن نظام عالمي متعدّد الأقطاب».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

مظلوم عبدي:

الهجمات التركية تهديدٌ للأمن والسلام

قال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال "مظلوم عبدي" على حسابه في تويتر: إن التصعيد التركي وهجماتها على كوباني وقصف المدنيين الأبرياء وقتل الشخصيات الإدارية بطائرات مسيَّرة واستهداف مناطق شمال وشرق سوريا؛ هو انتهاك للمواثيق الدولية مع الدول الضامنة، وتهديد للأمن والسلام وتعيق العمليات المناهضة لداعش.

وكان الجيش التركي أطلق مساء الأحد الماضي هجوماً شاملاً عبر البر والجو عملية عسكرية على قوات الدفاع الشعبي في مناطق الدفاع المشروع "متينا والزاب وأفاشين وباسيان شمالي العراق بالتواطؤ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK، فيما كثَّفت الطائرة التركية المسيرة استهداف مناطق شمال وشرق سوريا، راحت ضحيتها العديد من المدنيين الأبرياء والشخصيات الإدارية المدنية.

وبين تضارب التصريحات بين الحكومة العراقية وتركيا في النفي والقبول قال أردوغان في وقت سابق خلال اجتماع لنواب حزبه: إن بغداد وقادة المنطقة الكردية ــ في إشارة إلى PDK ــ يدعمون الحملة العسكرية التي تشنها تركيا براً وجواً في شمال العراق. ومضى يقول: أشكر الحكومة المركزية في العراق والإدارة الإقليمية على دعمهما للمعركة التي نخوضها في شمال العراق.

وفي هذا السياق قال المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية "أحمد الصحاف" في بيان صحفي: إن العراق يَعُدُّ هذا العمل خرقا لسيادته وعملاً يخالف المواثيق والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات بين البلدان، كما يخالف مبدأ حسن الجوار الذي ينبغي أن يكون سبباً في الحرص على القيام بالعمل التشاركي الأمني خدمة للجانبين.

PYDrojava

PYD
2003

بيان الى الرأي العام:

حرب شاملة تقودها الفاشية التركية على الشعب الكردي

في حربٍ شاملة تقودها الفاشية التركية على الشعب الكردي في باشور وروج افا كردستان وعلى شعوب ومكونات شمال وشرق سوريا ، يقوم تحالف الفاشية Mhp Akp . بضرب وزعزعة استقرار كل المناطق الأمنة الآهلة بالمدنيين ، على طول مناطق شمال وشرق سوريا ، لأن الفاشية التركية لا تروق لها ان تكون المنطقة في سلام وأمان مستدام ، بسبب عقليتها العنصرية الشوفينية ضد شعوب الشرق الاوسط وخاصة الشعب الكردي والمبنية على إفناء وابادة الشعوب والمشاريع الديمقراطية.

في صبيحة هذا اليوم قامت الفاشية التركية وآلتها العسكرية الإجرامية بضرب مركز مدينة كوباني وعدة قرى تابعة لأقليم الفرات بقذائف المدفعية، مما ادى الى وقوع جرحى ودمار في بناء مؤلف من طوابق للمدنيين في مدينة كوباني، تزامناً بضرب عدة قذائف وصواريخ في مقاطعة الشهباء بقرى شوارغة وعلقمية ومرعناز وتل عجر ومشتل في ناحية شرا، ومحيط ناحية تل رفعت و قرى عين دقنة وبيلونية وشيخ عيسى وسموقة وسد الشهباء وكل هذه الهجمات تحصل امام مرأى ومسمع القوى الضامنة التي عقدت اتفاقيات مع دولة الاحتلال التركي لوقف اطلاق النار، بينما الاحتلال التركي يمارس ابشع انواع الحروب ويقوم بقصف المدنيين بالطائرات المسيرة والقذائف والصواريخ ولم يلتزم يوماً بتلك الاتفاقيات.

اننا في المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYDندين ونستنكر أولاً صمت وتخاذل المجتمع الدولي وعلى رأسها القوى الفاعلة في الملف السوري امام هجمات وغزوات الاحتلال التركي الفاشي ، كما ندعوا شعبنا والقوى الديمقراطية التحررية بالوقوف امام الحرب التي أعلنتها الفاشية التركية مع مرتزقتها والخونة في حربها على شعبنا ، كما نكرر ان الفاشية التركية لم ولن تستطيع كسر إرادتنا مادامت روح المقاومة الثورية مترسخة في شعبنا.

المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطيPYD

٢٢ – ٤ – ٢٠٢٢

الإدارة الذاتية تدعو القوى الدولية إلى تحمل مسؤوليتها حيال العدوان التركي

نددت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا اليوم عبر بيانٍ لها بالهجمات التي تشنها الاحتلال التركي ومرتزقته ، على مناطق شمال وشرق سوريا.

وأشارت إلى أن سياسة الاحتلال من شأنها التأثير سلباً على عموم سوريا والمنطقة.

ودعت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ، القوى الراعية للتفاهمات مع أنقرة حول سوريا، إلى التدخل ومنع التصعيد الحاصل.

وحذرت من أن مواصلة تركيا لهذه الهجمات يشكل أرضية خصبة لعودة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، إلى جانب "تعميق دور المرتزقة المدعومين من قبل تركيا" لتنفيذ سياسات الاحتلال والتقسيم في سوريا.

والبيان لفت أن تركيا تستغل الظروف المتأزمة حول العالم وبشكل خاص ارتدادات الأزمة الأوكرانية لتمرير سياساتها العدائية بحق سكان مناطق الإدارة الذاتية.

وأضاف البيان أن تركيا "تسعى من خلال ذلك تطوير المزيد من المخططات التآمرية وتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في مقاربات مع النظام من جهة ومن جهة أخرى مع أطراف إقليمية".

وصعد الاحتلال التركي والمجموعات المرتزقة الإرهابية التابعة له أعمالهم العدائية في عموم المناطق شمال شرقي سوريا، بالتزامن مع هجمات جوية أخرها كانت استهداف سيارة تقل الرئيسة المشتركة لمكتب الدفاع الذاتي واثنين من زميلاتها.

PYDrojava

محمد أمين:

التعاون في أعلى درجات الخيانة!!

مسرور بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، أو كما يقول أردوغان وحكومته "إقليم شمال العراق"، زار أنقرة قبل يومين من العملية التركية الإرهابية، وأجرى محادثات مع الرئيس التركي وبعدها، قال بارزاني: إنه يرحب بالتعاون في المجال الأمني، وقد رأى بعض الخبراء في هذا البيان موافقة قيادة إقليم كردستان العراق على عمليات القوات التركية.

أردوغان يقول: إن العملية العسكرية تجري بالتعاون مع العراق، وفي المقابل نفت بغداد مساء الأربعاء ٢٠ / ٤/ نيسان/ صحة ما ورد على لسان الرئيس التركي أردوغان من أن العراق يدعم العملية العسكرية التركية في شماله ضد حزب العمال الكردستاني، واستنكرت وزارة الخارجية العراقية ما وصفته بـ "الادعاء المحض".

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن أحمد الصحاف المتحدث باسم الخارجية قوله: إنّ ما يعلن عنه الجانب التركي مراراً بأن هنالك تنسيقاً واتفاقاً مع الحكومة العراقية بهذا الشأن لا صحة له وهو ادعاء محض.

وأعلنت وزارة الخارجية العراقية يوم الثلاثاء ١٩ / نيسان/ في بيان لها، أنها سلّمت السفير التركي علي رضا كوناي "مُذكّرة احتجاج شديدة اللهجة" داعية تركيا إلى "الكف عن مثل هذه الأفعال الاستفزازية والخروقات المرفوضة".

وأشـارت إلى أن الحكومة العراقيّة تجدد

> قيادات الحزب الديمقراطي تحولوا إلى مجرد أدوات لتنفيذ أجندات الاحتلال التركي

مطالبتها بانسحاب كامل القوات التركية من الأراضي العراقية بنحو يعكس احتراماً ملزماً للسيادة الوطنية،

وتابعت: إن العراق يمتلك الحقّ القانوني لاتخاذ الإجراءات الضروريّة والمناسبة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المُتحدة وقواعد القانون الدوليّ إزاء الأعمال العدائيّة والأُحادية الجانب كهذه.

وهنا ندرك معنى الكلمة "لخيانة قيادات في حزب الديمقراطي الكردستاني الذين تحولوا إلى مجرد أدوات رخيصة الجودة فقط لتنفيذ أجندات الاحتلال التركي".

بغداد تنفى التعاون مع المحتل التركي وهولير تتعاون وتشارك في الهجمات على مناطق الدفاع المشروع في جبال كردستان الحرة.

إن حرب الإبادة والإنكار التي بدأتها دولة الاحتلال التركي ومرتزقتها من أجل القضاء على مكتسبات الشعب الكردي ووجوده والعمل على طمس إرادة المقاومة والحرية لديه مع هجمات ١٤ نيسان ٢٠٢٢ على مناطق "زاب، متينا" هي مرحلة جديدة وفقاً لتصريحات التركي.

ولولا خط الخيانة في إقليم كردستان "الذي يؤكد على مدى التعاون والشراكة بين (AKP و PDK) و غض الطرف من القوى الدولية، لما تمكنت الدولة التركية الفاشية من شن هجماتها واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد أبناء الشعب الكردي في جبال كردستان.

في الحقيقة هنا الدور الأول والأكبر يقع على شرفاء الوطن؛ بل على الجميع وخاصة الفنانين والكتاب والمفكرين والصحفيين تحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه دماء الشهداء، وشرح وفهم معنى هجمات دولة الاحتلال التركي ومرتزقتها وأدواتها وخطر الاعتداءات على الشعب.

نعم، المثقفون الكرد يعني "وعي وضمير ولغة المجتمع"، فالدولة التركية تهاجم قوات حماية الشعب في مناطق الدفاع المشروع وجميع المناطق من أجل القضاء على الكرد وطمس هويتهم؛ لذلك يتطلب إظهار موقف أخلاقي وطني ضد الاحتلال، بل أكثر من ذلك عليهم أن يأخذوا زمام المبادرة في قيادة الاحتجاجات الشعبية في أي مكان كان، وأن يكونوا صدى المقاومة والنضال والكرامة والشرف، للتصدي للاحتلال التركي والمتعاونين مع العدو ورفع الغطاء عنهم وإظهار وجههم القذر والعدواني، وفضح محاولات تعزيز سلطتهم على حساب دماء الشعب الكردي وكرامته.

PYDrojava*

رؤوف قره قوجان:

حرب الخيانة من 1992 وحتى 2022

*صحيفة»روناهي»

كانت أعــوام ١٩٩٠، أكثر الأعــوام لحركة التحرر الكردستانية ازدهــاراً، إذ بدأت موجات الانتفاضة في كردستان، وانتشر وعي سياسي كبير بين الشعب، وكانت نصيبين، وجزير، وآمد هي المراكز الرائدة لهذه الانتفاضات، وفي الوقت ذاته، انتشرت مقاومة جماهيرية في كردستان بأسرها. وارتبط الشعب والكريلا وتقدّموا معاً، وخلق حزب العمال الكردستاني وعياً ثورياً قوياً، كما تصاعدت الحركة السياسية الكردية أيضاً، فخلال تلك الأعوام أصبحت القضية الكردية قضية سياسية، وقد شكّل عام ١٩٩٢، مرحلة مهمة فيما يتعلق بكردستان من نواح عديدة.

تعزّزت الروح الوطنية في أجزاء كردستان الأربعة، ما أثّر في الشعب، وتجسّد في العمليات، كما اتّسع نطاق السيطرة الميدانية للكريلا، واستمر نفوذهم بالتزايد كمّاً ونوعاً، وفقد العدو مبادرته. وصعدت الإنجازات العسكرية والسياسية والتنظيمية، ففي زمن الإنجازات هذا، بدأت الخيانة المتواطئة في جنوب كردستان "باشور كردستان" بالتحرّك، وانطلقت حروب الخيانة عام ١٩٩٢.

وأصبح الخونة المتواطئون بلاء ومصيبة على حركة التحرر الكردستانية، فقد حاولوا جاهدين منع نضال وكفاح حركة التحرر الكردستانية في باشور، إذ ارتُكبت المجازر في العديد من المناطق، الواحدة تلو الأخرى، بالإضافة إلى تدبير المؤامرات والاستفزازات والحصار والتطويق، وحتّى ارتكاب مجزرة داخل المستشفى في هولير.

ألحقت حرب الخيانة عام ١٩٩٢، ضرراً كبيراً بنضال التحرر الكردستانية، وعرقلت تقدّمه، فزادت شعبنا ألماً كبيراً، وفي الوقت الذي كان فيه حزب العمال الكردستاني، هو المسيطر في حرب الشعوب الثورية، ظهرت الخيانة، ووجّهت الضربات إلى قوات الكريلا، وحررت العدو. لقد عقدوا منذ ذلك الوقت، تحالفاتٍ مهمة جداً مع العدو من خلال علاقات العمالة.

إن علاقات عائلة البرزاني بالدولة التركية، هي علاقات

استراتيجية، تعرقل الوحدة الوطنية الكردية، فقد أصبح البرزانيون بين الكرد في هذه المرحلة يمثّلون اتجاه العقلية المتواطئة، والخائنة، والفاشية.

تسعى إدارة البرزاني إلى تحييد معارضيها السياسيين، وتعطيل دورهم، والتوجّه نحو نظام أحادي الحزب في باشور، والحرب التي تُدعى بالاقتتال الداخلي هي محاولة للوصول إلى السلطة.

وقعت مثل هذه المحاولات الخائنة مرات عديدة، خلال الأعوام التي أعقبت ١٩٩٢، وحدثت صراعات عديدة، لقد اتحد البرزاني مع جيش صدام حسين منتصف التسعينات، وأخذ هولير من الاتحاد الوطني الكردستاني، واستولى على البرلمان، وهو يتحد الآن مع الدولة التركية للهجوم على حزب العمال الكردستاني، ويعتمد في أسلوبه وتكتيكاته على الخيانة، لقد حاولت عائلة البرزاني الرهان على مستقبل الشعب، ووضع المصالح القومية بيد العدو، ولعبت بمصير الشعوب من أجل مصالح محدودة، هذه الحرب لن تكون حرباً عادية، بل ستكون أكبر حرب خيانة في التاريخ الكردي، وإنّ الهجوم على نضال حركة الحرية جرم كبير.

لم تتغير عقلية الخيانة منذ ثلاثين عاماً، وازدادت فاشية، حرب الخيانة هذه التي تم إطلاقها ربيع عام ٢٠٢٢ ليست حرباً عادية، إذ إنّها تستهدف جميع المكتسبات التي حققها الكرد، وتهدف إلى تصفية حزب العمال الكردستاني، والقضاء على آمال الشعوب الحرة، هذه الحرب هي حرب تخدم المصالح الإقليمية التركية والتضحية بالكرد، حملة الدولة التركية هذه ستشكّل خطراً على إيران، والعراق، وروج آفا، والدول العربية وروسيا أيضاً، ينبغي إدراك هذا من الآن، ويجب أن يعلم الحزب الديمقراطي الكردستاني مدى قذارة التحالف المنخرط فيه.

وستلحق العلاقات مع الدولة التركية ضرراً بالكيان السياسي الحالي لباشور كردستان، وستخضع باشور للسيطرة التركية، وتجعل من الشعب الكردي مجتمعاً محطم الإرادة سياسياً ومستولىً عليه. اتّفقت عائلة البرزاني مع الدولة التركية، وتسعيان الآن إلى القضاء على محرّك المقاومة لدى الشعب الكردي؛ أي حزب العمال الكردستاني، في محاولة لقمع الشعب الكردي.

لا مصلحة لأحد في حرب الخيانة هذه سوى الدولة التركية، كما لن تكون هذه الخيانة مقبولة على المدى الطويل لعائلة البرزاني أيضاً، فليعلموا أنه بعد حزب العمال الكردستاني سيأتي الدور عليهم، إذ سيصبحون خدماً للدولة التركية عاجلاً أم آجلاً.

انخراط البرزاني في هذه الحرب سيخلق تدهوراً كبيراً في السياسة الكردية، وعندما يكون هناك انعدام مبادئ في السياسة يصبح الاستسلام والخيانة إجبارياً، إن حالة البرزاني هي جريمة كبيرة، سواء بنظر التاريخ، أو بنظر المجتمع.

> **وأصبح الخونة المتواطئون بلاء ومصيبة على حركة التحرر الكردستانية**

على الرغم من كل المساعي الأحادية الجانب، والتضحيات والتحذيرات التي قام بها حزب العمال الكردستاني. ارتبطت عائلة البرزاني بالدولة التركية الفاشية أكثر، إن الدولة التركية طامعة بنفط كردستان، وفوق هذا تحاول التحكّم في طريق عبور الطاقة هذا بذاتها، ستظل الإدارة المتواطئة التي خانت شعبها حليفاً غادراً للدولة التركية على الدوام، فالذين خانوا شعبهم خلال الانتفاضات الكردية فقدوا حياتهم، وهم في انتظار جوائز خدمتهم هذه أيضاً.

تريد الدولة التركية والبرزاني القيام بتصفية كبيرة من خلال الحرب ضد حزب العمال الكردستاني.

لقد تدفّق شعبنا إلى الساحات بحساسية كبيرة، يبدي الكرد موقفاً حازماً ويجب أن يستمروا حتى يحققوا النتائج المرجوة، انتشار الحرب يعني أنّ الكارثة وشيكة بالنسبة للكرد، ينبغي ألاّ تسمح الأجزاء الأربعة بحرب الخيانة، التي تستهدف مصير شعبنا في كردستان، وخارجها.

روبرت سكيدلسكي:

الوعد الزائف بالسلام الديمقراطي

*بروجيكت سنديكيت

تؤكد السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الإقناع والتحذير والعمليات القانونية والضغط الاقتصادي وأحيانا القوة العسكرية على وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالطريقة التي يجب أن يُدار العالم بموجبها. أن هناك بلدين فقط في التاريخ الحديث كان لديهما مثل تلك الطموحات الكبيرة وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وخلال المائة والخمسين سنة الماضية كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هما البلدان الوحيدان اللذان امتدت قوتهما -الضاربة والناعمة والرسمية وغير الرسمية- لجميع أرجاء الأرض مما سمح لهما بالتطلع لعباءة روما.

عندما ورثت الولايات المتحدة الأمريكية الموقع العالمي لبريطانيا بعد سنة ١٩٤٥، ورثت كذلك حس بريطانيا بالمسؤولية تجاه مستقبل النظام العالمي ولقد تبنت أمريكا هذا الدور وأصبحت بمنزلة المبشرة بالديمقراطية كما أصبح نشرها هدفا مركزيا للسياسة الخارجية الأمريكية منذ سقوط الشيوعية - أحيانا من خلال تغيير النظام عندما استلزم الأمر ذلك.

في واقع الأمر هذا الأسلوب يرجع إلى زمن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون. لقد أشار المؤرخ نيكولاس مولدر في كتابه السلاح الاقتصادي: صعود العقوبات كأداة من أدوات الحرب الحديثة «أن ويلسون كان أول رجل دولة يستخدم السلاح الاقتصادي كأداة من أجل تحقيق الديمقراطية وبذلك أضاف منطقا سياسيا داخليا يتعلق بالعقوبات الاقتصادية -نشر الديمقراطية- للهدف السياسي الخارجي والذي كان مناصرو العقوبات الأوروبيون يهدفون لتحقيقه وهو: السلام بين الدول».

إن المعنى الضمني هو أنه عندما تُتاح الفرصة يجب استخدام الوسائل العسكرية وغير العسكرية للإطاحة بالأنظمة «الخبيثة».

طبقاً لنظرية السلام الديمقراطي فإن الديمقراطيات لا تبدأ الحرب وإن الديكتاتوريات فقط هي التي تبدأ بها مما يعني أن عالم ديمقراطي بالكامل سيكون عالماً بدون حروب.

لقد كان ذلك هو الأمل الذي نشأ في تسعينات القرن الماضي، فمع نهاية الشيوعية كان التوقع والذي عبّر عنه فرانسيس فوكوياما في مقال شهير سنة ١٩٨٩ بعنوان «نهاية التاريخ» هو أن الأجزاء الأكثر أهمية من العالم سوف تصبح ديمقراطية.

لقد كان من المفترض أن التفوق الأمريكي سوف يضمن أن تصبح الديمقراطية القاعدة السياسية العالمية ولكن روسيا والصين وهي الدول الشيوعية الكبرى من حقبة الحرب الباردة لم تتبناها كما أن العديد من مراكز الشؤون العالمية الأخرى وخاصة في الشرق الأوسط لم تتبناها كذلك وعليه أقر فوكوياما مؤخراً أنه إذا تم دفع روسيا والصين معًا، «فعندئذٍ سوف تعيش حقًا في عالم تهيمن عليه هذه القوى غير الديمقراطية ... وهذا سوف يعني حقًا النهاية الكاملة للتاريخ».

إن الحجة بإن الديمقراطية هي «سلمية» بطبيعتها، وأن الدكتاتورية أو الاستبداد «شبيهة بالحرب» هي حجة جذابة بشكل حدسي. إن هذه الحجة لا تنكر أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها، ولكنها تفترض أن مصالح الدول الديمقراطية سوف تعكس قيما مشتركة مثل حقوق الإنسان وأن هذه المصالح ستتم متابعتها بطريقة أقل عدوانية (لأن العمليات الديمقراطية تتطلب التفاوض على الاختلافات). إن الحكومات الديمقراطية مسؤولة أمام شعوبها، وللشعب مصلحة في السلام وليس الحرب.

> **"الحكام والنخب في الديكتاتوريات لا يتمتعون بالشرعية وعليه لا يشعرون بالاستقرار"**

وعلى النقيض من ذلك وطبقا لوجهة النظر تلك فإن الحكام والنخب في الديكتاتوريات لا يتمتعون بالشرعية وعليه لا يشعرون بالاستقرار مما يدفعهم للسعي للحصول على دعم شعبي من خلال إذكاء العداوة ضد الأجانب، ولو حلت الديمقراطية مكان الدكتاتورية في كل مكان، فإن السلام العالمي سوف يتحقق بشكل تلقائي.

يرتكز هذا الاعتقاد على افتراضين كان لهما تأثير كبير في نظرية العلاقات الدولية، على الرغم من الأساس الضعيف لهذين الافتراضين نظريًا وتجريبيًا. إن الافتراض الأول هو مفهوم أن السلوك الخارجي للدولة يحدده دستورها الداخلي وهي وجهة نظر تتجاهل تأثير النظام الدولي على السياسة الداخلية لبلد ما، وكما أشار المتخصص في العلوم السياسية الأمريكي كينيث ن والتز

في كتابه سنة ١٩٧٩ نظرية السياسة الدولية فإن «الفوضى الدولية» تحدد سلوك الدول أكثر من أن سلوك الدول هو الذي يخلق مثل تلك الفوضى.

إن تصور والتز «نظرية الأنظمة العالمية» هو تصور مفيد على وجه الخصوص في عصر العولمة حيث يتوجب على المرء النظر في تركيبة النظام الدولي من أجل «توقع» كيف سوف تتصرف كل دولة بغض النظر عن دساتيرها المحلية. لقد لاحظ والتز «إذا كانت كل دولة مستقرة تسعى فقط لتحقيق الأمن، ولم يكن لديها أي خطط بشأن جيرانها، فإن جميع الدول ستظل مع ذلك غير آمنة وذلك لأن الوسائل المستخدمة من دولة ما لتحقيق الأمن هي بحد ذاتها وسائل يمكن استخدامها لتهديد دول أخرى». لقد قدّم والتز الحل الناجع للافتراض السطحي بأنه من الممكن وبسهولة نقل العادات الديمقراطية من مكان لآخر حيث أقترح أنه عوضاً عن محاولة نشر الديمقراطية، سيكون من الأفضل محاولة خفض انعدام الأمن عالمياً. وعلى الرغم من وجود علاقة لا يمكن إنكارها بين المؤسسات الديمقراطية والعادات السلمية، إلا أن هذا الربط كسبب مباشر هو محل جدال، فهل كانت الديمقراطية هي التي جعلت أوروبا سلمية بعد سنة ١٩٤٥؟ أو أن المظلة النووية الأمريكية وتحديد الحدود من قبل المنتصرين والنمو الاقتصادي بفضل خطة مارشال هي التي أتاحت الفرصة أخيراً لأوروبا غير الشيوعية بأن تقبل الديمقراطية كقاعدة سياسية لها؟ يجادل المتخصص في العلوم السياسية مارك ي بيترزيك «فقط الدول الآمنة نسبيا -سياسياً وعسكرياً واقتصادياً- تستطيع تحمل وجود مجتمعات حرة وتعددية وأنه في غياب مثل هذا الأمن فإن الاحتمال الأكبر أن تتبنى الدول هياكل سلطة قسرية مركزية أو أن تحافظ عليها أو تعود إليها». إن الافتراض الثاني هو أن الديمقراطية هي الشكل الطبيعي للدولة والتي سوف يتبناها الناس في جميع أرجاء العالم بعفوية لو تم السماح لهم بعمل ذلك.

إن مثل هذا الافتراض المشكوك فيه يجعل تغيير النظام يبدو سهلاً وذلك لأن القوى المسؤولة عن المعاقبة يمكنها أن تعتمد على الدعم الترحيبي لأولئك الذين تم قمع حريتهم والدوس على حقوقهم بالأقدام.

إن أنصار التحول الديمقراطي ومن خلال إجراء مقارنات سطحية مع ألمانيا واليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يستهينون بشكل صارخ بالصعوبات التي تواجه إقامة الديمقراطيات في المجتمعات التي تفتقر إلى التقاليد الدستورية الغربية.

إن الأهم من ذلك هو أن نظرية السلام الديمقراطي هي نظرية تنطوي على الكسل فهي تقدّم تفسيراً سهلاً لسلوك «حربي» بدون الأخذ بعين الاعتبار موقع وتاريخ الدول ذات العلاقة.

> **الديمقراطيات لا تبدأ الحرب وإن الديكتاتوريات فقط هي التي تبدأ بها**

إن ضحالة الفكر تلك تؤدي للشعور بالثقة الزائدة بحيث إن جرعة سريعة من العقوبات الاقتصادية أو القصف هي كل ما هو مطلوب لعلاج دكتاتورية ما حتى تشفى من محنتها المؤسفة.

باختصار، فإن فكرة أن الديمقراطية «قابلة للنشر» تؤدي إلى الاستهانة الجسيمة بالتكاليف العسكرية والاقتصادية والإنسانية لمحاولة نشر الديمقراطية في الأجزاء المضطربة من العالم.

لقد دفع الغرب ثمناً مريعاً لمثل هذا التفكير - وقد يكون على وشك أن يدفع مرة أخرى.

*روبرت سكيدلسكي عضو مجلس اللوردات البريطاني وأستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة وارويك.
*خدمة «بروجيكت سنديكيت» التحليلية

هشام ملحم:

لا مجال للحياد في أوكرانيا

تبرر الدول العربية وإسرائيل مواقفها «المحايدة» أو ردود فعلها «الفاترة» تجاه الغزو الروسي المدّمر لأوكرانيا بالقول إنها تريد «موازنة» علاقاتها مع واشنطن وموسكو، وتفادي الظهور وكأنها تقف تلقائيا في المعسكر الغربي.

كما تسعى بعض هذه الدول، وأبرزها السعودية، إلى استغلال الأزمة لبعث «رسائل استياء» لواشنطن التي تتهمها هذه الدول بأنها لا تقف بقوة مع حلفائها، وتحديدا تفادي واشنطن الدفاع عن هذه الدول ضد هجمات إيران وعملائها، ولكي تعبر عن قلقها مما تراه رغبة الولايات المتحدة، في ظل الحكومات الديمقراطية والجمهورية التي تعاقبت على البيت الأبيض في السنوات الماضية بتخفيض حضورها العسكري وحتى الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، للتركيز على التحدي الصيني الصاعد في شرق آسيا.

بعض هذه الدول رأت في الانسحاب الامريكي الفوضوي والدموي من أفغانستان في الصيف الماضي دليلا إضافيا على عدم الثقة بواشنطن لتنفيذ التزاماتها أو تهديداتها، وكان أكثرها إحراجا إخفاق الرئيس الأسبق، باراك أوباما، في تنفيذ تهديده للرئيس السوري بشار الأسد بأنه سيتعرض لضربة عقابية اذا استخدم السلاح الكيماوي ضد شعبه، كما أخفق الرئيس السابق، دونالد ترامب، في الرد عسكريا على الهجوم الإيراني ضد منشآت النفط السعودية في ٢٠١٩.

ذاكرة الدول العربية وإسرائيل حول ما يعتبرونه تسويات واشنطن مع خصومهم وإخفاقاتها في حماية حلفائها تعود إلى خطاب الرئيس أوباما في القاهرة في ٢٠٠٩ حول فتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامي، بمثابة إضفاء الشرعية على الحركات الإسلامية بمن فيها حركة

الإخوان المسلمين، وأن هذا الموقف يفسر إسراع أوباما بسحب غطاء الحماية الامريكية عن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك عقب الانتفاضة الشعبية في ٢٠١١.

وكان الاتفاق النووي الموقع في ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد، والذي جاء عقب مفاوضات ثنائية سرية بين واشنطن وطهران في عمان، بمثابة نقطة تحول سلبية في تعامل معظم دول الخليج العربية وإسرائيل مع إدارة الرئيس أوباما، وإدارة الرئيس بايدن الذي تعهد بإحياء الاتفاق الذي كان سلفه ترامب قد انسحب منه في ٢٠١٨.

في الأسابيع الماضية، ارتفعت وتيرة الانتقادات العربية والإسرائيلية –المحقة نظريا – لإدارة الرئيس بايدن في أعقاب التقارير الصحفية التي ذكرت أن إدارة بايدن تفكر جديا بالتراجع عن تصنيف الحرس الثوري الإيراني كتنظيم إرهابي دولي كجزء من التسوية المتوقعة لإحياء الاتفاق النووي، قبل أن تنفي واشنطن رسميا هذه التقارير.

وتتركز معظم انتقادات الدول العربية وإسرائيل للولايات المتحدة على موقفها غير الحازم تجاه إيران، كما يتبين من ردود الفعل الامريكية المحدودة أو الضعيفة على الاستفزازات العسكرية الإيرانية المباشرة، أو عبر عملائها في العراق ضد القوات الامريكية في العراق أو ضد حلفاء واشنطن في العراق وفي المنطقة ككل.

هذه الانتقادات سليمة ومبررة وعكستها سياسات الرؤساء أوباما وترامب وبايدن. الرئيس أوباما رفض التصدي للسياسات العدوانية السافرة لإيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن خلال مفاوضاته النووية مع إيران.

الرئيس ترامب، على الرغم من انسحابه من الاتفاق النووي وفرضه لسياسة «العقوبات القصوى» ضد طهران، إلا أنه بقي في حيز معاقبة إيران لمجرد معاقبتها وليس للتوصل إلى اتفاق مختلف، لا بل أخفق في طرح أي بدائل للاتفاق الذي وقعه أوباما في ٢٠١٥ والذي يريد بايدن إحياءه وربما مع تعديلات بسيطة عليه.

الرئيس بايدن الذي يتفادى مواجهة إيران وعملائها في العراق بشكل حازم، يجازف بتشجيع العدوانية الإيرانية الإقليمية، كما أن إسراع إدارته في إلغاء قرار إدارة الرئيس ترامب في آخر ساعاتها: تصنيف حركة الحوثيين في اليمن كتنظيم إرهابي، دون الحصول على تنازل حوثي مسبق، ساهم ربما في زيادة تطرف هذا التنظيم وشجعه على مواصلة قصفه الصاروخي العشوائي للمواقع المدنية في السعودية ودولة الإمارات.

ولكن في المقابل، حين ترفض الدول العربية الخليجية وإسرائيل إحياء الاتفاق النووي مع إيران، فإنها تتفادى طرح البدائل أو التسويات والحلول التي ترغب بها، حيث توحي، وخاصة إسرائيل، أنها تريد التخلص من البرنامج النووي الإيراني برمته، ربما عبر ضربة عسكرية امريكية، وهذا ما لم ترغب به الحكومات الامريكية الأخيرة. ومن الواضح أن الحكومات الامريكية ترفض معاقبة إيران وسياساتها العدوانية كما رفضت وهزمت عدوانية نظام صدام حسين كما تجلت في غزوه للكويت في ١٩٩٠.

> **الحرب في اوكرانيا ستغير العلاقات الدولية بطريقة جذرية**

الدول المحورية لواشنطن في المنطقة وهي السعودية والإمارات وإسرائيل أصدرت مواقف غامضة، وأحيانا متناقضة، حول الحرب الروسية ضد أوكرانيا، التي لم تصفها أي من هذه الدول بالعدوان كما تفادت إدانتها وحاولت موازنة مواقفها بين واشنطن وموسكو من خلال الحديث عن القانون الدولي والحلول السلمية.

كما أن دولة الإمارات تحدثت عن أن لموسكو الحق في ضمان أمنها القومي في أوكرانيا. هذه الدول وغيرها في المنطقة ترى أن الحرب الروسية ضد أوكرانيا أظهرت أن العالم أصبح متعدد الأقطاب، وأن الولايات المتحدة لم تعد الدولة العظمى الوحيدة في العالم، وأن هذه الدول يجب أن تسعى إلى «تنويع» مصادر حمايتها وألا تعتمد، كما كانت تفعل في السابق، فقط على الحماية الامريكية،

وأن تعزز من علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الأقطاب الأخرى: الصين وروسيا.

ولكن حتى ولو كانت بعض الانتقادات العربية والإسرائيلية للسياسة الامريكية في المنطقة، التردد في التصدي لإيران وعملائها، صحيحة ومبررة، فإن ذلك لا يبرر تقليل هذه الدول من فظاعة ووحشية العدوان الروسي ضد أوكرانيا وشعبها، أو يبرر استغلال هذه الكارثة الإنسانية لمساعدة روسيا اقتصاديا من خلال مواصلة تنسيق إنتاج النفط عبر آلية OPEC+ والتي تؤدي عمليا إلى دعم وتمويل الحرب الروسية ضد أوكرانيا.

عدم المساهمة في زيادة إنتاج النفط في هذه المرحلة الحساسة سوف يضر بسمعة ومكانة الدول النفطية لدى واشنطن على المدى البعيد. دول الخليج لا تستطيع أن تجد الحماية البديلة في موسكو أو بكين، إذا كان الهدف توفير الحماية ضد عدوان إيراني مباشر أو غير مباشر.

لا روسيا ولا الصين مستعدة لتفويض علاقاتها المتشعبة مع إيران لصالح دول الخليج. كما أن هذه الدول يجب ألا تبحث عن مثل هذه الحماية عبر تعزيز علاقاتها العسكرية مع إسرائيل، التي لن تدخل في أي نزاع عسكري مع إيران إلا للدفاع عن مصالحها فقط.

استمرار القتال في أوكرانيا سوف تصل تداعياته وترددات السلبية إلى دول إقليمية تهم دول الخليج وإسرائيل، مثل مصر التي اضطرت مؤخرا إلى تخفيض قيمة عملتها والتي تخشى من عرقلة إمداداتها السنوية من القمح الأوكراني والروسي، ما يمكن أن يؤدي إلى تجدد «تظاهرات الخبز» فيها.

أيضا استمرار العدوان الروسي سوف يجعل من الصعب أكثر على الدول التي تريد التمسك بالحياد المتعاطف عمليا مع روسيا، أو التظاهر بأنها ستحافظ على علاقات متوازنة بين واشنطن وموسكو، لأن حجم الكارثة الإنسانية والضغوط التي ستفرضها واشنطن وحلف الناتو على دعاة الحياد سوف تزداد حدة.

وحتى الصين التي تنتقد واشنطن، لن تدعم موسكو في المدى البعيد، لأن ذلك سيضر بمصالحها الاقتصادية مع أوكرانيا والدول الغربية.

قبل غزو أوكرانيا، كان حجم الاقتصاد الروسي هو في المرتبة الثانية عشرة في العالم. بعد الغزو، سوف يتخلف الاقتصاد الروسي إلى مستويات أسوأ مما كان عليه في أحلك سنوات الاتحاد السوفيتي، مع ما يعنيه ذلك من احتمال بروز حركات احتجاجية واضطرابات سياسية وشعبية بعد أن يكتشف الروس مدى الكارثة الاقتصادية التي خلقها لهم غزو بوتين لأوكرانيا.

الغزو الروسي لأوكرانيا، أعاد الحياة والحيوية لحلف الناتو، وأكد من جديد مركزية القيادة الامريكية للعالم الغربي، وأعاد الثقة إلى مجموعة الأنظمة الديمقراطية في العالم والتي وجدت نفسها في موقع دفاعي في السنوات الماضية مع ازدياد زخم الحركات والطروحات والحكومات الأوتوقراطية في العالم.

> **في مثل هذا النزاع بين قومية شوفينية ، ودولة ديمقراطية، لا مجال للحياد**

ما يجري في أوكرانيا لا يهم أوكرانيا فقط، أو حتى القارة الأوروبية فقط. الحرب الأهلية الإسبانية في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي تحولت إلى حرب دولية بين اليمين واليسار، وعندما انتهت هذه الحرب في ١٩٣٩، تبين أنها كانت مقدمة للحرب العالمية الثانية.

لا أحد يعلم كيف ستنتهي الحرب في أوكرانيا، ولكن مما لا شك فيه كما نرى اليوم من مشاركة عشرات الدول بشكل أو بآخر في هذه الحرب، أنها ستغير العلاقات الدولية بطريقة جذرية مماثلة للتغييرات التي جلبتها نهاية الحرب الباردة في أعقاب الإمبراطورية السوفيتية.

في مثل هذا النزاع بين قومية شوفينية وظلامية، ودولة تريد صيانة وتطوير نظام ديمقراطي تعددي، لا مجال للحياد.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

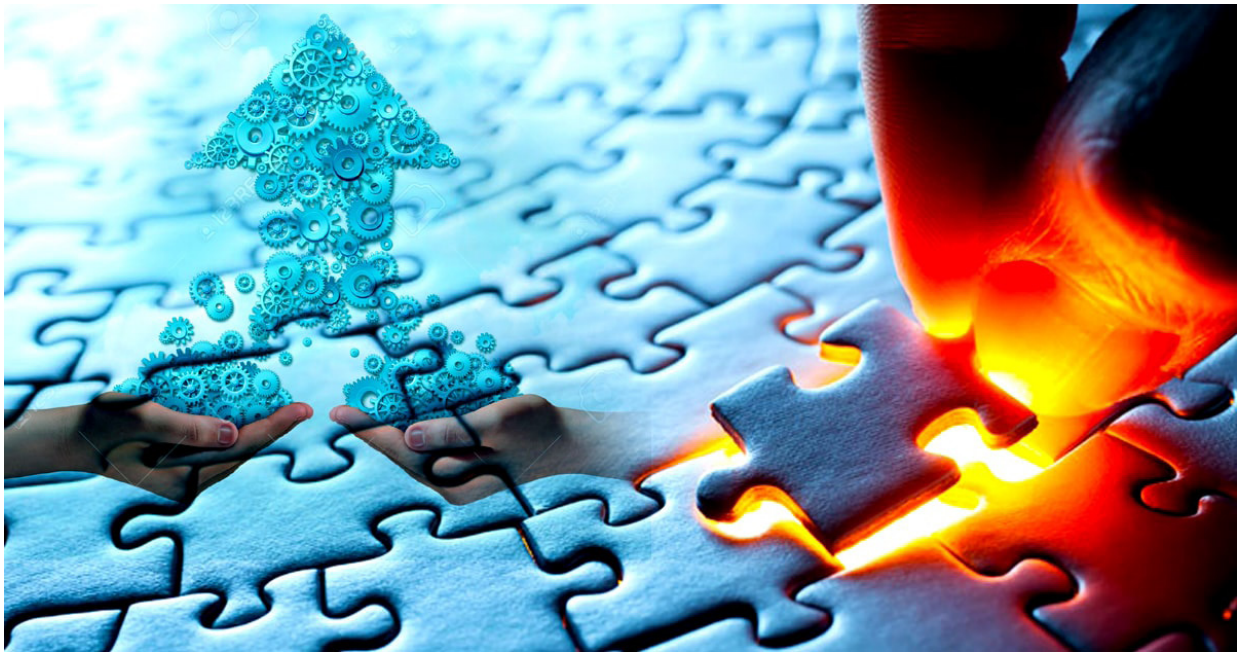

الباحث لطفي حاتم:

التيار الديمقراطي وإعادة بناء الدولة الوطنية

تشهد السياسة الدولية تغيرات متسارعة يتقدمها اتساع القوى المناهضة للعولمة الرأسمالية ومساعيها الهادفة الى الحاق الدول الوطنية بالاحتكارات الدولية استنادا الى قوانين التبعية والتهميش.

– قوانين التبعية والالحاق تتسم بجملة من الضوابط الكابحة لتطور الدول الوطنية ونمو تشكيلاتها الاجتماعية بسبب فعاليتها السياسية المناهضة للعولمة الرأسمالية.

– يتشكل التناقض الأساسي في بنية التشكيلة الرأسمالية العالمية بين حرية الشعوب وتطور دولها الوطنية وبين قوانين التبعية والتهميش المعتمدة في نهوج المراكز الرأسمالية إزاء الدول الوطنية.

– تحديد أشكال التناقضات رئيسية – ثانوية تستمد أهميتها من ضرورة بناء تحالفات وطنية هادفة الى حماية الدول الوطنية وتشكيلات الاجتماعية من التبعية والتهميش.

– تسعى المراكز الرأسمالية المعولمة الى اعاقة بناء الدول الوطنية وتحويل نظمها السياسية الى سلطات ارهابية عبر سيادة الطبقات الفرعية على السلطة السياسية وتشديد تحالفها مع الاحتكارات الدولية.

– المخاطر المشار اليها تستمد شرعيتها من وحدانية التطور الرأسمالي وما يفرزه من سياسة التدخلات الدولية والحصارات الاقتصادية ضد القوى الوطنية، الامر الذي يتطلب بناء وحدة وطنية – ديمقراطية ترتكز على مناهضة التخريب والالحاق التي تنتجها سياسة الرأسمالية المعولمة وحلفائها من الطبقات الفرعية.

– بناء تحالف الطبقات المنتجة في التشكيلات الاجتماعية الوطنية تستمد أهميتها من النهوج الهادفة الى الحاق الدول الوطنية بالاحتكارات الدولية وبناء أنظمة سياسية ديكتاتورية ساندة لقوانين التبعية والتهميش والالحاق.

المخاطر السياسية – الاقتصادية على بناء الدول

– حملت وحدانية التطور الرأسمالي كثرة من المخاطر السياسية – الاقتصادية على بناء الدول الوطنية وتطور تشكيلاتها الاجتماعية.

– المخاطر الأساسية على الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية تكمن من هيمنة الطبقات الفرعية على السلطة السياسية وما يفرزه من سياسة إرهابية كابحة لبناء التطور الديمقراطي للدولة الوطنية.

– استناداً الى ذلك أتوقف عند المخاطر السياسية – الاقتصادية التي تنتجها قوانين التبعية والالحاق على الدول الوطنية والتي اجدها في الموضوعات التالية:

أ- سيادة الأنظمة الديكتاتورية في البلاد.

انطلاقا من قوانين التبعية والتهميش تسعى المراكز الرأسمالية المعولمة الى تفتيت الطبقات الاجتماعية الوطنية وبعثرة قواها الديمقراطية عبر تحجيم تنمية الدورة الإنتاجية الضامنة لسلامة الحياة السياسية –الاقتصادية.

ب - انتهاك سيادة البلاد الوطنية.

تسعى الرأسمالية المعولمة الى انتهاك السيادة الوطنية عبر فتح البلاد امام الشركات الاحتكارية وربط تطور اقتصادها الوطني بسياسة الاحتكارات الدولية.

ج- اشتداد الصراعات الوطنية.

هيمنة الرأسمالية المعولمة على الدول الوطنية يتزامن وتوتير الحياة السياسية وما ينتجه من احتدام الصراعات الوطنية المناهضة لنهوج الطبقات الفرعية الساعية الى الحماية الأجنبية.

د – التدخل في النزاعات الوطنية.

– التحالف بين الطبقات الفرعية وبين الدول الرأسمالية المعولمة يهدف الى حماية سلطة الطبقات الفرعية عبر أساليب عديدة أهمها التدخلات العسكرية والمشاركة في النزاعات الوطنية.

هـ – اعاقة الكفاح الوطني - الديمقراطي.

تسعى المراكز الرأسمالية الدولية الى إعاقة كفاح القوى الديمقراطية واضعاف دورها في مناهضة السياسة الإرهابية فضلا عن تعطيل دور الدولة الوطنية في مكافحة الهيمنة الدولية.

– المخاطر الناتجة عن قوانين التبعية والتهميش الهادفة الى تفكيك الدولة الوطنية وتحجيم فصائلها الطبقية المناهضة للهيمنة الأجنبية تشترط على القوى الوطنية بناء تحالف وطني – ديمقراطي هادف الى بناء دولة وطنية – ديمقراطية مناهضة للتبعية والتهميش.

التيار الديمقراطي ومناهضة التبعية والتهميش

– قوانين التبعية والتهميش الدولية تشترط على القوى الوطنية – الديمقراطية التضامن والاتحاد لغرض التصدي لمخاطر الإحتراب الداخلي وانهيار سيادة البلاد الوطنية.

– تحالف قوى التيار الديمقراطي يستمد أهميته الوطنية من ثلاث عوامل أساسية :

أ– قوانين التبعية والتهميش الهادفة الى تفكيك التشكيلات الوطنية واضعاف طبقاتها الاجتماعية.

ب– نهوج الطور الرأسمالي المعلوم الرامية الى تهميش الدولة الوطنية واثارت النزاعات الاهلية.

ج– حماية سلطات الطبقات الفرعية الإرهابية المناهضة لتطور البلاد الاجتماعي – الاقتصادي المتوازن.

– ان المخاطر المشار اليها تتطلب شد فعالية التيار الوطني –الديمقراطي وتحالف قواه الوطنية – الديمقراطية المناهضة للتبعية والتهميش المكافحة على أساس على برنامج وطني – ديمقراطي ترتكز مفرداته على :

أ – قيادة جماعية للتيار الديمقراطي.ممثلة بمندوبي التيارات الوطنية والقوى والمنظمات الديمقراطية العاملة على مكافحة التبعية والالحاق.

ب– بناء دولة وطنية ديمقراطية قوية مناهضة لقوانين التبعية والالحاق ترعى مصالح قواها الطبقية وفئاتها الاجتماعية.

ج–تطوير تشكيلتها الوطنية وحماية طبقاتها الاجتماعية من التفكك والاحتراب ومكافحة الخارج المعلوم.

د– تحجيم فعالية الطبقات الفرعية عبر العمل على بناء اقتصادات وطنية مستقلة تناهض التبعية للخارج الرأسمالي المعولم.

ه– بناء تحالفات إقليمية – دولية مناهضة للهيمنة والتبعية والالحاق.ان فعالية التيار الوطني – الديمقراطي يستمد قوته السياسية من الطبقات الاجتماعية وأحزابها الوطنية الرافضة للهيمنة الدولية والمكافحة من اجل سعادة شعبها وحماية بلادها من الصراعات الوطنية والهيمنة الخارجية.

*صحيفة»المدى«

حسن منيمنة:

حول عالمية القيم الإنسانية

على هامش التحدي الخطير للاستقرار الدولي والذي يشكله الاجتياح الروسي لأوكرانيا، وما ينذر به من احتمالات مواجهات عسكرية أوسع وأكثر دموية ودماراً، يلوح تحدٍ آخر قد يكون أخطر في تبعاته، وهو الذي يطال الأسس التي قام عليها النظام الدولي منذ أن خمدت الحرب العالمية الثانية.

ليس المقصود هنا إعادة تشكيل القوى العظمى، من الثنائية القطبية التي اتسم بها هذا النظام في مرحلته الأولى، إلى الأحادية القطبية القائمة اليوم، والتعددية التي ما فتئ البعض يترقب حتميتها بشغف، بل البنى الفكرية والمبدئية للنظام الدولي، والذي نشأ على أساس توافق ضمني وإن مرتبك بين أطراف متناقضة، حول إنسانية مشتركة، وحول قيم صنّفت بـ «العالمية»، وحول «حقوق الإنسان» التي جرت ترقيتها إلى مصاف الشرعة الدولية.

من السهل في هذا الصدد افتراض مواجهة ثنائية بين «الغرب» و«البقية»، حيث الغرب، في تسلسل تاريخي يعود به إلى اليونان القديمة مروراً بفلاسفة الأنوار وما قبلها وما بعدها، هو التواصل الحضاري الذي رفع مقام الإنسان على أساس الحرية والشخصية الذاتية الفردية.

فيما «البقية»، على اختلاف مسمياتها و«حضاراتها» التي لا تستحق تسمية الحضارة إلا من حيث التشبيه الشكلي، بقيت غارقة في التعميم والاستبداد، وتغييب اعتبار الإنسان كقيمة فردية.

هذا الاستسهال قد تكرر في العقود الماضية، مع اختلاف التقييم، في أوساط متعارضة بالكامل في أهدافها، من «الاستعلائيين البيض» الذين يطيب لهم نفي «الحضارة» عمّن لا يشمله نسبهم الحضاري السلالي المفترض، إلى الإسلاميين المتشددين، والذين يسعون من خلال هذا الفرز الثنائي إلى استئصال ما يتعارض مع قناعتهم على أنه غربي، طارئ ودخيل.

ولكنه استسهال تسطيحي عند اعتباره على أساس المعطيات التاريخية الوقائعية.

أولاً،

لأن الأغلام المنتَخبين، من فلاسفة اليونان إلى فلاسفة الأنوار، لم تكن لهم الغلبة في الحضور الفكري على مدى كل التاريخ «الغربي» أو حتى جلّه، مهما كان خط التلفيق المعتمد له، أي مهما كان اختيار الأمكنة والأزمنة التاريخية المشمولة به.

ثانياً،

لأنه حتى في المواقع المكانية والزمانية التي كان لهؤلاء الأعلام الحضور المعتبر، لم يتفردوا في تقرير البنية الذهنية الحضارية، بل كان الأمر على الدوام سجالاً بين الطروحات الأصلية العائدة لهم والمشتقة منها من جهة، وبين طروحات موازية، مختلفة حتى في أصول المعرفة المعتمدة لديها، كالدين مثلاً، أو معارضة إلى حد النقض.

ثالثاً،

لأن طروحاتهم كانت قابلة لإنتاج اشتقاقات متعارضة في نتائجها العملية. أي أن الحرية والعدالة والمساواة هي تشكيلة واضحة في نسبها إلى الأعلام المنتخبين، ولكنها ليست الوحيدة، بل الاستعباد العرقي والاستعمار الإلغائي والاستعلاء الفئوي هي كذلك أفكار مبنية على مقولات كبار هؤلاء المنتخبين من أفلاطون إلى نيتشه ومن يتعداهما.

رابعاً،

لأن انتشار أفكارهم في المجتمعات الغربية جاء مؤيداً بتمكّن اقتصادي وبنيوي إن لم يكن نتيجة مباشرة لهذا التمكّن، في حين أن الأسباب الموضوعية لتحقيق القدرة الاقتصادية كانت غائبة في الأماكن التي وسمها بعض الغرب بالتخلف.

> **«لا شك أن اعتبار القيم العالمية في المحيطين الإسلامي والعربي متراجع بالمقارنة مع غيرهما»**

وخامساً،

لأن ومضات الفكر الذي يحاكي المقولات المشهودة اليوم لهؤلاء المنتخبين لم تكن منتفية خارج الخط الحضاري الغربي المفترض، في المجال الإسلامي (والذي يشارك «الغرب» في نسبه اليوناني، وإن توافق الجانبان الإسلامي والغربي كل لدواعيه الخاصة على إنكار هذه الحقيقة)، كما في الإطارين الحضاريين الهندي والصيني.

بل إن الصراع حول «القيم العالمية» ليس مواجهة سرمدية بين «شرق وغرب»، وإن اكتسى هذا الطابع في خطاب المستسهلين، بل هو صراع داخل المجتمعات والثقافات بمجملها، دون أن يكون الزعم المعارض

هنا أن كافة هذه المجتمعات تشهر توزيعاً متقارباً بين الدافعين نحو الالتزام بالقيم العالمية والمصرّين على الطعن بها وإدانتها.

ولا شك أن اعتبار القيم العالمية في المحيطين الإسلامي والعربي متراجع بالمقارنة مع غيرهما، لأسباب بعضها آني، مثل تفاصيل الواقع الاقتصادي وعواقب آخر الفصول التاريخية، وبعضها الآخر طويل الأمد، مثل الافتقاد المادي لما يساهم في بروز طبقة وسطى بإمكانيات تقارع الشريحة الحاكمة، وما يقارب الاستقرار في توفّر طروحات غيبية ناجحة في التعويض المعنوي عن العجز في تبديل الواقع المنهك.

ورغم أن هذا التراجع ليس نهائياً ولا كاملاً، فإنه قد أخرج بالفعل أحد أشد الاعتراضات على القيم العالمية، وإن جاءت مفتقدة للبرنامج وللأفق، أي الطروحات الإسلامية المتشددة، الرافضة للعالمية والمصرّة على مقولة الدارين (دار الإسلام ودار الكفر)، والمعتمدة على الإيمان كأساس للولاء والمحبة والاختلاف في الدين كأساس للبراء والبغض.

أقصى التشدد، الداعي إلى مطابقة العقيدة بالأفعال، أي بمحاربة الكفار والمشركين والمرتدين وقتلهم، لم يتجاوز الهامش، على أنه من شأن الإسلاميين المتشددين أن يسعدوا بالإنجاز في ترهيب العديد في المجتمعات حيث للإسلام حضور وإن كان محدودا، عن اعتبار نظم عقائدية أخرى، بما في ذلك الإطار الفكري الذي كاد أن يتكرّس في المنظومة الدولية، أي القيم العالمية.

وعند الهامش الآخر، رغم أن الطروحات الاستعلائية المبنية على تفوق العرق الأبيض، حضارياً وتاريخياً وعلمياً واقتصادياً وسياسياً، قد عانت خلال القرن العشرين من انكسارات متتالية، من تداعي اعتبار الاستعمار مهمة حضارية، إلى سقوط تخصيص الدول المقام الأول للعرق الأبيض في أستراليا وإفريقيا الجنوبية والولايات المتحدة وغيرها، وصولاً طبعاً إلى انحدار المشروع الاستعلائي الألماني، الزاعم للتصحيح التاريخي، إلى فعل الإبادة الجلية، فإن جوهر المقولة الاستعلائية لم يتبدد، لا في الطرح السياسي، وإن جرى تهميشه، ولا في المتداول الاجتماعي، وإن أمسى أكثر خجلاً وتدليساً.

> **القيم العالمية هي مكسب إنساني عام، مهما تكاثرت محاولات الطعن بها**

غير أن العقود الأخيرة جاءت بتطورين خطيرين، أحدهما إعادة صياغة الاستعلاء الأبيض بصيغة قومية دفاعية أمام خطر «الاستبدال الكبير»، ليس فقط كظاهرة تاريخية تلقائية، بل كمشروع غزو مستتر، عرقي وثقافي وديني، ما جعل الطرح قابلاً للاعتماد الصريح والناجع لدى توجهات وأحزاب قومية في مختلف الدول الغربية.

وعلى الخلاف من التحدي «الإسلامي» والذي جرى إهماله على أنه فشل في استدراك «ركب الحضارة»، فإن «القومية البيضاء» لم تتخلَ عن السلسلة التاريخية والفكرية المعتمدة للحضارة الغربية، بل ذهبت إلى تبديل قراءة غايتها، وصولاً إلى إعادة اعتبار للعولمة والتعددية الثقافية، واللتين كان قد جرى تأطيرهما على أنهما تجسيد لفكر الأنوار والحداثة أي للقيم العالمية المتشكلة في الحاضنة الغربية. وبناءً عليه،

أمسى النظر إلى التعددية والعولمة على أنهما ليستا المرحلة المتطورة من الارتقاء الحضاري، بل آفة داخل هذا الارتقاء من شأنها استنزافه أو القضاء عليه.

ضمن القراءة المحافظة المتجددة للقيم العالمية، ليس من شأن الأبواب المفتوحة، فكرياً واقتصادياً واجتماعياً، التعويض عن الإساءات الماضية، الاستعمار وغيره، وإتاحة المجال أمام التصحيح في الترقية الذاتية للأمم التي طالتها هذه الإساءات، بل هي وحسب ضرار ترتكبه الحضارة الغربية بحق ذاتها، من شأنه تذويب العرق الأبيض وتخفيض مستوى مجتمعاته، فيما مجتمعات المصدر، في أفريقيا وغيرها، تستنزف بدورها من طاقات بشرية، هي مؤذية في الغرب وفق تقييم القوميين «البيض» لها، فيما كان ربما بوسعها أن تكون مفيدة في بلادها الأصلية.

لا يمكن التقليل من عمق رسوخ هذه القراءة في المجتمعات «البيضاء» اليوم. من المجر، حيث الإقرار بها صراحة يتكرر مع كل انتخابات، إلى الولايات المتحدة حيث الإيماء باتجاهها قد ساهم بالأمس، وربما يساهم في الغد، في حظوظ مرشحين شعبويين، مروراً بفرنسا حيث نتائج الدورة الأولى من المنافسة الرئاسية تفيد بأن هذه القراءة تستحوذ على قرابة نصف السكان.

على أن ما أظهرته الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا هو بمثابة مرحلة تصعيد جديدة تنتقل من نقد «القيم العالمية» وفق القراءة القومية البيضاء، إلى نقضها وفق طرح مضاعف لا يقبل، كما تفعل القومية البيضاء، بالاحتفاظ بالحضارة الغربية المعولمة انتقائياً واستعلائياً، بل يعيد انتخاب فصول التداول الحضاري، رافعاً بعضها المهمل في القراءة الغربية، خافضاً بعض البارز، لوضع روسيا تحديداً، كوريثة للمسيح والقيصر، في قلب حضارة «أوراسية»، أي شاملة للأقاليم الشمالية من العالم القديم، قابلة للوئام مع الكتل الحضارية الصينية والإيرانية والتركية وحتى الإسلامية، على أساس التمايز، لا الاندماج، وانطلاقاً من الإقرار بالروح الذاتية الحضارية لكل منها، والقبول بالاختلاف عن بعد.

على أن الاعتماد الروسي للقناعة المناقضة للقيم الغربية وزعمها العالمي قد يكون فكرياً ونظرياً وحسب، لدى ألكسندر دوغين مثلاً، ولكنه تطبيقي وعملي لدى فلاديمير بوتين، في استباحته أوكرانيا، وقبوله بمقتل الآلاف في تنفيذ للرؤية الرافضة. اعتبارات الاجتياح تتجاوز طبعاً القناعة العقائدية، على أنه من التفريط عدم اعتبار دورها في صياغة قرار الحرب.

> **لا مفر من الإقرار بالتراجع السجالي لهذه القيم في مواجهة التحديات الصارمة**

الغرب، سياسياً وآنياً، ردّ على هذا التحدي بالاتحاد وبانتهاج ما يتوافق بالإجمال مع قيمه العالمية. غير أن الشروخ في هذا الالتزام تظهر في استبعاد الخطاب عن تضارب المصالح بين الولايات المتحدة حيث رغبة الثبات مرتفعة وثمن الثبات منخفض، وبين العديد من الحلفاء الأطلسيين، حيث المعادلة مقلوبة إذ الرغبة هزيلة والثمن باهظ. ورغم التوظيف الإعلامي المعادي لهذا التضارب، فإن احتواء الحقيقي منه يجري على أساس قراءات سياسية قيمية ومصلحية مترددة.

والسجل الغربي بالانزلاق نحو ما يتجاوز القيم العالمية واسع دون شك. والشواهد على ذلك كثيرة دون

الحاجة إلى الوقوع في فخ اتهام الدول والمجتمعات والشعوب بالنفاق والمخادعة. امريكياً، لا يزول صدق السعي إلى الالتزام بالقيم العالمية، والذي يتجسد في الفعل اليومي، بمجرد الإشارة إلى أبو غريب وغوانتانامو والضحايا العَرَضيين للمسيرات، على فظاعة الخطأ أو الاستهتار أو السقطة في كل هذه الأحوال. غير أن هذا السجل ينذر بأن استفحال الأزمة في أوكرانيا قد يتسبب بظهور بعض ما يناقض القيم العالمية في الصف الغربي. ربما أن العقوبات التي تؤذي المواطن الروسي أكثر من المسؤولين في الكرملين هي إحدى هذه التجاوزات.

أي أن الغرب نفسه ليس بالضرورة النموذج الناصع في اعتماد القيم العالمية.

هذه القيم اليوم هي بالتالي عرضة على مستويات عدة للتشكيك بصدق عالميتها وصحة إنسانيتها. والتحديات التي تواجهها، داخلياً وخارجياً، بالقول وبالفعل كثيرة. ليست المرة الأولى، على مدى القرنين ونصف القرن من ظهور نجم هذه القيم ، والتي تواجه فيها تحديات تلامس جوهرها. على أن تضافرها بهذه الحالة يقارب مستوى الخطر الوجودي في السقوط من موقع التأطير الفكري للمنظومة الدولية.

يمكن لأصحاب الرأي الثابت أن يقرّروا لأنفسهم أن «القيم العالمية»، وإن كانت غربية النشأة كمنظومة متجانسة، هي مكسب إنساني عام، مهما تكاثرت محاولات الطعن بها.

هذا طبعاً حق بديهي لهم. على أنه لا مفرّ من الإقرار بالتراجع السجالي لهذه القيم في مواجهة التحديات الصارمة. وفي حين جرى احتواء الخطر الجهادي الإسلامي، والذي كان حدّه الأقصى عرقلة النظام العالمي لا استبداله، فإن خروج روسيا من الأساس الفكري لهذا النظام، والاستعداد الظاهر لدى كل من الصين والهند لمجاراة هذا الخروج، يجعل خطر أن تكون إنسانية القيم العالمية حالة إيمان نظري وليس تقريراً لواقع فعلي.

لم يلقَ الرئيس الامريكي، جو بايدن، عند انتخابه الكثير من التقدير في أوساط المفكرين السياسيين، باعتبار أن كل من سجله وخطابه باهت. ولكنه اليوم، تقع على عاتقه قبل أي شخص آخر، المسؤولية الجسيمة لإنقاذ المنظومة الدولية، من خلال تعزيز التحالفات وتمتين الشراكات وإعطاء الصداقات مستحقاتها، في مراعاة متواصلة للمبادئ والمصالح. وذلك في حين يضاف إلى مجموعة العوائق والصعوبات التي تعترضه، الموقف السجالي إلى حدّ التعطيل من معظم الجمهوريين.

> **السجل الغربي بالانزلاق نحو ما يتجاوز القيم العالمية واسع دون شك**

لم يعتبر معظم الناخبين الذي أدلوا بصوتهم لصالح بايدن في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠ أنهم يختارون رئيساً ذا مسؤوليات عالمية تاريخية. ولكن اليوم فإن من يثمّن منهم القيم العالمية كرصيد إنساني عام، يجد نفسه دون شك متمنياً أن يرتقي بايدن إلى هذا القدر من المسؤولية.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk